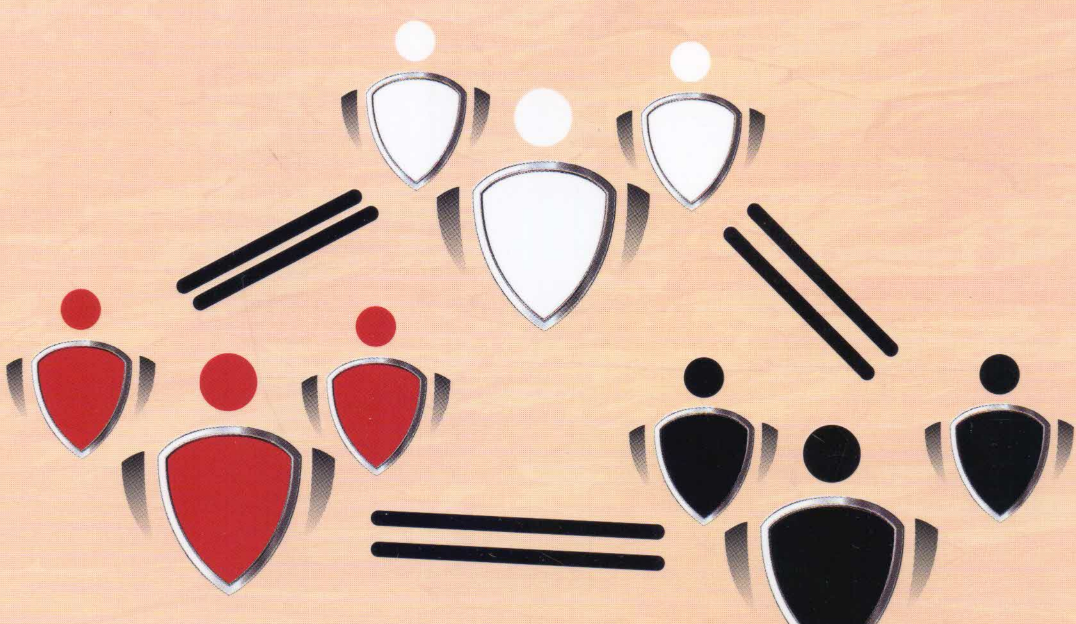
سارة البلتاجي

الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

يدرس هذا الكتاب الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، عارضًا تداعيات ثورة 25 يناير على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري، من دون الاقتصار على مجرد وصف الأوضاع السائدة وتحليلها، بل توضيح علاقتها بالأوضاع الماضية ومقارنتها بالحالية، وتقديم توصيات ربما يستفيد منها صانعو القرار ومتخذوه، فيستخدمونها عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري.

سارة البلتاجي

باحثة مصرية متخصصة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي وحقوق الإنسان، مرشحة دكتوراه في قسم العلوم الاجتماعية - كلية التربية - جامعة الإسكندرية، حيث تعمل مدرسة مساعدة.

السعر: 10 دولارات

ISBN 978-614-445-108-3

9 786144 451083

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الأمن الاجتماعي - الاقتصادي
والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري

الأمن الاجتماعي - الاقتصادي
والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري

سارة البلتاجي

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
البلتاجي، سارة
الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري/ سارة البلتاجي.
264 ص.: جداول ؛ 24 سم.
يشتمل على بيبليوغرافية (ص. 239-244) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-108-3
1. مصر - أحوال اجتماعية - ثورة 25 يناير 2011. 2. مصر - أحوال اقتصادية - ثورة 25 يناير 2011. 3. مصر - أحوال سياسية - ثورة 25 يناير 2011. 4 التغير الاجتماعي - مصر - ثورة 25 يناير 2011. 5. مصر - المجتمع المدني. 6. المواطنة - مصر. 7. الاجتماع، علم. 8. المشاكل الاجتماعية - مصر. 9. الثورة المصرية (25 يناير 2011). 10. الإصلاح الاجتماعي. أ. العنوان.
303.40962056

العنوان بالإنكليزية

Socio - Economic Security
and Activist Citizenship in Egyptian Society
by Sara al-Baltagy

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2016

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجدول

الأشكال

موجز الكتاب

يشهد المجتمع المصري منذ نحو أربعة أعوام تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية متتالية، بعد ثورة 25 يناير (2011)؛ إذ تضافرت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية قبل قيام الثورة، كان من تداعياتها احتجاج المواطنين على النظام السياسي القائم الذي رأوا فيه سبب تردّي الأوضاع المجتمعية التي انعكست في معيشتهم. اختلفت الآراء في هذه التحولات، وظهرت بوادر تشرذم المواطنين وانقسامهم في شأن جدوى «ثورة المواطنين» في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 وفاعليتها، وما لحق بها من احتجاجات أو «تظاهرات فئوية» اختلفت أهدافها ومطالبها.

في هذا السياق، ومع تطور مجالات علم الاجتماع وموضوعاته، ظهرت مصطلحات سوسيولوجية جديدة استطاعت أن تعبّر عن الأزمة التي يمر بها المجتمع المصري. فمفهوم الأمن الاجتماعي - الاقتصادي (Socio Economic Security) يدخل في فئة المفاهيم السوسيولوجية التي تلازم نظرية الجودة الاجتماعية ومضمونها، ويعبّر عن الأوضاع والمستويات المعيشية التي يجب أن تتوافر لتلائم المواطنين؛ إذ يحدّدها في ضوء متغيرات وعناصر يجب توافرها ليتمتع المواطن بالأمن الاجتماعي الاقتصادي. وظهر كذلك مفهوم المواطنة الناشطة (Active Citizenship)، متخطيًا مفهوم المواطنة التقليدي الذي يقتصر على مجموعة حقوق وواجبات منصوص عليها في الدستور، ليشدد على أهمية حراك المواطنين أنفسهم في سبيل الحصول على تلك الحقوق، مع التزامهم واجباتهم تجاه مجتمعهم.

تنوعت الدراسات السوسيولوجية التي تناولت المشكلات والظواهر الاجتماعية المختلفة في المجتمع المصري، وتوصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات، لكن بقي المجتمع المصري يعاني هذه المشكلات نفسها وتفاقمها، وبقيت هذه الدراسات من دون جدوى، أو بمعنى أدق يُستفاد منها في وصف ما يمر به المجتمع المصري من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية فحسب، من دون أن يأخذها صانعو القرار في الاعتبار.

من هنا، درس هذا الكتاب الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، عارضًا تداعيات ثورة 25 يناير على مستويات الأمن الاجتماعي – الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري، من دون الاقتصار على مجرد وصف الأوضاع السائدة وتحليلها، بل توضيح علاقتها بالأوضاع الماضية ومقارنتها بالحالية، وتقديم توصيات ربما يستفيد منها صانعو القرار ومتخذوه، فيستخدمونها عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري.

إشكالية الكتاب وأهدافه وفروضه وأقسامه

تتحدد إشكالية الكتاب بملاحظة الحوادث المتتابعة التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ورصدها بعد ثورة 25 يناير، وبملاحظة مطالبة المواطنين المستمرة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم، في الوقت الذي اتخذ فيه المواطنون المصريون عددًا من المواقف الاجتماعية، ورفعوا فيه آراء متعارضة تجاه تلك الحوادث، واختلفوا في شأن ملاءمة الممارسات الاحتجاجية التي انتهجها المواطنون بتنظيمهم التظاهرات للمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، في ظل الأوضاع السياسية التي خيّمت على المرحلة الانتقالية (الأولى) بعد الثورة، وبعد الانتخابات الرئاسية في عام 2012، وفي أولوية تحقيق الأهداف السياسية التي رفعتها الثورة، أو أهمية الضغط على السلطة السياسية لتحقيق المطالب المختلفة. فثمة من قدّم تحقيق الأهداف السياسية والاستقرار السياسي في المجتمع على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ورأى في المطالب الاجتماعية والاقتصادية عوائق تعوّق سبيل

الاستقرار السياسي وتحقيق أهداف الثورة، فيما تمسّك آخرون بأولوية المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لأن تحقيقها - في نظرهم - هو فاتحة تحقيق الأهداف السياسية في المجتمع، ولأن الحقوق كلها - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - تمثل وحدة واحدة، فلا يمكن التركيز على جانب دون آخر، خصوصًا بعد الثورة. من هنا، ظهر التحدي المجتمعي في مصر في شأن أولوية تحقيق تلك المطالب. ومن خلال تلك الحوادث، تتجسد إشكالية الدراسة في التركيز على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي ومدى تحققه في المجتمع المصري في ضوء حراك المواطنين الناشط والفاعل في تشكيل بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية وتغييرها، أي ما يطلق عليه «المواطَنة الناشطة»، وذلك من خلال المطالبة بحد أدنى للدخل، وحقهم في الحصول على خدمات التعليم والصحة والسكن، وبمستوى جودة مقبول، يضمن تلبية الحاجات الأساس للمواطنين.

هكذا، تكمن أهمية هذا الكتاب في توجيهه الاهتمام ببُعد الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري ومحاولة تحقيق هذا البعد، وتوفير أساس علمي في صورة مجموعة من البيانات والنتائج تُتيح لصانعي القرار تبيّن أهمية دور الأفراد الناشط والفاعل في المجتمع في المجالات كلها، لتحقيق أهداف الفرد والمجتمع والتغلب على مشكلاته.

في ضوء ذلك، وضعنا عددًا من الأهداف حاولنا تحقيقها، تتمثل في التعرف إلى مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري منذ عام 2005 حتى بعد ثورة 25 يناير، وتحديدًا حتى حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013، وكشف العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، كان من الملائم الاعتماد على «منهج إعادة التحليل» و«الإجراءات المنهجية للبحوث التاريخية»، لذلك افترضت الدراسة ثلاث فرضيات حاولت التحقق من صحتها:

- ساهمت ثورة 25 يناير في تحسن مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري.

- ساهمت ثورة 25 يناير في تعزيز المواطنة الناشطة على مستوى المجتمع المصري ككل.

- كلما كانت هناك مواطنة ناشطة في المجتمع المصري تحقق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي.

تتطلّب دراسة تداعيات ثورة 25 يناير، على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري، العودة إلى الوراء لمعرفة الحوادث التي أدت إليها. ولأن المنهج التاريخي يتطلب التزامنا خطوات عدة، منها تحديد المدى الزمني للدراسة وتقسيمه فترات، بدأنا بالدراسة منذ عام 2005، أي تاريخ المسح الاجتماعي للمجتمع المصري الذي قام به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار؛ حيث تتحدد أهمية هذا المسح في إنه يوضح صورة واقعية للأوضاع الاقتصادية والصحية والتعليمية والسكنية والسكانية للأسرة المصرية في المجتمع المصري، من دون الاعتماد على الإحصاءات الرسمية فحسب، أو المتغيرات الاقتصادية في شأن أوضاع المواطنين. كما أنه منذ عام 2005، بدأت الحركات الاجتماعية تظهر بوضوح، وتعددت الاحتجاجات التي مهّدت لقيام ثورة 25 يناير، وذلك بعد ما شهده هذا العام من إجراء تعديل على المادة 76 من دستور 1971، الذي أدّى إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2005 التي أكدت نتائجها عدم إمكان حدوث تغيير سياسي في المجتمع المصري من خلال هذا التعديل. وتتوقف الدراسة عند حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013، أي موجة التظاهرات التي شهدها المجتمع المصري بوجه النظام السياسي الذي تولى الحكم بعد الثورة، والتي أدت إلى دخول المجتمع المصري في مرحلة انتقالية ثانية عقب ثورة 25 يناير.

في هذا السياق، اعتمدنا على عدد من المصطلحات أو المفاهيم السوسيولوجية الحديثة، مثل مفهوم الأمن الاجتماعي الاقتصادي، ومفهوم المواطنة الناشطة، إضافة إلى الاعتماد على نظريات سوسيولوجية حديثة تساعد في تفسير النتائج العامة التي توصلنا إليها، مثل نظرية الجودة الاجتماعية (Social Quality Theory) ونظرية الفعل الاتصالي (Communicative Action Theory).

أما تقسيم الكتاب فجاء في أربعة فصول تتناول الآتي:

الفصل الأول «الإطار النظري لدراسة العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة»، تناول في البداية مدخلًا مفاهيميًا للدراسة: الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة الناشطة والمجال العام (Public Sphere)، وأهم النظريات السوسيولوجية المفسرة لعلاقة الأمن الاجتماعي الاقتصادي بالمواطنة الناشطة، في تحليل لنظريتي الجودة الاجتماعية والفعل الاتصالي. وأخيرًا، تناول الفصل قراءة نقدية في التراث النظري لموضوع الكتاب.

أما الفصل الثاني «مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري وتداعيات ثورة 25 يناير»، فتناول في البداية مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري بين عامي 2005 و2010، في ضوء العناصر والمتغيرات الآتية: الموارد المالية والسكن والبيئة والرعاية الصحية والعمل والتعليم. وتناول الفصل أيضًا تداعيات ثورة 25 يناير على هذه المتغيرات.

عرض الفصل الثالث «أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري وتداعيات ثورة 25 يناير»، وذلك بين عامي 2005 و2010 من خلال العناصر والمتغيرات الآتية: الاحتجاج والتغير الاجتماعي والحياة المجتمعية والقيم الديمقراطية والتمثيل الديمقراطي (الديمقراطية النيابية). كما عرض تداعيات ثورة 25 يناير على المواطنة الناشطة في المجتمع المصري.

أما الفصل الرابع والأخير «العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير»، فتناول تحولات المجال العام وانحساره في المجتمع المصري، وهيمنة القوى الاقتصادية والسياسية على المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير، ثم قيام الثورة وتحرير المجال العام، وتحولات المجال العام وتشرذم المجتمع المصري بعدها. وعرض هذا الفصل انعكاس تحولات المجال العام على المواطنة الناشطة في المجتمع المصري، في ظل مظاهر مختلفة، متمثلة بالتظاهرات الصامتة والاعتماد على الأساليب الفنية الإبداعية في تحرير المجال العام. وعرض هذا الفصل أيضًا فكرة الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المبني على المواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير، من خلال اللجان الشعبية وظهور المبادرات

الجمعية/ الفردية للمواطنين بعد الثورة والاحتجاجات الفئوية وتحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي، وأخيرًا الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية للثورة وتعديل الدستور المصري في عام 2012.

انتهى الكتاب بعرض مجموعة من النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية، حيث قمنا بعرض النتائج العامة في ضوء أهداف الدراسة ومفهوماتها، وإضفاء الدلالات النظرية لهذه النتائج من خلال ربطها بالنظريات السوسيولوجية المفسّرة لها، ثم عرض الدلالات التطبيقية المتمثلة بعدد من التوصيات الموجهة لصانعي ومتخذي القرار على المستوى الرسمي للدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وحراك المواطنين. كما عرض عددًا من القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل لاستكمال ما قُدّم في هذه الموضوع وجرى تناوله من جوانب مختلفة.

مقدمة

ظهر في الآونة الأخيرة عدد من المفاهيم الحديثة في علم الاجتماع، لم تعد مقتصرة على كونها مفاهيم فحسب، تُعرّف إجرائيًا لدراستها داخل نطاق المجتمع، بل تجاوزت ذلك لتصير نظريات تضم مسلّمات ومفاهيم وقضايا نظرية، إضافة إلى كونها استراتيجيا تنموية تهتم بتحقيق التنمية من أسفل إلى أعلى. من هذه المفاهيم الحديثة مفهوم الجودة الاجتماعية (Social Quality) الذي جمع في إطاره عددًا من التصورات السوسيولوجية التي كان استخدامها شائعًا في علم الاجتماع، إضافة إلى تصورات أخرى حديثة عنها؛ إذ يضم هذا المفهوم أربعة أبعاد رئيسة تشكل جوانب الجودة الاجتماعية داخل أي مجتمع أو شروط تحقيقها: الأمن الاجتماعي - الاقتصادي (Socio-Economic Security) والاندماج الاجتماعي (Social Inclusion) والتماسك الاجتماعي (Social Cohesion) والتمكين الاجتماعي (Social Empowerment).

من المهم تحقيق أبعاد الجودة الاجتماعية كلها في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، ومنها المجتمع المصري، إلا أن ترتيب أهمية تحقيق كل بُعد منها وأولويته يختلف بين مجتمع وآخر بحسب طبيعة المجتمع نفسه وطبيعة المشكلات التي يعانيها. ظهر هذا الأمر في اهتمام الباحثين على مستوى العالم بدراسة أحد تلك الجوانب والتركيز عليها، عند الاطلاع على التراث النظري المتصل بهذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، تضع المجتمعات ذات الثقافات الفرعية المتعددة بُعدي التماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي في رأس أولوياتها، وتسعى إلى تحقيقهما أولًا، بينما تضع المجتمعات القائمة على الثقافة الذكورية بُعد التمكين الاجتماعي - خصوصًا تمكين المرأة - في رأس أولوياتها... وهكذا.

يعاني المجتمع المصري مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية عدة، درسها عدد من الباحثين، محاولًا التوصل إلى نتائج وتوصيات ربما تفيد في حلها بطريقة علمية، إلا أن استمرارها يؤكد ضرورة التركيز على التصورات النظرية الحديثة والاستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها بعض دول العالم التي تواجه المشكلات نفسها، والتي ربما تفيد صانعي القرار ومتخذيه في المجتمع المصري في سعيهم إلى اجتراح الحلول لها. من هنا، تظهر أولوية الاهتمام بدراسة أحد أبعاد الجودة الاجتماعية المتمثل في الأمن الاجتماعي - الاقتصادي،لأن تحقيقه هو الحاجة الأكثر إلحاحًا في المجتمع المصري، ويُعبَّر عنها من خلال مجموعة متغيرات متصلة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع في مجالات الموارد المالية والعمل وأوضاع السكن والبيئة والرعاية الصحية والتعليم، وهي مجالات تتركز فيها المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المجتمع المصري.

يتبحّر بحثنا في التحولات التي شهدها مفهوم المواطنة (Citizenship) التقليدي الذي لم يعد يرتكز على مجموعة حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية للمواطنين المطلوب من الدولة تحقيقها، وهي حقوق منتهكة داخل المجتمع المصري بسبب المشكلات المختلفة التي يواجهها هذا المجتمع. كما يسلّط الضوء على أحد تطورات مفهوم المواطنة، وهو مفهوم المواطنة الناشطة (Active Citizenship) الذي يركز على حقوق المواطن، إضافة إلى أهمية حراكه داخل المجتمع، هذا الحراك الذي يضمن له تحصيل حقوقه من خلال الدولة أو بمشاركتها. ويمكن دراسة هذا الأمر أيضًا وفقًا لمتغيرات مختلفة تتمثل في مجالات الاحتجاج والتغير الاجتماعيين والحياة المجتمعية والديمقراطية النيابية والقيم الديمقراطية، لتحديد حيّز المواطنة الناشطة داخل المجتمع.

شهد المجتمع المصري في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 ثورةً شعبيةً، رفع فيها المواطنون شعار «عِيش، حرية، عدالة اجتماعية»، معبّرين عن مشكلاتهم اليومية، ومطالبين بحقوقهم الاقتصادية (العيش) والسياسية (الحرية) والاجتماعية (العدالة الاجتماعية). وظهرت بوادر تلك الثورة في الاحتجاجات والحركات

الاجتماعية (Social Movements) المختلفة التي أيدتها من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تجلت في الاحتجاجات الصامتة التي أعقبت مقتل أحد الشباب الإسكندرانيين بيد الشرطة في عام 2010. وبعد قيام ثورة 25 يناير، اتسع نطاق الاحتجاجات وظهرت متغيرات جديدة تؤكد تعزيز المواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري. ولأن المجتمع المصري شهد أيضًا تحولات في المجال العام (Public Sphere)، انعكست على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وعلى أوضاع المواطنة الناشطة، أمكن تحديد العلاقة بينهما من خلال الإشارة إلى وضع المجال العام داخل المجتمع.

استنادًا إلى ما سبق، هدفت الدراسة إلى التعرّف إلى مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري منذ عام 2005 حتى بعد ثورة 25 يناير، وتحديدًا حتى حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013، وكشفت العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير.

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في محاولة اختبار نظرية الجودة الاجتماعية واقعيًا في المجتمع المصري، وسد ثغرات الدراسات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع، والبناء على النتائج التي توصلت إليها، والتمهيد لدراسة أبعاد نظرية الجودة الاجتماعية وآليات تحقيقها في المجتمع المصري بشكل أعمق. وتظهر الأهمية التطبيقية للدراسة في توجيه الاهتمام ببُعد الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري ومحاولة تحقيقه، وتوفير أساس علمي في صورة مجموعة من البيانات والنتائج تتناول أهمية دور الأفراد الناشطين والفاعلين في المجتمع في المجالات كلها، حيث تتاح أمام صانعي القرار لتحقيق أهداف الفرد في المجتمع للتغلب على مشكلاته.

لذلك، اعتمدت الدراسة تصورًا نظريًا يتكوّن من نظريتي الجودة الاجتماعية والفعل الاتصالي (Communicative Action Theory) عند يورغن هابرماس ودوغلاس كيلنر، ويساعد في تفسير النتائج العامة التي تصل إليها الدراسة، وفي إعطائها دلالات نظرية.

نظرًا إلى طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، من الملائم الاعتماد على الإجراءات المنهجية للبحوث التاريخية، إذ يتطلب موضوع الدراسة الإشارة إلى مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة قبل ثورة 25 يناير، ومقارنتها بما بعد ثورة 25 يناير، لكشف العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري. لذلك، افترضت الباحثة ثلاث فرضيات حاولت اختبار صحتها في الفصول الميدانية للدراسة:

أولًا، ساهمت ثورة 25 يناير في تحسن مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري؛ ثانيًا، ساهمت ثورة 25 يناير في تعزيز المواطنة الناشطة على مستوى المجتمع المصري كله؛ ثالثًا، وجود مواطنة ناشطة في المجتمع المصري يحقّق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي.

يبدأ الإطار الزمني لهذه الدراسة من عام 2005، عام تنفيذ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المسح الاجتماعي للمجتمع المصري. وتكمن أهمية هذا المسح في أنه يرسم صورة واقعية للأوضاع الاقتصادية والصحية والتعليمية والسكنية والسكانية للأسرة المصرية في المجتمع المصري، من دون الاعتماد على الإحصاءات الرسمية وحدها، أو المتغيرات الاقتصادية وحدها، لتبيان حقيقة أوضاع المواطنين. كما أنه ابتداءً من عام 2005، ظهرت الحركات الاجتماعية بوضوح، وتعددت الاحتجاجات التي مهدت الطريق لقيام ثورة 25 يناير، بعد ما شهده هذا العام من تعديل للمادة 76 من دستور 1971، الذي نتج منه إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2005 التي أكدت نتائجها عدم إمكان حدوث أي تغيير سياسي في المجتمع المصري من خلال تلك الإجراءات.

تستدعي دراسة تداعيات ثورة 25 يناير على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري العودة إلى الحوادث التي أدت إلى قيام الثورة ودراستها. لذلك، بدأت الدراسة الحالية بعرض مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة بدءًا من عام 2005، متوقفةً عند حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013، وموجة التظاهرات التي شهدها

المجتمع المصري ضد النظام السياسي الذي تولى الحكم بعد الثورة، والتي أدخلت المجتمع المصري في مرحلة انتقالية ثانية.

يمكن تحقيب الفترة الزمنية للدراسة الحالية حقبتين:

- بين عامي 2005 و2010: شهدت هذه الفترة التي سبقت ثورة 25 يناير مجموعة من الحوادث السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية التي كان لها أثر كبير في المجتمع. فعلى سبيل المثال، شهد عام 2008 إضراب عمال نسيج المحلة، وظهور حركة 6 أبريل وحركة أطباء بلا حقوق، وغيرهما من الحركات الاجتماعية التي طالبت بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية. كما شهد عام 2010 قضية الشاب الإسكندراني خالد سعيد التي سببت عددًا كبيرًا من التداعيات السياسية والاجتماعية، حتى كانت سببًا في قيام ثورة 25 يناير.

- بين عام 2011 و30 حزيران/ يونيو 2013: في عام 2011، قامت ثورة 25 يناير التي كان لها عدد من التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تسعى الدراسة الحالية إلى معرفتها، ومقارنتها بالحقبة التي قبلها.

اعتمدت الدراسة أيضًا على منهج إعادة التحليل (Secondary Analysis)، القائم على بيانات كمية وكيفية متصلة بالموضوع، من خلال الاعتماد على عدد من مصادر مادة التحليل التاريخي:

- مواد دستورية (من دستوري 1971 و2012) وقوانين سُنّت قبل ثورة 25 يناير وبعدها.

- مواد علمية مستقاة من التراث النظري والمؤتمرات والندوات التي تناولت متغيرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري.

- بيانات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أثناء الفترة الانتقالية الأولى.

- بيانات كمية: إحصاءات رسمية محلية كتلك الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتعداد العام للسكان لعام 2006.

- إحصاءات واردة في تقارير غير رسمية، كتقارير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومركز كارتر.

على هذا الأساس، قُسمت الدراسة: فصل أول «الإطار النظري لدراسة العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة»، يتناول مدخلًا مفاهيميًا للدراسة بتعريف الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة والمجال العام. كما تناول النظريات السوسيولوجية التي تفسر علاقة الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بالمواطنة الناشطة، ليعرض بعضًا من التراث النظري المتصل بموضوع الدراسة؛ فصل ثانٍ عنوانه «مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري وتداعيات ثورة 25 يناير»، ويتناول مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري من عام 2005 إلى حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013 في مجالات الموارد المالية والسكن والبيئة والرعاية الصحية والعمل والتعليم؛ وفصل ثالث «أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري وتداعيات ثورة 25 يناير»، يتناول أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري من عام 2005 إلى حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013، في مجالات الاحتجاج والمطالبة بالتغيير الاجتماعي والحياة المجتمعية والقيم الديمقراطية والتمثيل الديمقراطي؛ وفصل رابع «العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير»، ويتناول العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في ضوء علاقتهما بالمجال العام داخل المجتمع المصري.

هكذا، تتناول الدراسة تحولات المجال العام داخل المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير وفي أثنائها وبعدها، ثم انعكاس تحولات المجال العام على المواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري، وأخيرًا الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المبني على المواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير والمتمثل باللجان الشعبية والمبادرات الجمعية/ الفردية للمواطنين والاحتجاجات الفئوية وتحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، وأخيرًا الأهداف الاجتماعية الاقتصادية للثورة، وتعديل الدستور المصري في عام 2012. وتنتهي الدراسة بخاتمة أُدرِجت فيها النتائج العامة للدراسة، وفقًا لأهدافها ومفاهيمها، ثم دلالاتها النظرية، وأخيرًا دلالاتها التطبيقية

التي تضم توصيات ومجموعة قضايا جديرة بالبحث في المستقبل، إلى قائمة بالمراجع العربية والأجنبية المعتمدة في الدراسة.

وقفت في وجه هذه الدراسة صعوبات عدة، هي الآتية:

- غياب تراث نظري متصل بنظرية الجودة الاجتماعية، يحدد بناءها النظري بشكل واضح، وتضارب الآراء في التراث النظري المكتوب بالإنكليزية عن اعتبار الجودة الاجتماعية مفهومًا أو مدخلًا أو نظريةً أو منظورًا. وهذا ما دفع الباحثة إلى تتبع ظهور نظرية الجودة الاجتماعية، وكتابات مُنظريها في هذه النظرية، وفهمها ومراجعتها للتوصل إلى بناء للنظرية نفسها، قبل الاستفادة منها في الدراسة.

- تضارب التعريفات لمفهوم المواطنة الناشطة، واستخدام بعض المراجع مفاهيم أخرى بدلًا منها، كمفهوم المشاركة أو مفهوم المواطنة، ما دفع الباحثة إلى تتبع ما كتب عن المواطنة بشكل عام، من أجل الاعتماد على المفهوم بشكل دقيق يمنع من الوقوع في الخطأ نفسه، ومن أجل تحصيل التراث النظري المتصل بالموضوع.

- تعارض الآراء المصرية في شأن ما حدث في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، إن كانت ثورة أم انتفاضة أم مجرد تظاهرات حاشدة، ما دفع الباحثة إلى التبحر أكثر في مفهوم الثورة بشكل عام وفي معايير الحكم على ما حدث، ومقارنة ما حدث في المجتمع المصري بما حدث في ثورات أخرى في دول العالم، حرصًا على الدقة في استخدام المفاهيم في هذه الدراسة.

- صعوبة الاعتماد على الإحصاءات الرسمية وحدها بسبب عدم شمولها جوانب المجتمع المصري كلها المراد دراستها، وتناقضها مع الشواهد الواقعية في هذا المجتمع، ما أدى إلى اعتماد الباحثة على الإحصاءات الواردة في تقارير منظمات المجتمع المدني المختلفة، المحلية والعالمية، إلى جانب الإحصاءات الرسمية.

- عجز عن قياس متغيرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة كلها التي اعتمد عليها المسح الاجتماعي الأوروبي، نظرًا إلى اختلاف

السياق المجتمعي، ونقص البيانات في مصر في شأن بعض المتغيرات، خصوصًا بعد ثورة 25 يناير، وعدم وجود مسح اجتماعي دوري في المجتمع المصري للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- دفعت الحوادث المتتالية في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، وعدم استقراره بعد تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013، الباحثة إلى مراجعة الفصول باستمرار، وإعادة النظر في تحليل البيانات.

في النهاية أشكر الله، وآمل أن تفيد هذه الدراسة الباحثين وصانعي القرار ومتخذيه في المستقبل؛ سعيًا إلى مجتمع مصري آمن اجتماعيًا واقتصاديًا، مُحققًا أهداف ثورة 25 يناير. ولا يفوتني أن أشكر أستاذي علي عبد الرازق جلبي (أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة الإسكندرية) وهاني خميس أحمد عبده (أستاذ علم الاجتماع المساعد في كلية الآداب في جامعة الإسكندرية) على ما تفضلا به عليّ من علم ووقت وجهد ونصح وإرشاد في أثناء إعداد هذه الدراسة؛ إذ أمداني بالتوجيهات السديدة والإرشادات النافعة والملاحظات القيمة.

كما أشكر هناء محمد الجوهري (أستاذ ورئيس قسم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة القاهرة) ورشاد غنيم (أستاذ ورئيس قسم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة الإسكندرية) على قبولهما مناقشة هذا العمل في صورته الأولى بوصفه رسالة ماجستير. وأشكر سمير نعيم أحمد (أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة عين شمس) والبسيوني عبد الله جاد (أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة الزقازيق) ومصطفى خلف عبد الجواد (أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة بني سويف) وعبد الوهاب جودة عبد الوهاب (أستاذ علم الاجتماع المساعد في كلية الآداب جامعة عين شمس) وخالد عبد الفتاح (مدرس علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة حلوان) وسوزان عباس عبد اللطيف (أستاذ التاريخ القديم ورئيس قسم العلوم الاجتماعية في كلية التربية جامعة الإسكندرية) وكمال السيد أبو مصطفى (أستاذ التاريخ الإسلامي ورئيس قسم العلوم الاجتماعية السابق في كلية التربية، جامعة الإسكندرية) وسناء الخولي (أستاذ علم الاجتماع في كلية التربية جامعة الإسكندرية). كما أشكر أسرتي الحبيبة التي شجعتني منذ الصغر على حب القراءة والعلم.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة

يعاني المجتمع المصري مشكلات عدة: الفقر والبطالة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. درس باحثو علم الاجتماع هذه المشكلات من أجل التوصل إلى استراتيجيات تساعد في حلّها، إلا أن ذلك لم يثمر، فاستمرت هذه المشكلات حتى وقتنا الحالي. في هذا السياق، ظهر عدد من نظريات مابعد الحداثة التي تفسر الظواهر الاجتماعية المختلفة في الحياة المعاصرة، وبينها نظريتا الجودة الاجتماعية والفعل الاتصالي اللتان اعتمدت هذه الدراسة عليهما في رسم تصور نظري يوجه البحث الميداني لدراسة مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري، وعلاقة الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بالمواطنة الناشطة.

يعود اختيار نظرية الجودة الاجتماعية في هذه الدراسة إلى أنها إحدى النظريات التي ظهرت أخيرًا، لا كونها نظرية فحسب، بل هي استراتيجيا تنموية جديدة تبدأ من أسفل، وأداة تحليلية لواقع المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان. تكمن أهمية نظرية الجودة الاجتماعية في جمعها بين التنظير ووظيفتها، كونها أداة تنموية لتقويم مشكلات المجتمع الإنساني وحلها. وتتناول هذه النظرية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية، فلا تقصر تفسيرها على أحد هذه الجوانب دون غيره، ما يعطيها أهمية في تفسير واقع المجتمعات من الجوانب كلها. وهذا يساهم في فهم العلاقات المتشابكة بين تلك الجوانب وتحليلها، ومعرفة أثر بعضها في بعض، من أجل تحقيق مجتمع آمن - اجتماعيًا اقتصاديًا - ومتماسك، يندمج فيه جميع أفراده ويدعمهم المجتمع ليكونوا مُمكنين اجتماعيًا، ما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع على السواء. هذا الأمر مهم بالنسبة إلى المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، تحديدًا لتحليل وتفسير المشكلات التي عاناها على مدار الأعوام الماضية وحتى الآن، وللبدء في اجتراح الحلول لها.

أما اختيار نظرية الفعل الاتصالي لهابرماس فمردودٌ إلى أنها تؤكد أهمية دور أفراد المجتمع والدولة - ممثلة في السلطة السياسية - داخل المجتمع لمناقشة القضايا والمشكلات المختلفة، من خلال التفاعل والتواصل بين أفراد المجتمع. تؤكد هذه النظرية دور السلطة السياسية في إتاحة المجال لمثل تلك المناقشات، ما يؤدي إلى مشاركة النسق متمثلًا في الجانب السياسي والممارسات التي ينتهجها الأفراد للتغلب على مشكلات المجتمع، الأمر الذي يمثل أهمية للمجتمع المصري في الوقت الحالي. كما تكمن أهمية تلك النظرية في تناولها الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حين تفسيرها الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع، ورفضها التركيز على جانب واحد من المجتمع دون غيره، ما يجعلها النظرية الأنسب لموضوع الدراسة الذي يشمل دراسة هذه الجوانب المختلفة في المجتمع المصري.

على هذا الأساس، يتناول هذا الفصل مدخلًا مفاهيميًا يشرح المقصود بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة والمجال العام، تليه النظريات السوسيولوجية المفسرة للعلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة، ثم عرضًا موجزًا للتراث النظري المتعلق بهذا الموضوع.

أولًا: مدخل مفاهيمي للدراسة

1- الأمن الاجتماعي - الاقتصادي

تشير كلمة اجتماعي (Socio) في مفهوم الأمن الاجتماعي - الاقتصادي (Socio-Economic Security) إلى تصور الجودة الاجتماعية لكلمة «الاجتماعي» (The Social) التي تعني العلاقة المتبادلة بين عمليات تحقيق البشر لذواتهم (Self-Realization of People) والعمليات التي تؤدي إلى تشكل الهُويات الجمعية (Collective Identities). أما كلمة «اقتصادي» فترجع إلى الكلمة اليونانية (oikos) أو ما هو منزلي (Household)، وتعني التعاون معًا من أجل حُسن التعامل مع الأوضاع اليومية. وفي نظرية الجودة الاجتماعية، تعني هذه الكلمة العناية بالذات والعائلة والأقارب، بمساعدة كل من - على سبيل المثال - الجماعات

المحلية (Community Groups)، والمؤسسات البلدية والقومية[1] (The Municipality and National Institutions).

يشير مفهوم الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في مقابل انعدام الأمن (Social-Economic) (Security/Insecurity) إلى «الطريقة التي تتم فيها مقابلة الحاجات الأساسية للمواطنين - المرتبطة ببقائهم - من الأنظمة والبناءات المختلفة المسؤولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية، حيث توفير الحماية من الفقر والبطالة والمرض وغيرها من أشكال الحرمان المادي[2]. بعبارة أخرى، يشير المفهوم إلى درجة سيطرة الأفراد على الموارد المادية وغير المادية عبر الزمن، في سياق العلاقات الاجتماعية[3].

وفقًا لتعريفه، للأمن الاجتماعي - الاقتصادي جانبان: أول يشير إلى أهمية توفير وسائل الرفاهية التي تضمن الأمن الوجودي للمواطنين (Existential Security of Citizens)، أي الدخل والحماية الاجتماعية والصحة، والأمن الأساسي في الحياة اليومية (Basic Security of Daily Life)، أي الأمن الغذائي والأمن في مكان العمل والأمن البيئي، وبذلك يكون التركيز على المخاطر الاجتماعية (Social Risks) التي قد يتعرض لها الأفراد؛ وثانٍ يتناول فرص الحياة (Life Chances) المتاحة للأفراد، ويهدف إلى توسيع مجال الخيارات التي يستطيع الأفراد الاختيار من بينها[4]. يتّضح هذان الجانبان في الشكل الآتي:

---

(1) Menachem Monnickendam and Yitzhak Berman, «An Empirical Analysis of the Interrelationship between Components of the Social Quality Theoretical Construct,» *Social Indicators Research* (Netherlands), vol. 86, no. 3 (May 2007), p. 528, <http://www.springerlink.com/content/q645059188r15m83/>.

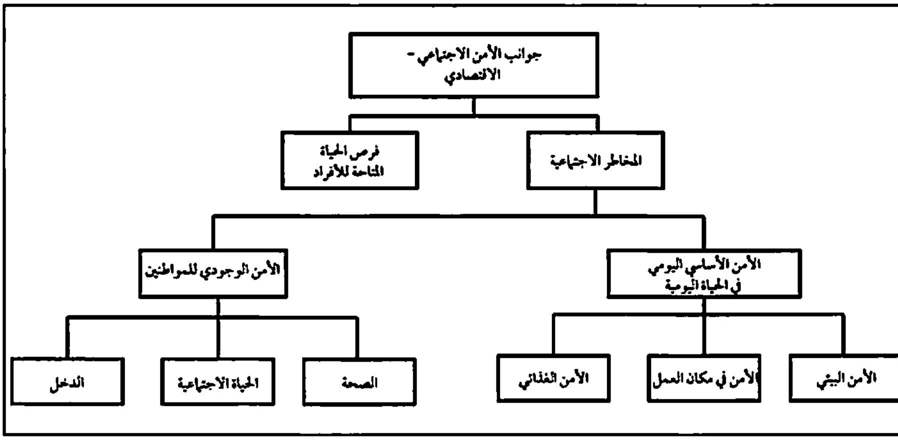
(2) Yitzhak Berman and David Phillips, «Indicators of Social Quality and Social Exclusion at National and Community Level,» *Ontario Health Promotion E-Bulletin* (OHPE Bulletin), vol. 358, no. 358 (2004), p. 332.

(3) Peter Herrmann, «Social Quality: Looking for a Global Social Policy,» *Social Work Review*, no. 19 (2009), p. 144.

(4) هاني خميس أحمد عبده، «الديمقراطية الاجتماعية وآفاق التحول نحو مجتمع الجودة في مصر بعد 25 يناير: دروس مستفادة من التجارب الدولية،» ورقة قُدِّمَت إلى: الندوة السنوية لعلم الاجتماع بعنوان «ثورة الخامس والعشرين من يناير وآفاق التحول نحو مجتمع ديمقراطي،» التي نظّمتها كلية الآداب بجامعة القاهرة في 7 نيسان/ أبريل 2012، ص 12، و Margo Keizer and Joyce Hamilton, «European Network on Indicators of Social Quality,» Guidelines for National Explorations (Amsterdam), Working Paper; no. 6 (19 July 2002), p. 19.

الشكل (1-1)

جوانب الأمن الاجتماعي - الاقتصادي



المصدر: هاني خميس أحمد عبده، «الديمقراطية الاجتماعية وآفاق التحول نحو مجتمع الجودة في مصر بعد 25 يناير: دروس مستفادة من التجارب الدولية،» ورقة قُدِّمَت إلى: الندوة السنوية لعلم الاجتماع بعنوان «ثورة الخامس والعشرين من يناير وآفاق التحول نحو مجتمع ديمقراطي،» التي نظّمتها كلية الآداب بجامعة القاهرة في 7 نيسان/ أبريل 2012، و Margo Keizer and Joyce Hamilton, «European Network on Indicators of Social Quality,» Guidelines for National Explorations (Amsterdam), Working Paper; no. 6 (19 July 2002).

ينبغي أخذ المخاطر الاجتماعية وفرص الحياة في الاعتبار عند اختيار المجالات (Domains) والمجالات الفرعية (Sub-domains) ومؤشرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي(5).

لذلك، في دراسة والكر ومايسين وُضع عدد من المؤشرات وفقًا لخمسة مجالات رئيسة تؤدي كل منها إلى عدد من المجالات الفرعية، تقيس الأمن الاجتماعي الاقتصادي(6)، يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

---

(5) Hamilton, p. 20.

(6) نظرًا إلى اختلاف السياق المجتمعي في المجتمع المصري عنه في الدول الأخرى التي وضعت المتغيرات المختلفة لقياس الأمن الاجتماعي الاقتصادي، ونتيجة نقص بعض البيانات في شأن بعض المتغيرات في مصر منذ عام 2005، اعتمدت الدراسة الميدانية في الفصل الثاني بقياس بعض المتغيرات، وتعديل بعضها بحسب توافر الإحصاءات والبيانات من التقارير والإحصاءات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك نتائج بعض التراث النظري المتوافرة في هذا الموضوع، وذلك لتحديد مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري، وتحديد تداعيات ثورة 25 يناير عليه.

الجدول (1-1)

مجالات ومؤشرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي

المجالات	المجالات الفرعية	المؤشرات
الموارد المالية(*)	كفاية الدخل Income Sufficiency	يصرف جزء من دخل الأسرة على الصحة والملابس والطعام والسكن (دخول الأسرة المنخفضة والمتوسطة الحال).
	أمن الدخل Income Security	تأثير الحوادث الذاتية في مدى خطورة الفقر ومستوى الأسرة. نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء ويتلقون تحويلات الاستحقاق (المبالغ المالية النقدية والتحويلات العينية) التي تسمح لهم بالعيش فوق مستوى خط الفقر الأوروبي.
السكن والبيئة	السكن الآمن Housing Security	نسبة السكان الذين يستطيعون بالفعل الحفاظ على مسكنهم. نسبة الأسر الخفية (Hidden Families) (يقصد بها الأسر التي تعيش معًا في مكان واحد).
	الأوضاع السكنية Housing Conditions	عدد الأمتار المربعة المخصّصة لكل فرد في الأسرة. نسبة السكان الذين يعيشون في منازل من دون مرافق أساسية (مياه، صرف صحي، طاقة).
	الأحوال البيئية (الاجتماعية والطبيعية) Environmental Conditions (social and natural)	الأشخاص المتضررون من الجرائم الجنائية لكل 10000 نسمة. نسبة الذين يعيشون في الأسر التي تعيش في أحياء فيها نسبة مرتفعة من معدلات التلوث (ماء، هواء، ضوضاء).
الصحة والرعاية	أمن الإمدادات الصحية المقدمة للمواطنين Security of Health Provisions	نسبة السكان التي يغطيها التأمين الصحي الطوعي/ الإلزامي (بما في ذلك من الاكتشاف النوعي لمن يشملهم ومن لا يشملهم التأمين الصحي).
	الخدمات الصحية Health Services	عدد الأطباء لكل 10000 نسمة. متوسط المسافة إلى المستشفى (بالدقائق لا بالأمتار). متوسط زمن استجابة سيارات الإسعاف.

يتبع

تابع

الصحة والرعاية	خدمات الرعاية Care Services	متوسط عدد الساعات التي تنفق على الرعاية بالنسبة إلى من يدفع ومن لا يدفع.
العمل	الأمن الوظيفي Employment Security	مدة إنذار صاحب العمل قبل تغيير شروط أو أوضاع العمل أو العقد. مدة الإنذار قبل إنهاء عقد العمل. نسبة العاملين في القوى العاملة مع الموقتين وغير الدائمين، وعقد العمل. نسبة القوى العاملة غير القانونية.
	أوضاع العمل Working Conditions	نسبة الموظفين الذين يخفضون ساعات العمل بسبب الانقطاع (الإجازة الوالدية، المساعدة الطبية لقريب) كنسبة من الموظفين الذين يحق لهم مثل تلك التخفيضات في ساعات العمل. عدد الحوادث (المميتة/غير المميتة) في العمل لكل 10000 عامل (لكل قطاع إن أمكن). عدد ساعات العمل الكاملة للموظف في الأسبوع (أسبوع العمل الفعلي).
التعليم	الأمن التعليمي Security of Education	نسبة التلاميذ الذين يتركون التعليم دون إنهاء التعليم الإلزامي. المصروفات الدراسية كنسبة من المتوسط القومي لصافي الأجر.
	جودة التعليم Quality of Education	نسبة الطلاب القادرين على العثور على عمل خلال عام من تركهم المدرسة، بشهادة أو من دون شهادة.

(*) المصدر: Laurent J. G. Van der Maesen and Alan C. Walker, «Indicators of Social Quality: Outcomes of the European Scientific Network,» *European Journal of Social Quality*, vol. 5 (2005), pp. 17-18, <http://www.socialquality.org>.

بناء على ذلك، يمكن تعريف الأمن الاجتماعي - الاقتصادي إجرائيًا بأنه الحالة التي يشعر فيها المواطن بأن أنظمة الدولة الرسمية تلبي حاجاته الأساسية، في مجالات الموارد المالية والعمل والسكن والصحة والتعليم، شرط أن تكون ذات جودة مقبولة تُحدد وفقًا لمدى كفاية دخل الأسرة وتوافر فرص العمل وملاءمة أوضاع العمل مع الأجور وتوافر المرافق الأساسية داخل السكن وتمتع جميع المواطنين بخدمات الرعاية الصحية وحصول الجميع على فرص عمل

بشهادة تعليمية أو من دونها وضمان الحصول على تلك الحاجات كلها مهما حدث من تغيرات في المجتمع.

2- المواطنة الناشطة

بدأ استخدام مصطلح المواطنة الناشطة (Active Citizenship) أو الفاعلة من خلال دوغلاس هيرد[7] في عام 1983، وعُبّر عنه بوصفه مصطلحًا يؤكد ضرورة عدم التشجيع على الاعتماد على دولة الرفاهية، والتوجه نحو المبادرات الموجّهة نحو العمل التطوعي والعطاء، بدلًا من زيادة المشاركة السياسية التي تتمحور حول التصويت[8]. من هنا، يمكن القول إن المواطنة الناشطة ليست مفهومًا جديدًا، لكن تراجع دور الدولة وقدرتها على القيام بمسؤوليتها بات يرتب مسؤوليات إضافية على المواطنين ويستدعي مبادرة ناشطة منهم، تأتي في إطار تنامي دور المجتمع المدني بوصفه قطبًا جديدًا وشريكًا للسلطة والقطاع الخاص، في إطار السعي إلى التنمية والحد من آثار العولمة وتداعياتها[9].

استخدم مفهوم المواطنة الناشطة في سياق السياسة العامة الأوروبية للدلالة على أشكال معينة من المشاركة التي يجب تعزيزها داخل أوروبا لضمان استمرار الديمقراطية التشاركية والتمثيلية من أجل تضييق الفجوة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية وتعزيز التماسك الاجتماعي[10]. في هذا السياق، يرى

(7) دوغلاس هيرد (Douglas Hurd): رجل سياسي وبرلماني وروائي بريطاني، وُلِدَ في عام 1930، ألّف 16 كتابًا بين سياسية وروايات، انظر: «Lord Hurd of Westwell,» UK parliament, <http://www.parliament.uk/biographies/lords/lord-hurd-of-westwell/875>, (Visited in: 27/8/2013), and «Douglas Hurd,» nndb, <http://www.nndb.com/people/860/000164368/>, (Visited in: 27/8/2013).

(8) Véronique Jochum, Belinda Pratten and Karl Wilding, «Civil Renewal and Active Citizenship: A Guide to the Debate,» The National Council for Voluntary Organizations (London) (2005), p. 8, <http://www.ncvo-vol.org.uk/>, (Visited in: 17/10/2012).

(9) ماري روز زلزل، «المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية: المواطنة الناشطة؛ مسؤولية الوفاء بالحقوق،» ورقة عمل قُدِّمَت إلى: ورشة عمل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي حول المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية التي أقيمَت في بيروت يومَي 12-13 أيار/مايو 2006، ص 4-6.

(10) Bryony L. Hoskins and Massimiliano Mascherini, «Measuring Active Citizenship through the Development of a Composite Indicator,» *Social Indicators Research*, vol. 90, no. 3 (February 2009), pp. 459-460, <http://link.springer.com/article/10.1007%2Fs11205-008-9271-2>.

تقرير «تجديد المدنية والمواطنة الناشطة: دليل للنقاش» أن المواطنة الناشطة هي التي ترتكز أساسًا على التصويت والمشاركة في الحكم المحلي ومشاركة المستفيدين من الخدمات العامة. ويرى التقرير أنه وفقًا للحكومة، تهتم المواطنة الناشطة - في المقام الأول - بإعادة النظر في العلاقة بين المواطنين والدولة، ما يؤدي، في نهاية المطاف، إلى زيادة الثقة في الحكومة. فيرى التقرير أن المواطنة الآن صارت حالة وممارسة ناشطة[11].

يعرّف حزب العمال البريطاني المواطنة الناشطة بأنها إعادة إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار (خصوصًا على مستوى المجتمع المحلي) وتقاسم المخاطر والمسؤوليات بين المواطنين والدولة[12]. أما ماري زلزل فتعرّفها بأنها «الحالة التي يبادر فيها المواطن إلى ممارسة حقه بصياغة البيئة التي ينمو فيها، منطلقًا من ثقته بقدرة جهوده على التأثير في إدارة الحياة العامة والمشاركة في مراحل الحياة الوطنية، سواء لجهة صياغة الأطر القانونية والمؤسسية، أو لجهة وضع السياسات وتحديد السبل والمسالك المؤدية إليها، وأيضًا لجهة تقييم تطبيقها والمشاركة في تعديلها وتصويبها»[13]. ويعرّف علي جلبي المواطنة الناشطة بأنها: «المواطنة التي تتاح لها المعلومات، وتستند إلى نظام سياسي يحمي حريات وحقوق الفقراء والمهمشين، ويُبنى على التعددية الثقافية والهُويات المتعددة، ويتطلب ديمقراطية مباشرة قائمة على المشاركة بهدف تغيير النظم القائمة التي تُكرس التمييز، وتقوم على ممارسات تنتشر في أرجاء المجتمع، وتتطلب التسامح مع الثقافات المتعددة، ونظرة مستقبلية لأفعال المواطن»[14]. فالمواطنة الناشطة تعزز مسؤولية المواطن - الفرد - ووفاءه بالحقوق الفردية وتطوير الحياة الجماعية، الأمر الذي يقتضي تعزيز قيم التضامن

---

(11) Jochum, Pratten and Wilding, pp. 7 and 13.

(12) المصدر نفسه، ص 13.

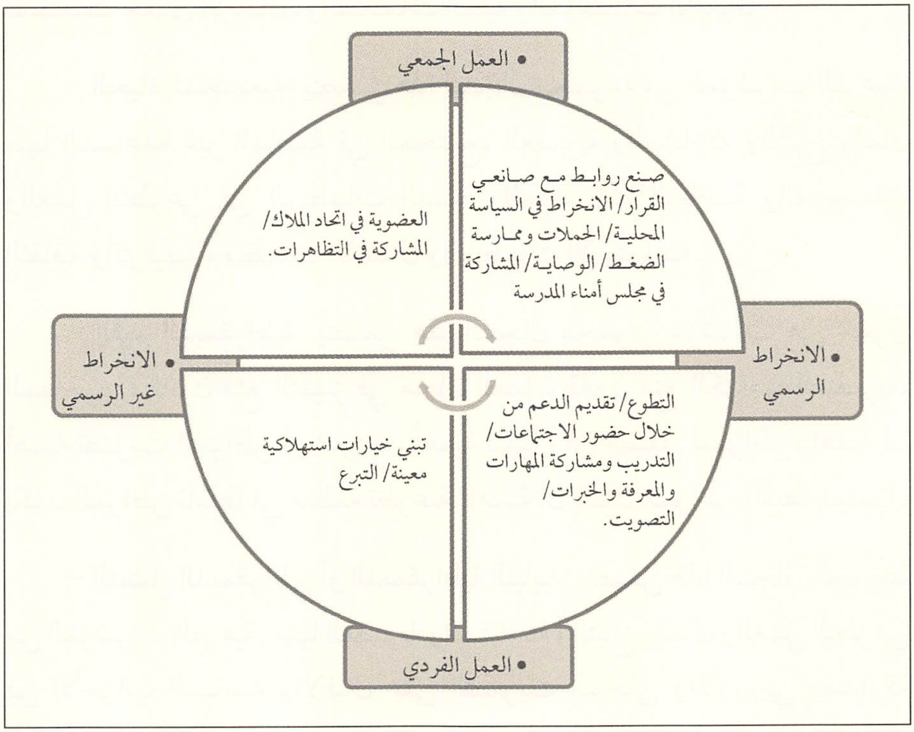
(13) زلزل، ص 4.

(14) علي عبد الرازق جلبي، «المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية،» ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر «المسئولية الاجتماعية والمواطنة،» المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، الذي أقامه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، في نيسان/ أبريل 2009، ص 17.

والتآزر والمشاركة والتنسيق وتعزيز أطر العمل الجماعي[15]. من هنا، لا تشمل المواطنة الناشطة حقوقًا للمواطن وواجبات عليه مدرجة في القانون فحسب، لكنها تذهب أبعد من ذلك بتحديدها معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه[16]. الشكل الآتي يوضح ما قد يلتبس في تعريف المواطنة الناشطة:

شكل (1-2)

المقصود بالمواطنة الناشطة



المصدر: Véronique Jochum, Belinda Pratten and Karl Wilding, «Civil Renewal and Active Citizenship: A Guide to the Debate,» The National Council for Voluntary Organizations (London) (2005), p. 27, <http://www.ncvo-vol.org.uk/>, (Visited in: 17/10/2012).

---

(15) زلزل، ص 4.

(16) سامح فوزي، **المواطنة**، سلسلة تعليم حقوق الإنسان؛ 10 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 15، <http://www.wafainfo.ps/pdf/G_D_0014.pdf>.

يمكن تحديد مؤشرات المواطنة الناشطة[17] في المجتمع اعتمادًا على المسح الاجتماعي الأوروبي في عام 2002، الذي حدد هذه المؤشرات في أربعة مجالات، يضم كل مؤشر منها مجموعة من المؤشرات الفرعية، على النحو الآتي[18]:

- **الاحتجاج والتغير الاجتماعي**: يتضمن هذا المجال مجموعة من المؤشرات الفرعية، منها العمل مع مؤسسة أو منظمة غير حكومية، المشاركة في التظاهرات المشروعة، العضوية والمشاركة والعمل التطوعي والتبرع بالمال لمنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات البيئية والمؤسسات النقابية.

- **الحياة المجتمعية**: يتضمن هذا المجال مجموعة من المؤشرات الفرعية، منها المساعدة غير المنظمة في المجتمع، العضوية والمشاركة والتبرع بالمال والعمل التطوعي في المنظمات الدينية والمؤسسات الرياضية والمؤسسات الثقافية والترفيهية ومنظمات الأعمال والمنظمات الاجتماعية.

- **القيم الديمقراطية**: يتضمن هذا المجال مجموعة مؤشرات هي حقوق المهاجرين، قانون منع التمييز في مجال العمل، قانون منع الكراهية العنصرية، أهمية تصويت المواطن أو اقتراعه، أهمية تنمية رأي مستقل للمواطن، أهمية أن يكون المواطن ناشطًا في منظمة تطوعية، أهمية أن يكون المواطن ناشطًا سياسيًا.

- **التمثيل الديمقراطي أو الديمقراطية النيابية**: يتضمن هذا المجال مجموعة من المؤشرات الفرعية، منها العضوية والمشاركة والتبرع بالمال والعمل التطوعي في الأحزاب السياسية والإقبال على التصويت المحلي والأوروبي ومشاركة المرأة في البرلمان.

---

(17) هذه المتغيرات وفقًا للمسح الأوروبي لعام 2002، واعتمدت عليها الباحثة في دراستها الميدانية في الفصل الثالث مع مراعاة السياق المحلي للمجتمع المصري، ونتيجة نقص بعض البيانات عن المتغيرات فتطلب إجراء نوع التعديلات عليها وذلك لتحديد أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري وتحديد تداعيات ثورة 25 يناير عليه.

(18) Hoskins and Mascherini, pp. 466-476.

وفقًا لما سبق، يمكن تعريف المواطنة الناشطة إجرائيًا بأنها قدرة المواطنين على تغيير البيئة الاجتماعية المحيطة بهم للحصول على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، من خلال أداء دورهم الناشط والفاعل المتمثل في عضوية منظمات المجتمع المدني (كالمنظمات البيئية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الرياضية أو منظمات حقوق الإنسان) والانضمام إلى الأحزاب السياسية داخل مجتمعاتهم، والإقبال على التصويت والمشاركة في الاحتجاجات، فيختارون الآليات التي تلائم متطلباتهم ومدى استجابة الجهات المنوطة بالتنفيذ، وذلك من أجل تشكيل حياتهم وبيئتهم التي يعيشون فيها.

3 - المجال العام

ذاع مفهوم المجال العام وانتشر في عام 1989، بعد صدور الترجمة الإنكليزية لكتاب هابرماس[19] **التحول البنائي للمجال العام** (*Structural Transformation of the Public Sphere*) الذي نشره في عام 1961 باللغة الألمانية[20]. كان هذا الكتاب رصدًا تاريخيًا لظهور المجال العام ونموّه وتدهوره بين القرنين الثامن عشر والعشرين[21].

إن السبب الرئيس الذي دفع هابرماس إلى استخدام مفهوم المجال العام هو حاجته إلى وصف الواقع الذي شهدته بعض المجتمعات الأوروبية؛ إذ يؤكد هابرماس أن جذور المجال العام ترجع إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية في

---

(19) يُعتَبَر يورغن هابرماس من أهم ممثلي الجيل الثاني في مدرسة فرانكفورت وأكثرهم تأثيرًا. له الكثير من المساهمات في الفلسفة المعاصرة والنظرية الاجتماعية. وُلِدَ في دوسيلدورف - ألمانيا في 18 حزيران/ يونيو 1929، وكان أوّل أعماله كتاب التحول البنائي في المجال العام. تعدّدت مؤلفاته بعد ذلك، ويُعَدّ كتابه نظرية الفعل الاتصالي المكوَّن من جزءين، الذي نشره في عام 1981، من أهم آثاره. للمزيد عن حياة هابرماس انظر: Douglas Kellner, «Habermas, Jürgen (1929-),» UCLA Graduate School of Education and Information Studies, <http://pages.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/essays/habermas.pdf>, (Visited in: 8/12/2011).

(20) خالد كاظم أبو دوح، «المجال العام: نحو مقاربة المفهوم،» **الحوار المتمدن**، العدد 2314 (16 حزيران/ يونيو 2008)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137924>.

(21) جون سكوت، **خمسون عالمًا اجتماعيًا أساسيًا: المنظرون المعاصرون**، ترجمة محمود محمد حلمي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 382.

المجتمع الأوروبي خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وظهر هذا المصطلح في صحف إنكلترا ومجلاتها ومقاهيها، وفي الصالونات الباريسية بعد منتصف القرن، كما في نوادي القراءة في ألمانيا. وبحسب هابرماس، تطور المجال العام بعد منتصف القرن الثامن عشر، فأخذ يناقش الأمور والقضايا السياسية التي كانت، في الماضي، أمورًا خاصة بالدولة، وبذلك وقف المجال العام ضد الدولة وفي مواجهتها، وعكس سلطةً كان على الدولة إدراكها. لذلك، كانت نتيجة الحوارات النقدية التي تضمنها المجال العام الدخول إلى الديمقراطية النيابية، وبالتالي استطاع المواطنون أن يكونوا خارج الدولة ناقدين لها ومراقبين، وداخل الدولة في شكل النواب التشريعيين[22].

يعّرف هابرماس المقصود بكلمة «عام» (Public) في البداية، ويذهب إلى أننا نطلق على الحوادث والمناسبات صفة عامة عندما تكون مفتوحة للجميع، وذلك خلافًا لما هو مغلق (Closed)، أو ما يمثل شؤونًا خاصة[23]. أما المجال العام فيعرفه بالآتي: «يتم تكوين الرأي العام من خلال حياتنا الاجتماعية، فيكون الدخول فيه مضمونًا لكل المواطنين، ويظهر في كل حوار يجمع الأفراد ليشكلوا هيئة عامة، لذلك لا يتصرف فيه المواطنون كونهم رجال أعمال أو محترفين يهتمون بشؤون خاصة، ولا كونهم أعضاء في نظام دستوري تقيّده القوانين في دولة بيروقراطية، إنما يتصرفون بأنهم هيئة عامة حين يكونون غير مقيدين، مع ضمان حرية المؤسسات والجمعيات، وحرية تعبير ونشر آرائهم في شأن أمور واهتمامات عامة. لذلك، في النطاق الأوسع، يتطلب الاتصال أدوات علمية لنقل المعلومات والتأثير في المتلقين، وبالتالي تكون الصحف اليومية والمجلات والراديو والتلفزيون وسائل إعلام للمجال العام»[24]. وهكذا، يرى هابرماس أن الدولة هيئة عامة (Public Authority)، مهمتها تعزيز الرفاهية المشتركة أو العامة لأفرادها[25].

---

(22) أبو دوح، «المجال العام».

(23) Jurgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, Translated by Thomas Burger, Studies in Contemporary German Social Thought (Cambridge, MA: The MIT Press, 2001), p. 1.

(24) Jurgen Habermas, «The Public Sphere: An Encyclopedia Article (1964),» Translated by Sara Lennox and Frank Lennox, *New German Critique*, no. 3 (Autumn 1974), p. 49.

(25) Habermas, *The Structural Transformation*, p. 2.

يشير مفهوم المجال العام إلى ميدان عام، ليس جزءًا من الدولة أو امتدادًا لها، لكنه وسيط بين المجال الخاص بالفرد والمجال الخاص بالدولة. ينبُع المجال العام من مبادرات المواطنين الطوعية، فيلتقي فيه الأفراد لمناقشة القضايا المشتركة وتبادل الآراء، للوصول إلى موقف مشترك. وغالبًا ما يلزم الأمر توليد ضغط لتحقيق تغيير سياسي أو قانوني[26]، حيث ناضل العامة ضد السياسات الغامضة التي اعتمدتها الأنظمة الملكية من قبل، ومنذ ذلك الوقت صار التحكم الديمقراطي بنشاط الدولة متاحًا[27].

بناءً عليه، يمكن القول إن هابرماس يستخدم المجال العام للإشارة إلى إتاحة الحوار العلني والنقاش الحر، من دون قيود تُفرض على الأفراد في المجتمع، حيث تتاح للفرد فرصة التعبير الحر عن آرائه من دون ضغط يمارسه المجتمع، ومناقشة القضايا المختلفة، وبذلك يمكن أن يناقش الأفراد القضايا والمشكلات ذات الاهتمام المشترك في ما بينهم من أجل الوصول إلى مجتمع أكثر حرية وعقلانية. لذا، تكمُن أهمية المجال العام في إتاحته للجميع إمكان الدخول فيه، وممارسة حرية التعبير والنقاش والحوار السياسي من خلاله، وإلغاء جميع الامتيازات والاستثناءات التي تحول دون اشتراك فئة دون أخرى[28].

راجع كيلنر مفهوم هابرماس للمجال العام، وفي نيته مواكبة عصر التكنولوجيا الحديثة المصاحب للعولمة، وهو يرى أن هابرماس لم يتصور، في تناوله المجال العام، أن التكنولوجيا الحديثة تستطيع أن تؤدي إلى توسيع وتنشيط مجالات عامة جديدة وأكثر ديمقراطية. فهابرماس اشتق أنموذجه من الاتصال والمناقشة وجهًا لوجه، أكثر مما اشتقه من التفاعل أو الاتصال من خلال التكنولوجيا. لذلك، يقول كيلنر إن تطوير مجالات عامة عالمية جديدة بوجود الإنترنت والوسائط التكنولوجية الحديثة المتعددة يتطلب تطويرًا لمفهوم

(26) هاني خميس أحمد عبده، «الشباب وحرية التعبير في عصر العولمة: فضاء المدونات نموذجًا،» المجلة الاجتماعية القومية، السنة 47، العدد 2 (أيار/ مايو 2010)، ص 34.

(27) Habermas, «The Public Sphere,» p. 50.

(28) عبده، ص 33-34.

المجال العام نفسه، والتفكير في الأهمية المتصاعدة للتكنولوجيا الحديثة في الديمقراطية[29]. وبناءً عليه، يُعَرف كيلنر المجال العام بأنه: «موقع للمعلومات أو النقاش أو النضال السياسي أو التنظيم العام، الذي يشمل بث وسائل الإعلام والفضاءات الإلكترونية الجديدة، فضلًا عن التفاعل وجهًا لوجه في الحياة اليومية»[30]. ومن ثَمَّ، يشير المجال العام إلى حيز حقيقي أو افتراضي، يلتقي فيه أفراد عندهم اهتمامات شخصية لمناقشة قضايا مشتركة، بغرض تبادل الآراء للوصول إلى موقف مشترك، وغالبًا ما يستلزم الأمر توليد ضغط لتحقيق تغيير سياسي أو قانوني بقوة الحجة أو عدد الأفراد[31].

من هنا، يمكن تعريف المجال العام إجرائيًا أنه تلك المساحة التي تقع بين المجال الخاص بالفرد والمجال الخاص بالدولة، والتي يُتاح فيها نقل المعلومات أو النقاش أو التنازع السياسي، والدعوة إلى التغيير الاجتماعي بين أفراد المجتمع، داخل المجتمع الفعلي أم في العالم الافتراضي، من دون تدخل أجهزة الدولة في توجيه أي فرد من أفراد المجتمع في التعبير عن رأيه بحرية أو منعه من ذلك.

ثانيًا: النظريات السوسيولوجية المفسرة العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة

1- نظرية الجودة الاجتماعية

شهدت نهاية القرن العشرين إنتاجًا مزدهرًا في أفكار العلوم الاجتماعية ونظرياتها، خصوصًا في ما يتصل بموضوعات نظم الرفاهية والأمن الإنساني ورأس المال الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي والعولمة. ومن ضمن المجموعة

---

(29) Kellner, pp. 17-18.

(30) المصدر نفسه، ص 18.

(31) علي عبد الرازق جلبي، طارق سيد الخليفي وهاني خميس أحمد عبده، القاموس العصري في العلم الاجتماعي (الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2009)، ص 208.

الغنية والمنوعة من هذه النظريات، قَدمت نظرية الجودة الاجتماعية مدخلًا جديدًا إلى أجزاء أساسية جدًا في المجتمعات، من خلال وصف العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية في الأحوال اليومية وتفسيرها. فهذه العلاقات تولد منظورًا جديدًا لفهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية للوجود الإنساني[32]. فمفهوم الجودة الاجتماعية لم يتشكّل بصورة فورية، بل كان نتاج تفكير اقتصادي سياسي، وسياسي اجتماعي تقليدي طويل. أما ما حفّز ظهوره فكان غياب تفكير تصوري واضح في شأن أهداف السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، كالحد من الاستبعاد الاجتماعي أو دعم التماسك الاجتماعي[33].

لذلك، تعد الجودة الاجتماعية[34] تصورًا شاملًا لجودة الحياة اليومية للأفراد، وهي لذلك تُقترح هدفًا، لا للسياسة الاجتماعية وحدها، لكن أيضًا للسياسة الاقتصادية والبيئية والسياسات الأخرى ذات الصلة. عُدّت الجودة الاجتماعية معيارًا يقيس مدى وصول حياة الأفراد اليومية إلى مستوى مقبول[35]. ومن هنا، تكمن الأهمية المتزايدة للجودة الاجتماعية في أنها تمثل توجهًا تنمويًا يبدأ من أسفل إلى أعلى، أو يُعلي من شأن قيم العدالة الاجتماعية والمواطنة والتماسك

---

(32) Ka Lin, Paul Ward and Laurent J. G Van Der Maesen, «Social Theory in Perspective,» *Development and Society*, vol. 38, no. 2 (December 2009), <http://isdpr.org/isdpr/publication/journal/38-2/01.pdf>, (Visited in: 21/7/2011).

(33) Alan Walker, «Social Quality and Welfare System Sustainability,» *International Journal of Social Quality* (New York and Oxford), vol. 1, no. 1 (Summer 2011), p. 10.

(34) هناك اختلاف بين الجودة الاجتماعية (Social Quality) وجودة الحياة (Quality of Life). فالمؤشرات الأكثر شيوعًا المستخدمة لقياس جودة الحياة هي المؤشرات الاقتصادية الصريحة، مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. فتحدّد جودة الحياة رفاهية الفرد (Individual Well-Being) من خلال مجموعة من المؤشرات، مثل الدخل وأوضاع السكن والعمالة وغيرها، ومجموعة مؤشرات أخرى تعبّر عن مدى سعادة الأفراد ورضاهم عن الجوانب المختلفة لحياتهم. للمزيد، انظر: Claire Wallace and Pamela Abbott, «From Quality of Life to Social Quality: Relevance for Work and Care in Europe,» *Calitatea Vieții*, vol. 18, nos. 1-2 (2007), pp. 1-2, <http://www.revistacalitateavietii.ro/2007/CV-1-2-2007/6.pdf>, (Visited in: 29/7/2011), and Alan Walker and Laurent Van der Maesen, «Social Quality and Quality of Life,» Paper Presented at: ESPA-Net Conference, Copenhagen, 13-15 November, 2003.

(35) «Introduction to the Theory of Social Quality,» European Foundation on Social Quality, <http://www.socialquality.org/site/index.html>, (Visited in: 23/7/2010).

الاجتماعي[36] والاندماج الاجتماعي[37] والتمكين الاجتماعي[38] ويؤسس مجتمعًا يتميز بالعدالة والإنصاف وتحقيق الاستدامة ويمنح القدرة على الحياة، ويعبّر عن سياسة اجتماعية تسعى إلى مكافحة الاستبعاد والإقصاء الاجتماعيين وتهدف إلى تأسيس مجتمع عادل ومتكامل[39].

أ- السياق الاجتماعي لظهور نظرية الجودة الاجتماعية

(1) أزمة تبعية السياسة الاجتماعية للسياسة الاقتصادية في أوروبا

ظهر مفهوم الجودة الاجتماعية من خلال سلسلة من الاجتماعات العلمية

---

(36) يشير مفهوم التماسك الاجتماعي في مقابل الأنومي (Social Cohesion/Anomie) إلى «قوة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد التي تُعدّ وظيفة لتكامل المعايير والقيم (بما في ذلك الثقة والتضامن) في المجتمع». انظر: Herrmann, p. 145.

يخالف هذا المفهوم الأنومي أو اللامعيارية التي يُقصد بها غياب معايير المجتمع أو انهيارها أو اختلاطها أو تصارعها. واكتسب هذا المفهوم معنى سلبيًا، واتّسع نطاق استخدامه للدلالة على الانهيار والكارثة. ارتبط هذا المصطلح بأعمال إميل دوركهايم وروبرت ميرتون؛ إذ ذهب دوركهايم في كتابه تقسيم العمل إلى أن اللامعيارية تنشأ نتيجة تحول المجتمع من حالة التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، وردّ الانتحار في كتابه الانتحار إلى اللامعيارية. أما ميرتون فذهب إلى أن اللامعيارية تنشأ نتيجة فقدان الترابط بين الوسائل والغايات، ما يؤدي إلى حالة من عدم التوافق الفردي التي تظهر في الأفراد في شكل السرقة أو النزعة الانسحابية من المجتمع أو الطقوسية أو التمرد. انظر: جوردون مارشال وجون سكوت، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري [وآخرون]، 3 ج، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2001)، ص 1227-1229.

(37) يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي في مقابل الاستبعاد الاجتماعي (Social Inclusion/ Exclusion) إلى «الدرجة التي يشعر فيها الأفراد بالتكامل في العلاقات الاجتماعية المختلفة (الأنظمة، المؤسسات، المنظمات، الأبنية) التي تشكل الحياة اليومية». انظر: Herrmann, p. 145.

(38) يُقصَد بالتمكين الاجتماعي تحقيق الكفاءات والقدرات الإنسانية من أجل المشاركة الكاملة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. فهو يهتم بالدرجة الأولى بتمكين الناس - كونهم مواطنين - من أجل تطوير إمكاناتهم كاملة. انظر: Berman and Phillips, p. 332.

(39) علي عبد الرازق جلبي، «الشخصية المصرية بين تداعيات الثورة وتأسيس النهضة،» ورقة قُدِّمَت إلى: ندوة «الشخصية المصرية وبناء مشروع النهضة: تأملات على مرجعية ثورة 25 يناير 2011،» القاهرة، معهد التخطيط القومي، مركز دراسات التنمية البشرية، تموز/ يوليو 2011، ص 12-13.

والسياسية التي عقدها مجموعة من الخبراء في أوروبا[40]، والتي بدأت في أمستردام في شأن السياسة الاجتماعية الأوروبية. عُقد أول هذه الاجتماعات في عام 1991، للبحث في عمليات التحول في أوروبا وآثرها في المواطنين من كبار السن. وعقد الثاني في عام 1993 لمناقشة أسباب عدم المساواة الاجتماعية تجاه كبار السن في أوروبا. اعتمد كلا الاجتماعين على الملاحظات التي تقدمت في مجال الاستبعاد الاجتماعي لكبار السن، وتوصّلا إلى النتائج نفسها، وأهمها وجود علاقة غير متكافئة بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية، ما كان له أبلغ الأثر في أزمات السياسة الاجتماعية في ذلك الوقت. وتلك هي المشكلة التي جعلت التفكير يتجه نحو مفهوم الجودة الاجتماعية[41].

تبلّر مفهوم الجودة الاجتماعية، أول مرة، بوصفه مفهومًا سوسيولوجيًا من خلال مبادرة أطلقها الاتحاد الأوروبي في عام 1997، حين كان برئاسة هولندا، خلال اجتماع عقده 74 أكاديميًا ومعهم خبراء في السياسة الاجتماعية وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصادية، وتم في أثنائه تأكيد البعد الاجتماعي. ووجهوا انتقادهم إلى الاتجاه السائد داخل الدول التي تعتمد المقاييس الاقتصادية لتحديد جودة الحياة داخل مجتمعاتها، إذ ينطوي هذا المفهوم كفكرة عامة على تحسين النظام الاجتماعي لتحقيق جودة حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع في إطار العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية[42]. وعُرفت الجودة الاجتماعية بأنها «المدى الذي يتيح للمواطنين القدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم، في أوضاع تعزز قدراتهم الفردية ورفاهيتهم»[43]، وهي لذلك تتطلب تمكين الأفراد وتوفير الأمن الاقتصادي والموارد الأخرى

(40) حمدي علي، «الأسس النظرية والأبعاد الإمبريقية للجودة الاجتماعية: دراسة استطلاعية،» مجلة جامعة القصيم (السعودية) (2011)، ص 185.

(41) Walker and Van der Maesen, pp. 1-2.

(42) علي، ص 185-186.

(43) Wallace and Abbott, pp. 1-2.

والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية ومشاركة مجموعة من المعايير والقيم[44]، وتوضح بالتالي إلى أي مدى تعزز جودة العلاقات الاجتماعية كُلًّا من المشاركة والتنمية الشخصية[45]. وفي حزيران/ يونيو 1997 نُشر أول كتاب للمؤسسة الأوروبية للجودة الاجتماعية بعنوان **الجودة الاجتماعية في أوروبا**، سعى المساهمون فيه إلى توفير أساس منطقي للسياسات الاقتصادية والثقافية والقانونية والرعاية الاجتماعية في الوقت نفسه[46]. وبعد عامين على ظهور هذا المفهوم وإعلانه - أي في عام 1999 - بدأت دول الاتحاد الأوروبي تمارسه وتستخدمه بفاعلية؛ فأدرج في التقارير الاجتماعية، واتسع نطاق تطبيقه في بلدان أخرى غير أوروبية مثل دول شرق آسيا وهونغ كونغ، استجابة للأهمية المتزايدة لهذا المفهوم[47]. ثم قُدمت الجودة الاجتماعية نظريةً يمكن أن تُفسر التقدم الاجتماعي والاقتصادي للحياة اليومية للسكان[48].

من هنا ظهرت الجودة الاجتماعية في ردة فعل لتبعية السياسة الاجتماعية للسياسة الاقتصادية لفترة طويلة، التي تسببت في فشل السياسة الاجتماعية في مواجهة خفض الإنفاق الاجتماعي وزيادة معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي، حيث فشلت السياسة الاجتماعية في مواجهة هذه التطورات، والتي كانت بسبب العلاقة غير المتساوية مع السياسة الاقتصادية، ما دعا إلى اتباع نهج جديد، يهدف إلى إقامة التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية[49].

---

(44) المصدر نفسه، ص 9.

(45) Walker and Van der Maesen, p. 4.

(46) Laurent J. G. Van der Maesen and Alan C. Walker, «Social Quality: The Theoretical State of Affairs,» *European Foundation on Social Quality* (Amsterdam) (21 June 2002), p. 4, <http://www.socialquality.org/wp-content/uploads/2014/10/theory_state_of_affairs.pdf>.

(47) علي، ص 186.

(48) Monnickendam and Berman, p. 525.

(49) «Introduction to the Theory of Social Quality».

(2) ظهور الليبرالية الجديدة[50] وأزمات السياسة الاجتماعية[51]

كان انتقاد تبعية السياسة الاجتماعية - وضمنيًا تبعية ما هو اجتماعي - في تحقيق هدف النمو الاقتصادي من العوامل الرئيسة التي دفعت باتجاه بدء العمل على الجودة الاجتماعية[52]. كان الحافز الرئيس لظهور الجودة الاجتماعية هو تلك العلاقة غير المتكافئة بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. فعلى المستوى الوطني، خضعت السياسة الاجتماعية للسياسة الاقتصادية وللقيم الاقتصادية المهيمنة[53]. وشهد التراث السوسيولوجي توسّع واضعي السياسة في استخدام المؤشرات والإحصاءات الاجتماعية، خصوصًا تلك المرتبطة بموضوعات معينة كالفقر وجودة الحياة والرفاهية والاندماج الاجتماعي والحقوق الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى تجزئة السياسة العامة بشكل أنتج

---

(50) الليبرالية الجديدة (Neo-Liberalism): اشتقّ مصطلح الليبرالية من الكلمة اللاتينية (Liber) التي تعني الحُرّ، وكثيرًا ما تُرجمت الليبرالية بمعنى الحرية، خصوصًا أن الليبرالية انطلقت من مبدأ إعلاء قيمة الحرية الفردية في كلّ مجالات الحياة، اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية. فجوهر الليبرالية التركيز على أهمية الفرد، وضرورة تحرّره من أنواع السيطرة والاستبداد والتسلّط كلها. نشأت الليبرالية في أوروبا ردّة فعلٍ على انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واستغلاله باسم الدين أو الإقطاع أو الملك الحاكم. وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، شاع الحديث عن «الليبرالية الجديدة» التي تعتبر عودة إلى المبادئ الليبرالية الأولى، قبل تأثرها بالمبادئ الاشتراكية التي تُطلق الحرية للفرد وتقلص من تدخل الحكومة في المجالات الاقتصادية والسياسية، بل وفي مجال تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين. انظر: أميمة مصطفى عبود، **الليبرالية الجديدة**، سلسلة مفاهيم؛ 25 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007)، ص 4-5. انظر أيضًا: مارشال وسكوت، ج 3، ص 1238.

(51) السياسة الاجتماعية: تعني كلمة سياسة في هذا المصطلح «مجموعة محدّدة من الأفكار الخاصة بما يجب عمله في نطاق أو ميدان معيّن، وهذه الأفكار غالبًا ما تكون مدوّنة كتابة، ويتمّ تبنّيها رسميًا بواسطة الجهاز المعني بصنع القرار في هذا النطاق أو الميدان». أما السياسة الاجتماعية فهي «سياسات حكومية (قومية ومحلية) موجّهة نحو إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان (تُفسر غالبًا على إنها حاجات الرعاية أو الرفاهية)، متضمّنة قائمة من السياسات تشمل مجالات الضمان الاجتماعي والصحة والإسكان والتعليم، وأحيانًا القانون والنظام. انظر: مارشال وسكوت، ص 837.

(52) Des Gasper [et al.], «Human Security and Social Quality: Contrasts and Complementarities,» Institute of Social Studies (The Hague), Working Paper, no. 462 (December 2008), p. 15, <http://repub.eur.nl/res/pub/18731/wp462.pdf>, (Visited in: 24/7/2011).

(53) Alan Walker, «The Social Quality Approach: Bridging Asia and Europe,» *Development and Society*, vol. 38, no. 2 (December 2009), p. 216.

مشكلة في الطريقة التي يدرك من خلالها المواطنون ماذا يحدث في المجتمع(54).

تعززت تبعية السياسة الاجتماعية للسياسة الاقتصادية بصعود الليبرالية الجديدة في أوروبا في تسعينيات القرن الماضي، وصارت الدولة عاجزة عن مواجهة تزايد عدم مساواة السوق (Market Inequality)، واقتصر تدخلها على مسألة تعويض التأثيرات السيئة التي تركتها هذه اللامساواة(55).

ساد في الليبرالية الجديدة الميل إلى استبعاد ما هو اجتماعي، والتقليل من شأن السياسة الاجتماعية، الأمر الذي هدد من هم أكثر فقرًا وضعفًا في أوروبا بعواقب وخيمة. إذ كانت القيم الأساسية للعدالة الاجتماعية والتضامن - التي أدت إلى إنشاء دول الرفاهية الأوروبية - رازحةً تحت تهديد صانعي السياسات(56) النفعية (Utilitarianism Policy Makers) التي تغذيها المنظمات الحكومية الدولية الليبرالية الجديدة؛ وهكذا ظهرت الجودة الاجتماعية وسيلةً للدفاع عن الأسس الأخلاقية لدولة الرفاهية، ولتعزيز تطوير السياسات لكل المواطنين(57)، بدلًا من التبعية المُضللة لربط مطالب الرفاهية بمطالب المنافسة، أو ربط ما هو اجتماعي بما هو اقتصادي، والتي تسعى إليها الليبرالية الجديدة من خلال مبادئها التوجيهية التي تهدف إلى إضافة بعض المبادئ النفعية الصارمة لمنافسة مبادئ الرفاهية، بحجة أن ذلك شرط للنمو الاقتصادي والرفاهية(58).

من هنا، كان الهدف من الجودة الاجتماعية مواجهة الاتجاهات الليبرالية الجديدة والاتجاهات الاقتصادية، وطرح رؤية اجتماعية بديلة لأوروبا؛ فحين كانت فكرة الرؤية الاجتماعية لأوروبا تلقى دعمًا قويًا داخل الاتحاد الأوروبي، تجلى

(54) علي، ص 198.

(55) Walker, «The Social Quality Approach,» p. 217.

(56) مذهب المنفعة العامة (Utilitarianism): هو المذهب القائل إن الأفعال تكون صحيحة إذا كانت مفيدة أو لمصلحة الأغلبية، أو بمعنى آخر هو المذهب القائل إن الفعل صحيح بقدر ما يعزّز السعادة، وتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الأفراد ينبغي أن يكون المبدأ المرشد للسلوك، وكان جيرمي بنتام (Jeremy Bentham) وجون ستيورات ميل (J. S. Mill) من أكثر دعاة هذا المذهب شهرةً. انظر: «Utilitarianism,» Oxford Dictionaries, <http://oxforddictionaries.com/definition/utilitarianism?q=utilitarianism>, (Visited in: 23/3/2012).

(57) Walker, «The Social Quality Approach,» p. 217.

(58) Gasper [et al.], p. 24.

في وفرة مصطلحات كالتماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي والأنموذج الاجتماعي الأوروبي وغيرها، كانت المشكلة تتمثل في أن هذه التصورات لم تكن مرتبطة بأي طريقة متسقة نظريًا، وكانت - في الأغلب - تستخدم بشكل غير متسق، وكانت فارغةً بشكل كبير من المحتوى. لذلك، كان الهدف من الجودة الاجتماعية تطوير أنموذج متسق يُمكن أن يشكل أساسًا لسياسات تقوم على أسس إمبريقية[59]، فانبثقت نظرية الجودة الاجتماعية من الحاجة إلى إيجاد صورة للمستقبل الأوروبي، اعتمادًا على أساس نظري وعلمي لتسهيل ذلك[60].

ب- القضايا النظرية المتصلة بالجودة الاجتماعية

(1) الاعتماد على وجود فاعلين قادرين على تحقيق الذات والمشاركة في الهُويات الجمعية

ظهر مفهوم الجودة الاجتماعية استجابةً لهيمنة النزعة الفردية وسيطرتها على المجتمع وعلى العلوم الاجتماعية. فالدافع الأقوى وراء تطور نظرية الجودة الاجتماعية كان إدراك أن الفهم الواضح لما هو «اجتماعي» اختفى من العلوم الاجتماعية مع التحول من الحداثة إلى مابعد الحداثة. وأصبح التمييز العلمي بين ما هو اجتماعي وما هو فردي مترسخًا بالتدريج. ونتيجة للتحول الثقافي والمجتمعي للحداثة المتأخرة، صعد الأفراد إلى موقع الصدارة على نحو متزايد في الحوارات أو الخطابات الشعبية. انشغلت العلوم الاجتماعية الغربية المعاصرة بأنماط الحياة الفردية والسعادة الفردية والاستهلاك والرفاهية وجودة حياة الأفراد كأفراد مستقلّين أكثر من كونهم أفرادًا داخل جماعات أو مجتمعات. وأدى التحول السياسي والثقافي في وسط أوروبا إلى فردية ما هو اجتماعي، الأمر الذي أنتج شرعية خفض التضامن[61].

يمكن القول إنّ ظهور نظرية الجودة الاجتماعية كان انعكاسًا لاستراتيجيا

(59) Wallace and Abbott, p. 1.

(60) Ka Lin, «The Prototype of Social Quality Theory and its Applicability to Asian Societies,» *International Journal of Social Quality* (New York and Oxford), vol. 1, no. 1 (Summer 2011), p. 58.

(61) Walker, «The Social Quality Approach,» p. 214.

تنمية المجتمعات الأوروبية على أساس تفسير جديد لما هو اجتماعي. وكان موقف هذه الاستراتيجيا من العوامل الرئيسة الّتي تؤثر في المستقبل الأوروبي هو تأكيد الحاجة إلى صقل أنواع جديدة من المواطنين، يحملون أفكارًا جديدة عن مجتمعاتهم وحياتهم. وعكس هذا الاتجاه إجماعًا عامًا بين صانعي السياسة الأوروبيين[62].

ترتكز نظرية الجودة الاجتماعية على أساس أن الناس كائنات اجتماعية أساسًا، وترى أن «ما هو اجتماعي» يتضمن اعتمادًا متبادلًا مؤسسيًا؛ حيث جدلية العلاقة بين تحقيق الذات للأفراد كونهم كائنات اجتماعية والعمليات التي تؤدي إلى تشكيل وإعادة تشكيل الهُويات الجمعية. فمن الناحية التحليلية، تركّز النظرية على مجموعتين من العلاقات: ما بين مستوى التنمية المجتمعية والتنمية الذاتية الفردية، وما بين العالم الرسمي للأنظمة والمؤسسات والمنظمات وعالم الحياة غير الرسمي للأسر والمجموعات والمجتمعات المحلية. وترى النظرية أن دراسة هذه العلاقات والجدليات تؤدي إلى فهم التغير الاجتماعي وجودة الحياة[63].

ترى نظرية الجودة الاجتماعية أن عمليات تحقيق الذات للأفراد وتشكيل الهُويات الجمعية سوف يتأثر كل منهما بالآخر. لذلك يوجد بينهما اعتماد متبادل سيحدث في سياق اثنتين من عمليات الشد والجذب الأساسية التي تمثل التفاعل بين الناس والأنظمة، والتي ترتبط بنظرية الفعل الاتصالي لهابرماس – التي تدعو إلى تخطي نظرية لوكوود[64] عن التمييز بين تكامل النسق والتكامل الاجتماعي –

(62) Lin, p. 59.

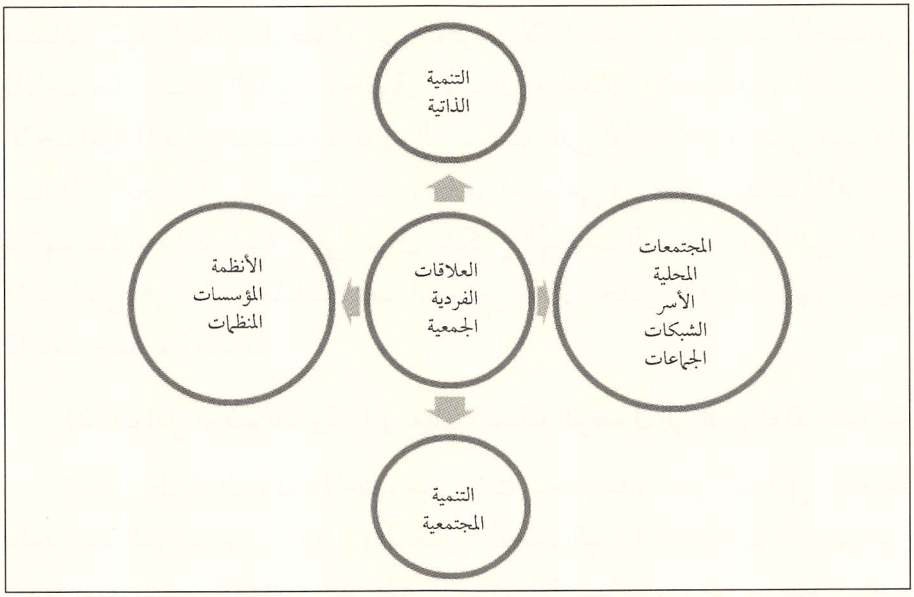
(63) David Phillips, «The Individual and the Social: A Comparative Study of Quality of Life, Social Quality and Human Development Approaches,» *International Journal of Social Quality*, vol. 1, no. 1 (Summer 2011), p. 80.

(64) دايفد لوكوود (David Lockwood): وُلِدَ عام 1929 في هولمفيرث – إنكلترا. درس في مدرسة لندن للاقتصاد وتخرّج فيها عام 1952. بدأ عمله في علم الاجتماع بنقد أعمال ماركس وتالكوت بارسونز، واهتم بدراسة الطبقات الاجتماعية، خصوصًا الطبقة العاملة. صُنّف أحد منظري الصراعات؛ إذ أرجع الانقسام والتشرذم الاجتماعي إلى العوامل المادية المتمثلة في توزيع السلطات والموارد، لذلك يرى أهمية العوامل المعيارية والالتزامات القيمية لإرساء الوعي وتحقيق التماسك الاجتماعي من أجل احتواء الصراع الاجتماعي، وهذا ما يُعرف بالمزاوجة بين المادية والمعيارية التي تفسّر تحقّق النظام الاجتماعي والفوضى. ويرى أن هذا النظام يقوم على عمليات ذات مستويين متمايزين من النظم الاجتماعية: مستوى التكامل الاجتماعي الذي يشير إلى تفاعلات الأفراد والمجموعات لأنها ترتبط بأعمال متّسقة أو متصارعة على أساس الموارد المادية التي =

والتفاعل بين التنمية الذاتية والمجتمعية[65]. الشكل الآتي يفسر هذه المسألة.

الشكل (1-3)

العلاقة بين تحقيق الذات الفردية والمشاركة في الهويات الجمعية من منظور نظرية الجودة الاجتماعية



المصدر: Laurent J. G. Van der Maesen and Alan C. Walker, «Indicators of Social Quality: Outcomes of the European Scientific Network,» *European Journal of Social Quality*, vol. 5 (2005), pp. 11, <http://www.socialquality.org>.

يوضح الشكل السابق أن الجودة الاجتماعية تعد تصورًا شاملًا عن جودة حياة الأفراد اليومية، فهي عنصر أساس في حدوث الجذب والشد بين تحقيق الذات الفردية والمشاركة في الهُويات الجمعية المختلفة التي تشكل الحياة اليومية، والتي تتم في السياق الاجتماعي الذي يضم اثنين من مجالات الفعل المعروفة؛ فمن

= تعتمد عليها في القيام بأعمالها، ومستوى تكامل النظام (المؤسسات) التي تسودها العلاقات المادية التي تنتظم الموارد من خلالها. لذلك يجب النظر في التكامل الاجتماعي للأفراد والجماعات في ضوء علاقته بالاتساقات أو التناقضات الحاضرة على مستوى تكامل النظام. انظر: سكوت، ص 337-341.

(65) Laurent J. G. Van der Maesen and Alan C. Walker, «Indicators of Social Quality: Outcomes of the European Scientific Network,» *European Journal of Social Quality*, vol. 5 (2005), pp. 10-11, <http://www.socialquality.org>.

ناحية يوجد تباين بين التنمية المجتمعية والذاتية، ومن ناحية أخرى يوجد تباين بين عالم النظم والعلاقات غير الرسمية (النسق وعالم الحياة)، ولأن جذور الجودة الاجتماعية ضاربة في العلاقات الاجتماعية يجب أن يتشكل الناس باعتبارهم فاعلين قادرين على تحقيق الذات، وعلى المشاركة في الهُويات الجمعية على حد سواء. ومن أجل ذلك، تذهب نظرية الجودة الاجتماعية إلى أن ثمة أربعة عوامل متضافرة تتيح إمكان الوصول إلى الجودة الاجتماعية: الاعتراف الاجتماعي (الاحترام)، سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، الاستجابة الاجتماعية (انفتاح المجتمع)، قدرة الفرد نفسه على الانخراط، وتسمّى العوامل البنائية[66]. بعبارة أخرى، يكمن جوهر ما هو اجتماعي في تحقيق الذات للأفراد - كونهم كائنات اجتماعية - في سياق تشكيل الهُويات الجمعية. وبالتالي، كلمة «اجتماعي» هي نتاج عمليات التغير المستمر خلال تحقيق الأفراد ذواتهم كونهم كائنات اجتماعية متفاعلة[67].

(2) عوامل موضوعية وذاتية ومعيارية تحكم الوصول إلى الجودة الاجتماعية

تحدد نظرية الجودة الاجتماعية ثلاث مجموعات من العوامل، متعلقة بالجوانب الموضوعية والذاتية والمعيارية للحياة اليومية. فالجانب الموضوعي يرتبط بما يسمّى العوامل الشرطية للجودة الاجتماعية، وهو سلسلة رباعية الحلقات: الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في مقابل انعدام الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، الاندماج الاجتماعي في مقابل الاستبعاد الاجتماعي، التماسك الاجتماعي في مقابل الأنومي، التمكين الاجتماعي في مقابل عدم التمكين. الجانب الذاتي قائم على العوامل المؤسسية الآتية: الأمن الشخصي والاعتراف الاجتماعي والاستجابة الاجتماعية والقدرات الشخصية. أما الجانب المعياري فتؤلفه حزمة من العوامل المتصلة، بشكل جوهري، بالعوامل الشرطية والمؤسسية، وهي العدالة الاجتماعية (ترتكز على الأمن الاجتماعي - الاقتصادي عبر الأمن الشخصي) والتضامن (يرتكز على التماسك الاجتماعي عبر الاعتراف الاجتماعي) والمواطنة القائمة على أسس ديمقراطية (ترتكز على الاندماج الاجتماعي عبر

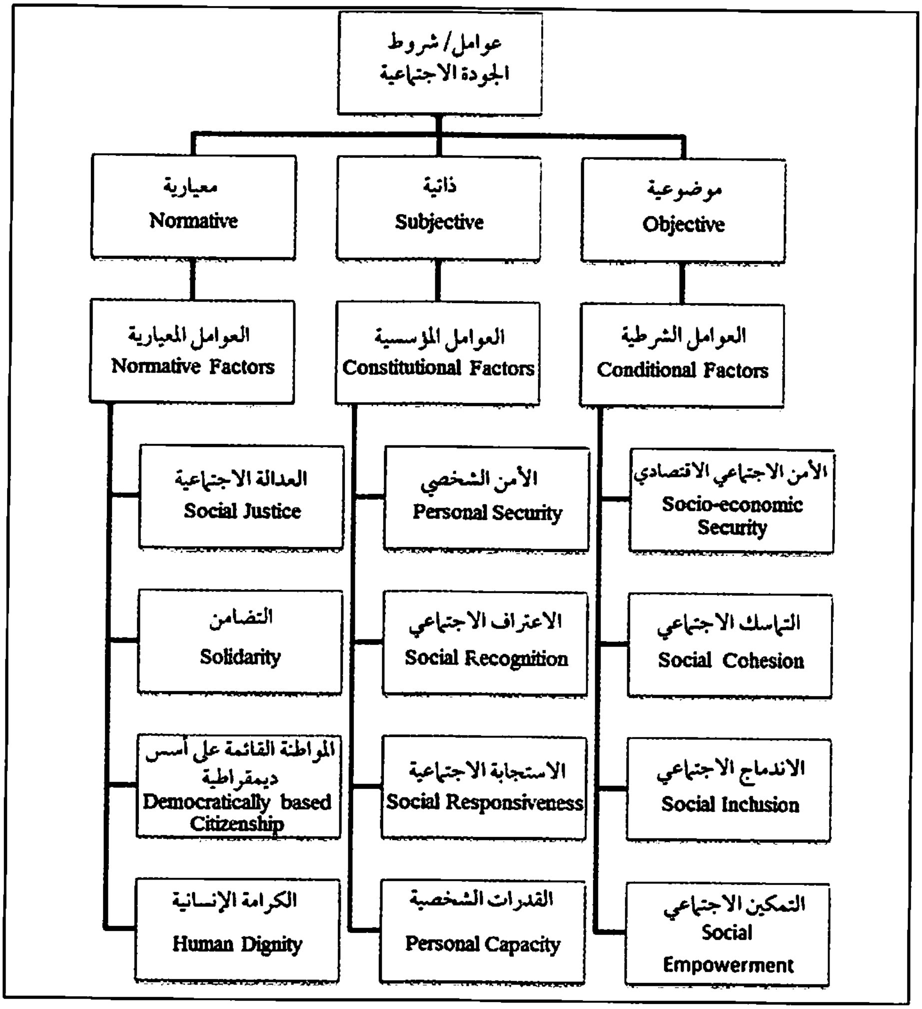
(66) «Introduction to the Theory of Social Quality».

(67) Walker and Van der Maesen, «Social Quality and Quality of Life,» p. 8.

الاستجابة الاجتماعية) والكرامة الإنسانية (ترتكز على التمكين الاجتماعي عبر القدرات الشخصية)[68]. وفي الشكل الآتي تفصيل لعوامل الجودة الاجتماعية.

شكل (1-4)

عوامل أو شروط الجودة الاجتماعية



المصدر: مستخلص من: David Phillips, «The Individual and the Social: A Comparative Study of Quality of Life, Social Quality and Human Development Approaches,» *International Journal of Social Quality*, vol. 1, no. 1 (Summer 2011),

---

(68) Phillips, p. 80.

2- نظرية الفعل الاتصالي

قدّم هابرماس نظريته عن الفعل الاتصالي لنقد النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت ومراجعتها، منطلقًا من مسلّمات عدة ضمّت، في إطارها، عددًا من المفاهيم: الفعل الاتصالي[69] والمجال العام واستعمار الحياة اليومية[70]، إلى جانب قضايا نظرية أخرى.

أ- السياق الاجتماعي لظهور نظرية الفعل الاتصالي

(1) أزمة الماركسية

تأثر هابرماس بكارل ماركس[71] في بداياته، إلا أنه أخذ عليه أمرين: اهتمامه

---

(69) يرى هابرماس أنه من الممكن أن يتّخذ الفعل صورتين: الفعل الاستراتيجي والفعل الاتصالي. يتضمّن الأول فعلًا إلغائيًا عقلانيًا، في حين يهدف الثاني إلى الوصول إلى الفهم، وهو فعل لاأداتي، حيث إن أي تفاهم يتم التوصل إليه من طريق التواصل يكون له أساس عقلانيّ، ولا يمكن فرضه فرضًا من أي من الطرفين. وبالتالي، يتطلب الفعل الاتصالي نسقًا اجتماعيًا ديمقراطيًا يشمل الجميع، ولا يستبعد أحدًا، هدفه الوصول إلى التفاهم وليس السيطرة، لذلك يتطلب نظامًا أخلاقيًا ضمنيًا يقوم على أساس عقلاني، لا على أساس التقاليد. انظر: إيان كريب، النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة؛ 344 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 350-351.

(70) يُعدّ مفهوم استعمار عالم الحياة اليومية (Colonization of the Life World) من المفاهيم الرئيسة في نظرية الفعل الاتصالي لهابرماس؛ إذ قام، من خلال تلك النظرية، بالتمييز بين النسق (System) الخاص بالمجتمع وعالم الحياة اليومية (Life World). فعالم الحياة اليومية يتشكّل من خلال التفاعلات الاتصالية المباشرة بين الأفراد، ومن خلال عملية الفهم المتبادل في ما بينهم، بينما يتشكّل النسق من خلال التبادلات غير الشخصية للسلطة والمال، في سياق النظام الاقتصادي والإداري، والنظام القضائي أيضًا السائد داخل المجتمع. يؤكد هابرماس أن عالم الحياة اليومية يُعد مصدرًا للوظائف والمعايير الاجتماعية والنماذج الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في تنظيم العلاقات بين الأفراد، بينما تؤدي الدولة والنظام الاقتصادي وظائفهما المتعلقة بالإنتاج والتوزيع بالنسبة إلى السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفرد لإشباع حاجاته الأساسية.

يشير مفهوم استعمار عالم الحياة اليومية إلى حالة عدم التوازن القائمة بين النسق وعالم الحياة اليومية، حيث يتعرض المجتمع، وبشكل متزايد، لحالة من التصادم، وبالتالي تقويض الحياة اليومية، بسبب المشاركة المتزايدة للدولة في الحياة اليومية، ما يؤدي إلى عواقب وخيمة على مستوى المجتمع من خلال انهيار المعايير وظهور ما نسميه اللامعيارية وشعور الفرد بالاغتراب، وظهور الأمراض النفسية داخل المجتمع.

انظر: لورد بطرس أنطون حبش، «الأبعاد السياسية لمفهوم القوة في خطاب ما بعد الحداثة: مقارنة بين أفكار كل من هابرماس وفوكو،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007)، ص 59-60.

(71) كارل ماركس (Karl Heinrich Marx): فيلسوف وسياسي واقتصادي ومنظّر اجتماعي ألماني، =

بالعمل والإنتاج داخل النشاط الأداتي؛ فهو يضخم دور العمل والإنتاج، مهملًا جانبًا مهمًا هو الاتصال في العصر الحديث. كما أخذ هابرماس على ماركس أيضًا إغفاله التفاعل، أو النشاط الاتصالي، بوصفه تفاعلًا اجتماعيًا. لذلك، يرى هابرماس أن مفهوم الصراع الطبقي لم يعد قادرًا على تفسير الأوضاع الجديدة، فالصراعات الحقيقية في المجتمعات لم تعد مرتكزة على الخلافات في شأن الأجور وتحسين شروط العمل. كما أن هابرماس لم يَعُد مؤمنًا بالثقة في أي ثورة[72]، خصوصًا بعد فشل ثورة العمال في أوروبا وصعود الفاشية والنازية إلى الحكم[73].

(2) الحركات الاجتماعية الطالبية

أثّرت حوادث ستينيات القرن العشرين، والحركة الطالبية تحديدًا، كثيرًا في فكر هابرماس؛ إذ كان في البداية قائدًا ومتحدثًا باسم تلك الحركة والمؤمنين بالديمقراطية الراديكالية في المجتمع. لكن، مع نهاية الستينيات، ابتعد هابرماس من قيادة تلك الحركة، بعد أن انتقدها بسبب ابتعادها عن أهدافها المرتبطة بتحقيق الديمقراطية غير السلطوية، وبسبب عمل أفرادها على فرض قيود جديدة على الفكر والفعل بدلًا من أن يناضلوا من أجل التوسع في مجال الحرية. ومنذ ذلك الوقت، تراجع تركيز هابرماس على الجوانب العملية السياسية لبرنامجه، وسعى نحو الدفاع والفصل بين اهتماماته النظرية والإشارة إلى الآثار العملية فحسب[74].

(3) أزمة الحداثة

انشغلت الساحة الفكرية الأوروبية في محاولة وصف المرحلة التي يعيشها

= ولد في عام 1818، وعاش في القرن التاسع عشر، وهي فترة اتّسمت بانتشار الرأسمالية الصناعية من خلال تشكيل الطبقات العمالية الأوروبية. تبنّى منظورًا مناهضًا للرأسمالية، وتوقّع انهيارها لتحلّ محلّها الشيوعية في المجتمع. توفي في عام 1883. انظر: «كارل ماركس،» المعرفة، <http://www.marefa.org/index.php/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%84_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 28/ 8/ 2013)، و«Karl Marx,» Stanford Encyclopedia of Philosophy (26 August 2003), <http://plato.stanford.edu/entries/marx/>. (Visited in: 28/8/2013).

(72) حبش، ص 159-160.

(73) المصدر نفسه، ص 157.

(74) David Held, *Introduction to Critical Theory: Horkheimer to Habermas* (California, CA: University of California Press, 1980), p. 251.

الغرب، حيث انشغلوا بالإجابة عن تساؤلات عدة: أما زالت الحداثة مستمرة أم جرى اجتيازها والانتقال إلى مابعد الحداثة؟ هل مابعد الحداثة استمرار للحداثة أم حقبة مختلفة عنها[75]؟

نظر مفكرو مابعد الحداثة إلى الحداثة على أنها مشروع فاشل، إذ جاءت لتحرير البشرية لكنها عجزت عن تحقيق هذا الهدف، وساقت البشرية إلى العبودية. وفي محاولة لعلاج هذا الفشل والقصور، ابتعد مفكرو مابعد الحداثة عن الافتراضات والأسس التي حكمت الفكر الفلسفي للحداثة. فالحداثة قامت على مبادئ العقلانية والعمومية والإيمان بالنظريات الكبرى واعتبار الذات مركز الكون، وكانت انتصارًا للعقل الذي هو مصدر التقدم، تقدم المعرفة أو المجتمع. أما حقبة مابعد الحداثة فطرحت افتراضات مختلفة ورفضت الأفكار والأنساق الكونية، وأكدت الاختلاف والتعددية والتعقيد والاستمرارية. ورفض مُنظِّرو مابعد الحداثة الأيديولوجيات لأنها تسعى إلى فرض مجموعة من المبادئ على مجتمع معقد ومتعدد. كما تؤكد حقبة مابعد الحداثة التأويل والنسبية في ما يتعلق بالحقيقة، ولا تعترف بوجود حدود وحواجز بين فروع المعرفة المختلفة، كالفن والعمارة والسياسة والصحافة والأدب واللغويات والفلسفة والموسيقى... إلخ. كما يذهب مفكرو مابعد الحداثة إلى أن الذات تتشكل بوساطة اللغة والقوة، أي لا تستطيع تشكيل نفسها بمعزل عن التأثيرات الخارجية، فليست للفرد ذات مستقلة، وبالتالي يرون أن الذات ليست محور الكون، محاولين بذلك تجاوز ميتافيزيقيا الذات أو فلسفة الوعي التي تبلّرت مع ديكارت[76] الذي قال إن الوعي الذاتي يتشكل من خلال ما يدور في عقل الإنسان نفسه[77].

---

(75) حبش، ص 3.

(76) رينيه ديكارت (René Descartes): فيلسوف وعالم رياضيات فرنسي، وُلِدَ في عام 1596. لُقِّبَ بأبي الفلسفة الحديثة، إذ طّور ثنائية ميتافيزيقية تميّز بين العقل (الذي هو جوهر التفكير) والجسد (هو جوهر الامتداد في ثلاثة أبعاد). فلسفته عقلانية تقوم على افتراضات تدور حول الأفكار الداخلية للعقل والجسد والله. توفي في عام 1650. انظر: Richard A. Watson, «René Descartes: French Mathematician and Philosopher,» Encyclopaedia Britannica, <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/158787/Rene-Descartes>, (Visited in: 28/8/2013).

(77) حبش، ص 5-7.

ب- القضايا النظرية لنظرية الفعل الاتصالي

(1) توسيع نطاق المجال العام وتعزيز المواطنة الناشطة

يؤكد هابرماس أهمية المجال العام باعتباره حيزًا من حياتنا الاجتماعية، يتشكل فيه رأي عام، ويعبر فيه المواطنون عن آرائهم بحرية كاملة، وتدور بينهم حوارات وتفاعلات ونقاشات نقدية في شأن اهتمامات اجتماعية مشتركة في قضايا خلافية خاصة بالمصلحة العامة. هذا يشير إلى أن حدود هذا المجال وشكله وأطرافه ناتجة من الخطاب العام غير المنفصل أصلًا عن المجال العام، بل هو جزء منه. الغرض الرئيس من وجود المجال العام - بحسب رؤية هابرماس - هو الوصول إلى فهم عقلاني مشترك للقضايا والموضوعات الخلافية الموجودة في المجتمع، ما يساعد في تشكيل هيئة جماعية لتوجيه القرارات السياسية، وبالتالي تكون وظيفتا المجال العام: **أولًا**، تنوير المواطنين وتعليمهم المستمر من خلال النقاش الدائر داخل المجال العام، وتزويدهم بالمعلومات والبيانات الجديدة المرتبطة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المثارة داخل المجتمع، ما يساعد في تنمية قدرات المواطنين تجاه عملية المشاركة الديمقراطية في الشأن العام؛ وثانيًا، تحديد الأولويات والقضايا الموجودة داخل الأجندة السياسية وترتيبها، ووضعها في بؤرة العمل السياسي، إضافة إلى دراسة عقلانية للقضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع، ومناقشة الأبدال المطروحة لحلها تمهيدًا لاختيار البديل الأفضل، وتوصيله إلى متخذي القرارات السياسية[78].

يؤكد هابرماس أن وجود مجالٍ عام مستقل، بعيدًا من مجال الدولة، شرط مسبق لانخراط المواطنين في شبكة منتشرة من المؤسسات العامة التي تتيح فضاءات للجمهور للتعبير عن آرائهم والنقاش توصلًا إلى مواقف مشتركة من خلال جدال عقلاني. وبذلك يصبح الأفراد جزءًا من مجتمع سياسي واسع، من خلال مثل هذه العمليات التداولية أو التشاورية التي تعد - بالنسبة إليهم - وسيلة لتحقيق المواطنة الناشطة[79].

---

(78) إسلام حجازي، «الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي: ظاهرة الفيس بوك في مصر نموذجًا،» المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (القاهرة) (أيار/ مايو 2009)، ص 7.

(79) Andrea Cornwall, «Making Spaces, Changing Places: Situating Participation in Development,» Institute of Development Studies (Brighton), Working Paper, no. 170 (October 2002), p. 4.

كما يرى هابرماس أن الأفراد المنظمين وحدهم يستطيعون المشاركة بفاعلية في عملية الاتصال العام، فهم دون غيرهم يستطيعون استخدام قنوات المجال العام التي توجد في الأحزاب والمؤسسات التي أُنشئت لتسهيل تعامل المنظمات مع الدولة(80). لذلك يرتبط تركيز هابرماس على الديمقراطية بالتركيز على المشاركة السياسية، باعتبارها جوهرًا للمجتمع وعنصرًا أساسًا في تنمية الفرد الذاتية(81).

يرى هابرماس في تناقص مساحة المجال العام عنصرًا مكملًا لعملية استعمار الحياة اليومية؛ وذلك بسبب اتساع نطاق الدولة، وعدم قدرة الأفراد على الوجود سويًا وبصفة جماعية لمناقشة الموضوعات السياسية في سبيل إحداث التغيير. لذلك، يرى هابرماس تجديد عالم الحياة اليومية ممكنًا من خلال الحركات الاجتماعية الجديدة(82)، كالحركات النسوية والحركات البيئية(83). أما كيلنر فيرى أن ظهور الإنترنت يوسّع نطاق المشاركة الديمقراطية والجدال، وينشئ فضاءات عامة جديدة تتيح التدخل السياسي، وأن البث الإعلامي الأول - أي الراديو والتلفزيون في السابق والحاسب الآلي الآن - أنتج مجالات عمومية وفضاءات جديدة للمعلومات والجدال والمشاركة، تُمكّن من تنشيط الديمقراطية، وتزيد من انتشار الأفكار النقدية والتقدمية، وبالتالي على الناشطين والمثقفين الذين يريدون الانخراط في مجتمع العامة، وأولئك الذين يريدون التدخل في شؤون مجتمعاتهم العامة، أن يستخدموا هذه التقنيات ويطوروا سياسة الاتصال والمشروعات

---

(80) Habermas, «The Public Sphere,» p. 55.

(81) Douglas Kellner, «Habermas, the Public Sphere, and Democracy: A Critical Intervention,» p. 3, <https://pages.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/papers/habermas.htm>.

(82) **الحركات الاجتماعية الجديدة** (New Social Movements): يستخدم مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة للإشارة إلى ذلك النشاط والممارسات التي برزت في أثناء الاضطرابات السياسية في أواخر ستينيات القرن الماضي، وبقيت محتفظة بأهميتها في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، مثل الحركات الطالبية والحركات البيئية والحركات النسائية وحركات الدفاع عن السلام العالمي وحقوق الإنسان. قال كثير من الباحثين إن الحداثة المزعومة للحركات الاجتماعية تنبع من القضايا التي يتناولونها، مثل قضايا البيئة وقضايا النوع الاجتماعي وغيرهما، ومن الأساليب التي يستخدمونها، مثل الفعل المباشر والاحتجاج ومعارضتهم للمخططات الثورية الكبيرة التي تميز الحركات الماركسية. انظر: جلبي، الخليفي وعبده، ص 265.

(83) المصدر نفسه، ص 60-61.

الإعلامية الجديدة. كما يرى أن الثورة التقانية تنطوي - في الوقت الحالي - على إنشاء مجالات عامة جديدة، وعلى الحاجة إلى استراتيجيات ديمقراطية، تعزز مشروع الديمقراطية وتوفر فرصًا أكثر لانخراط مزيد من الأشخاص في القضايا السياسية، حيث يكون أمام الديمقراطية فرصة في الألفية الجديدة(84).

(2) تحرير المجال العام وتشكيل الحوار العقلاني الديمقراطي

تُقسم المجتمعات المعاصرة عند هابرماس إلى عالم الحياة الذي يُحكم من خلال معايير التفاعل الاتصالي، والنسق الذي يُحكم من خلال حتميات يوجهها المال والقوة. وبالنسبة إلى هابرماس، الإعلام الموجّه من المال والقوة يُمكّن الأعمال التجارية والدولة من التحكم أكثر من أي وقت مضى بعمليات الحياة اليومية، ما يؤدي إلى تقويض الديمقراطية والمجال العام والتفاعل الأخلاقي والاتصالي(85).

حين يعرّف هابرماس المجال العام، يصفه بأنه سجال حر بين متساويين؛ إذ يرى أن ظهور المجتمع البرجوازي - في القرن الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر - كان نتيجة النقاش المفتوح، غير القهري، كما هو واضح في مناقشات القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة التي كانت تتم بانتظام في الصالونات والمقاهي في المراكز الحضرية الأوروبية. كما أدت وسائل الإعلام دورًا محوريًا في تطوير ثقافة النقاش المفتوح، لكن التحول التجاري اللاحق وضَعَها على حافة التدهور السريع وإعادة التحول الإقطاعي للمجال العام(86).

(3) تراجع هيمنة الأنساق ونمو موقف الحوار المثالي

ينطلق هابرماس من حقيقة أننا - جميعًا - نستخدم اللغة في ما يسمّى موقف الحوار المثالي الذي تمتلك فيه جميع الأطراف القدرة نفسها على الوصول إلى المعلومات، وعلى المشاركة في الجدل العلني(87). أساس ذلك أننا، نحن البشر،

---

(84) Kellner, «Habermas, the Public Sphere,» pp. 18-19.

(85) المصدر نفسه، ص 12.

(86) سكوت، ص 382.

(87) مارشال وسكوت، ص 1522.

نتميز جميعًا بأننا من مستخدمي الرموز[88]، نؤدي مهمات حياتنا الاجتماعية بالعمل المشترك، الأمر الذي يطرح أنموذجًا اجتماعيًا يكون فيه الاتصال حرًا لا تشوّهه أشكال عدم التكافؤ الاجتماعي أو القمع الخارجي أو القهر الداخلي[89]. وعلى هذا، تحول هابرماس نحو مجال اللغة والاتصال لإيجاد معايير للنقد لتعزيز دعواته من أجل الديمقراطية. ويرى هابرماس أن اللغة نفسها تحوي معايير لنقد الهيمنة والقهر، يمكن أن تكون قوة تعزز الديمقراطية المجتمعية، ومن أجل ذلك وجد هابرماس العقلانية كامنة في ما سمّاه «الفعل الاتصالي» الذي يمكن أن يولّد معايير لنقد تشوهات الاتصال في عمليات الهيمنة المجتمعية، ويشجع عملية التشكيل السليم للعقلانية المنطقية[90].

يقصد هابرماس بالعقلانية الاتصالية إجراء نقاش مفتوح بين متساويين. فعندما يقوم الأفراد بالاتصال يُفترض - مسبقًا - توافر أربعة شروط: الوضوح والحقيقة والصواب الأخلاقي والصدق. لذا يتضمن أي فعل اتصالي افتراضًا يرى أن محتوى ما يقال أو يكتب هو محتوى شامل وقول سليم؛ لأن الناس الذين يقولونه أو يكتبونه لا يحاولون تضليل أي شخص بقوله أو كتابته. وتستخدم العقلانية الاتصالية عندما تتوافر الإجراءات، الأمر الذي يضمن نقاشًا مفتوحًا. وعلى ذلك، يكون جوهر العقلانية الاتصالية هو «موقف الحوار المثالي» الذي ترفع فيه جميع العوائق المفروضة على النقاش غير الإجباري، وتسوده - فحسب - قوة الحجة الأفضل[91]. لذلك، فإن ما سمّاه هابرماس موقف الحوار المثالي وضع أساسًا للنقد الاجتماعي، وأنموذجًا للتفاعل والاتصال الاجتماعي الديمقراطي[92]، ويُعد بالتالي من أبرز صور الممارسة السياسية داخل المجتمع،

(88) يختلف رأي هابرماس في هذا الأمر عن النظرية النقدية التي ترى أننا نستطيع من واقع فكرة العقلانية أن نستنتج الشكل الأساس للمجتمع العقلاني الرشيد. فنحن، جميعًا، بفضل كوننا بشرًا نمتلك خاصية أو إمكان القدرة على التفكير العقلي الرشيد. من هنا، فإن المجتمع الرشيد هو الذي نشارك فيه جميعًا من أجل خلق بيئتنا وتعديلها، وهذه النقطة نفسها هي التي تزوّدنا بالمعيار الذي على أساسه وبهدي منه نستطيع تقويم المجتمعات القائمة في الحاضر ونقدها. فالمجتمعات التي تستبعد بعض الجماعات من المشاركة في حياتها الاقتصادية والسياسية أو تعمل بانتظام على تجريد بعض الجماعات المكونة لها من القوة هي مجتمعات غير رشيدة. انظر: المصدر نفسه، ص 1522-1525.

(89) المصدر نفسه، ص 1525.

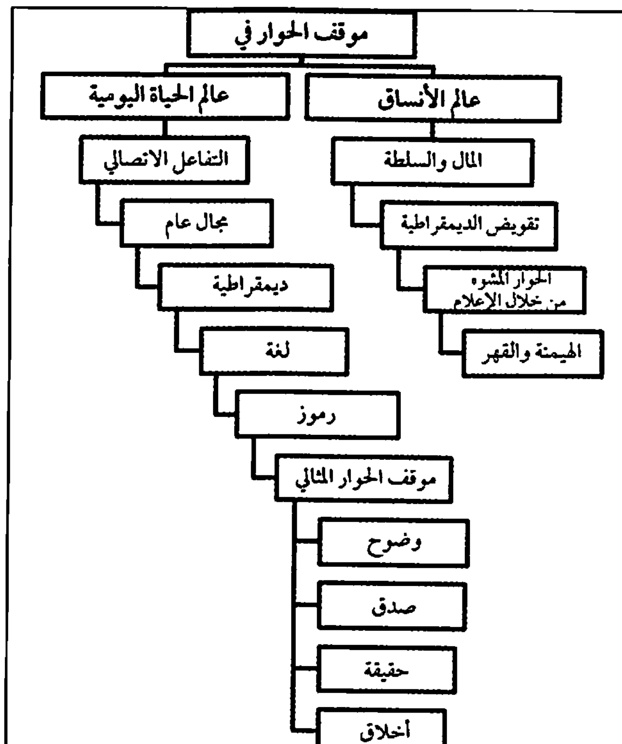
(90) Kellner, «Habermas, the Public Sphere,» p. 10.

(91) سكوت، ص 385.

(92) Kellner, «Habermas, the Public Sphere,» pp. 10-11.

بفضل تهيئته الأوضاع للنقاش الحر العقلاني، وعمله على كشف الوعي الزائف في المجتمع[93]. على هذا الأساس، يرى هابرماس أن اللغة والاتصال يشكلان صورة رئيسة للحياة اليومية الإنسانية التي تستطيع أن تقاوم الحتميات النظامية للقوة والمال، والتي تقوض الأبنية الاتصالية[94]. انظر الشكل (1-5).

الشكل (1-5)
الفرق بين عالم الأنساق وعالم الحياة اليومية
من منظور نظرية الفعل الاتصالي



المصدر: من تصميم الباحثة بالاعتماد على: جون سكوت، خمسون عالمًا اجتماعيًا أساسيًا: **المنظرون المعاصرون**، ترجمة محمود محمد حلمي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، و Douglas Kellner, «Habermas, the Public Sphere, and Democracy: A Critical Intervention,» p. 3, <https://pages.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/papers/habermas.htm>.

---

(93) هاني خميس أحمد عبده، «النظرية النقدية وأزمة علم الاجتماع: دراسة تحليلية لكتابات مدرسة فرانكفورت،» (رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2002)، ص 145.

(94) Kellner, «Habermas, the Public Sphere,» p. 11.

يتوافق كيلنر وهابرماس في أن المجال العام ظهر في عصر الثورات الديمقراطية، فحينها استطاع المواطنون العاديون - أول مرة في التاريخ - المشاركة في الجدال السياسي والنضال ضد السلطة الظالمة، حيث يكون النضال من أجل التغيير الاجتماعي. وكان هذا المجال ذا طابع مؤسسي في التطورات اللاحقة في المجتمعات الغربية. وأتاح هابرماس بهذا الرأي قوة دفع حاسمة للنقاش في شأن ديمقراطية المجال العام والمجتمع المدني[95].

مما سبق، نخلص إلى أن هناك اتساقًا بين النظريتين يدعم الاعتماد عليهما في تفسير علاقة الاجتماعي - الاقتصادي بالمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، وهذا ما يمكن إيضاحه على النحو الآتي:

- هاجمت نظريتا الجودة الاجتماعية والفعل الاتصالي الاتجاه نحو تأكيد النزعة الفردية وإهمال ما هو اجتماعي. فعلى سبيل المثال، تنتقد نظرية الجودة الاجتماعية النزعة الفردية وتعدها سببًا للمشكلات الاجتماعية، وتؤكد أهمية التركيز على مفهوم «اجتماعي». ويدعو هابرماس في نظرية الفعل الاتصالي إلى استكمال مشروع الحداثة الذي يهاجم النزعة الفردية التي ينادي بها أنصار الحداثة.

- تُسلم نظريتا الجودة الاجتماعية والفعل الاتصالي بأن الإنسان كائن اجتماعي، وبالتالي تؤكدان أهمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع، النابعة من كونهم كائنات اجتماعية.

- تؤكد النظريتان أهمية العلاقة بين البناء والفعل. فعلى سبيل المثال، أكدت نظرية الجودة الاجتماعية أهمية العلاقة المتبادلة بين الأسر والجماعات والمجتمعات المحلية والأنظمة والمؤسسات والمنظمات، متأثرة في ذلك بنظرية هابرماس الذي أكد أهمية علاقة البناء بالفعل، المتمثلة في العلاقة القائمة بين الدولة (المجال الخاص بالدولة) والأسرة (المجال الخاص بالفرد)، في ضوء ما سمّاه هابرماس المجال العام.

(95) المصدر نفسه، ص 7-8.

ثالثًا: الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة قراءة نقدية في التراث النظري

من خلال الاطلاع على بعض التراث النظري العالمي والعربي المتصل بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة، أمكن تقسيم هذا التراث بحسب أهميته إلى مجموعة من الدراسات التي تناولت الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، وأخرى تتعلق بالمواطنة الناشطة، وبمجموعة ثالثة تتناول العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة. وينتهي هذا العرض بخلاصات ساعدت في بلورة موضوع الدراسة الحالية وأهدافها، والتساؤلات التي تجيب عنها الفصول الميدانية التالية لها.

1 - التراث النظري المتصل بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي

أ- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

«تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»[96]

يتناول التقرير موضوع أمن الإنسان في البلدان العربية، فيقدم تصنيفًا شاملًا للمخاطر التي تهدد أمن الإنسان. استخدم التقرير مفهوم أمن الإنسان في تحديد أوضاع الأمن الإنساني في الدول العربية وتفسيرها، مؤكدًا إمكان قياس أمن الإنسان بانتهاج مقاربتين، موضوعية وذاتية، وباعتماد معايير كمية ونوعية، ومشددًا على أهمية المؤشرات الكمية واستطلاعات الرأي في شأن أمن الإنسان على صعيد المنطقة ككل. توصل التقرير إلى نتائج عدة، منها:

- تنشأ العقبات التي تعترض سبيل التنمية من هشاشة البُنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة، ومن افتقارها سياسات تنموية محورها الناس، ومن ضعف حيال التدخل الخارجي، أدى إلى تقويض أمن الإنسان.

---

(96) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009).

- على صعيد البلد الواحد، يحثّ التقرير على تجنّب الاستراتيجيات التنموية التي ترسم النمو الاقتصادي هدفًا أول، ويدعو إلى صوغ استراتيجيات داعمة للفقراء.

- يقول التقرير إن التمسك بالمفهوم التقليدي للأمن يضمن استمرارية الدولة، لكنه يضيّع فرص ضمان أمن الفرد، الأمر الذي يضعف أواصر العلاقة بين الدولة ومواطنيها.

- يمثل الشعور العام بمحدودية الفرص المتاحة للأفراد والأمن الشخصي عاملين متجسدين في أعلى مستويات البطالة في العالم، وفي أنماط الإقصاء الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى المطالبة بالإصلاح.

ب- ك. سيتا برابو: «الأمن الاجتماعي والاقتصادي في سياق تفشي الفقر: دراسة حالة الهند»[97]

تتناول الدراسة تعريف الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في الهند من منظور واسع، على عكس الأمن الاجتماعي الذي يرتبط - تقليديًا - بمن يعمل في القطاع الرسمي. لذلك تركز الدراسة على التدابير المؤسسية التي تعزز القدرات الاجتماعية التي تُمكّن القطاعات الضعيفة من السكان من البقاء. استخدمت الدراسة إطارًا نظريًا يجمع بين مفهومي الأمن الاجتماعي والأمن الاجتماعي - الاقتصادي، واعتمدت بيانات إمبريقية على مدار 25 عامًا في الفترة الزمنية بين الأعوام 1970/ 1971 و1994/ 1995، فتوصلت إلى نتائج عدة، منها:

- تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي مسؤولية تتحملها الحكومة والمجتمع المحلي بشكل أكبر[98]، لذلك يجب تعزيزهما من أجل تلبية حاجات

---

(97) K. Seeta Prabhu, «Socio-Economic Security in the Context of Pervasive Poverty: A Case Study of India,» International Labour Office (Geneva) (May 2001), <http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/india.pdf>.

(98) أشارت الدراسة إلى أهمية الحكومة والشركات والأسر المعيشية والمجتمع المحلي، إلا أنها أكدت أن قطبي تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وتوفير حاجات العمال يتركزان في دور الحكومة والمجتمع المحلي. للمزيد، انظر: المصدر نفسه، الشكل التوضيحي، ص 11.

الأفراد، فالإخفاق في الاستجابة لمعاناة العمال ينتج مخاطر الاضطرابات الاجتماعية، ما يؤدي إلى تقويض استمرارية الإصلاحات الاقتصادية.

- يُناقش إصلاح نظام الأمن الاجتماعي عندما يكون الوضع المالي للحكومة تحت ضغط كبير.

ج- سوكتي داسجوبتا: «التنظيم من أجل الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في الهند»(99)

تتناول الدراسة حالة الأمن الاجتماعي - الاقتصادي للنساء الهنديات ذوات الدخول المنخفضة، اللواتي يعملن في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، وأهمية تمثيلهن بالتصويت في أماكن أعمالهن، لتحسين حالتهن الاجتماعية الاقتصادية. وبالتالي، تركز على أهمية إنشاء العاملات تنظيمًا نقابيًا ليكون لهن حق التمثيل والتصويت داخل القطاعات التي يعملن بها. جمعت الدراسة بين الأسلوبين الكمي والكيفي، فاستخدمت منهجية دراسة الحالة والمسح الاجتماعي، وتوصلت إلى نتائج عدة، منها:

- يُعد التنظيم ضروريًا من أجل التمكين؛ إذ يمثل صوت أعضائها، ويُعد خطوة أولى لتحقيق التمثيل بالتصويت، حيث يُمكّن الأعضاء داخل تلك المؤسسة الفاعلة في التعبير عن حاجاتهم، وبالتالي يكون على المؤسسة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد دور في إبلاغ وإعلام وتوعية أعضائها بحقوقهم وواجباتهم وبالهدف من وجود تلك المؤسسة.

- إن اتباع المدخل الشمولي في دراسة أوضاع المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي يُمكّن من تحقيق الأمن الأساسي لهن. فيحب أن يترافق التمكينان السياسي والاقتصادي من أجل تحقيق تغيير مادي أو غير مادي حقيقي في حياة المرأة العاملة.

---

(99) Sukti Dasgupta, «Organizing for Socio-Economic Security in India,» International Labour Office (Geneva) (October 2002), <http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/india_sukti.pdf>.

2- التراث النظري المتصل بالمواطنة الناشطة

أ- بيتر ب. هوتزاجير وأرناب ك. أشاريا: «المؤسسات والمواطنة الناشطة ووجودة الديمقراطية في البرازيل والمكسيك»(100)

تركز الدراسة على دور مؤسسات المجتمع المدني ومدى أهمية المشاركة فيها من أجل تحقيق المواطنة الناشطة داخل المجتمعات التي يعاني فيها الأفراد المواطنة المنقوصة، وعلى جهد المواطنين للحصول على الخدمات العامة الحيوية، كالرعاية الصحية والصرف الصحي والأمن، بدلًا من التركيز على الصراعات السياسية في شأن المواطنة. استخدمت الدراسة نظرية الديمقراطية، واعتمدت على المسح الاجتماعي لمدينتي ساو باولو ومكسيكو سيتي. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها:

- إن الانخراط المدني في المؤسسات القائمة في الديمقراطيات الغنية يساهم في إنتاج مواطنين يسعون بنشاط وفاعلية إلى التفاوض من أجل الحصول على الخدمات العامة.

- تُعد مدينتي مكسيكو سيتي وساو باولو أكثر المدن احتمالًا في إنتاج مواطنين ناشطين بسبب وجود حكومات قوية في المكسيك والبرازيل، ووجود سياسة انتخابية ذات قدرة تنافسية عالية.

ب- مايكل مارينيتو: «من يريد أن يكون مواطنًا ناشطًا؟ السياسة والممارسة في إشراك المجتمع المحلي»(101)

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين المواطنة الناشطة والانخراط في المجتمع المحلي في بريطانيا، والمواطنة الناشطة في سياق العلاقة المتبادلة بين المجتمع

---

(100) Peter P. Houtzager and Arnab K. Acharya, «Associations, Active Citizenship, and the Quality of Democracy in Brazil and Mexico,» Springer (5 October 2010), <http://www2.ids.ac.uk/gdr/cfs/pdfs/HoutzagerAcharya%20Assoc%20and%20Active%20Citizenship%20TS2010.pdf>, (Visited in: 24/7/2011).

(101) Michael Marinetto, «Who Wants to be an Active Citizen?: The Politics and Practice of Community Involvement,» *Sociology*, vol. 37 (2003), <http://soc.sagepub.com/content/37/1/103>, (Visited in: 14/4/2011).

المدني وعالم السياسة، خصوصًا ربط المفهوم بطريقة الحكم داخل المجتمع، ودور المؤسسات السياسية في ذلك. استخدمت الدراسة المدخل الحكوماتي لفوكو، واتبعت المنهج التاريخي، فتوصلت إلى نتائج عدة، منها:

- إن بزوغ المواطنة الناشطة وعلاقتها مع المجتمع المحلي، ووجودهما معًا بوصفهما استراتيجيا، يُمكّن الدولة من الحكم بشكل أكثر فاعلية.

- إن أهمية فكرة المواطنة الناشطة، بالنسبة إلى الحكومات، ترجع إلى الدور الذي تؤديه في الخطاب السياسي وفي الحسابات الاستراتيجية.

- إن تبني الحكومات فكرة المواطنة الناشطة في الوقت الحالي يرجع إلى فكرة إعادة توزيع حقيقي للقوة السياسية داخل الدولة.

- إن الفضل في ظهور المواطنة الناشطة يرجع إلى دور الدولة المركزية والمؤسسات السياسية فيها.

ج- ماري روز زلزل: «المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية: المواطنة النشطة؛ مسؤولية الوفاء بالحقوق»[102]

تتناول دراسة زلزل التمييز ضد المرأة في القوانين في لبنان، وأهمية المواطنة الناشطة المتمثلة في ظهور منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية في المطالبة بحقوق المرأة، وعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على التتبع التاريخي للمواطنة والديمقراطية وانعكاسهما على المرأة، فتوصلت إلى نتائج عدة، منها:

- يرتب تعاظم الحاجات في ظل تراجع دور الدولة على المواطنين مسؤوليات إضافية للعمل الفاعل على تلبية حاجاتهم.

- يحدّ انعدام الحرية من القدرة على المبادرة الحرة للوفاء بالحاجات، فإن لم يتحرر المواطن من القيود الفئوية لن يتمكن من المحاسبة والمساءلة لاسترجاع حقوقه من الفاسدين.

---

(102) زلزل، «المواطنة الفاعلة».

د- حامد عبد الماجد قويسي: «تشكيل الرأي العام ومناخ المواطنة بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسي: الأمن العام وحقوق الإنسان»[103]

يهتم قويسي في دراسته بتحليل أثر مناخ المواطنة في فاعلية المواطن المصري السياسية، وفق منهجية تقوم على توظيف مفاهيم المواطنة ومناخها بحسب ثلاث مقاربات: القانوني الدستوري والتاريخي والواقعي الإمبريقي. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها:

- إن إعادة الفاعلية للمواطن المصري مستقبليًا عبر إصلاح السياسة الأمنية شرط ضروري لكن غير كافٍ، إذ تُعد محصلة لمناخ مواطنة شكلته سياسة أمنية محددة إزاء حقوق الإنسان المصري. إعادة النظر في هذه السياسة الأمنية ربما يغير مناخ المواطنة ليفرز مواطنة فاعل ولو على الأمد البعيد، وذلك عبر النقاش والحوار العام في شأن القضايا المصرية المختلفة.

- ينبغي عدم قياس فاعلية المواطن المصري من خلال المؤشرات التقليدية المتعلقة بالمشاركة في النظام الحزبي والعمليات الانتخابية، بل من خلال مؤشرات ومتغيرات تتعلق بالنشاط الطوعي والمشاركة في القطاع الأهلي والنشاط ذات الطابع الاجتماعي.

- من أهم المؤشرات الأساسية إلى عدم فاعلية المواطنة ما يعبّر عنه بظاهرة استقالة المواطنين المصريين من الحياة السياسية، أو إقالتهم، ومنها:

• العزوف عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية المصرية، سواءً بعضوية مقتصرة على ملء استمارة أم بعضوية فاعلة وناشطة، فضلًا عن أن المواطنين لا يعرفون أصلًا وجود بعض الأحزاب السياسية.

• ضآلة المشاركة الحقيقية الفاعلة في العملية الانتخابية بمراحلها المختلفة (الدعاية، التصويت، الاستفتاءات).

---

(103) حامد عبد الماجد قويسي، «تشكيل الرأي العام ومناخ المواطنة بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسي: الأمن العام وحقوق الإنسان،» ورقة قُدِّمَت إلى: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21-23 ديسمبر 2003، تحرير علا أبو زيد وهبة رءوف عزت (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ومكتبة الشروق الدولية، 2005).

• هامشية مشاركة قطاعات واسعة من المواطنين في مؤسسات المجتمع المدني المصري بسبب طابع بعضها العائلي وعلاقة بعضها الآخر بالخارج؛ والمحصلة النهائية ضعف مؤسسات المجتمع المدني المصري.

• عزوف قطاعات فاعلة من المواطنين عن المشاركة في جماعات الضغط. فالفكرة في حد ذاتها ليست شائعة، وليست جزءًا من ثقافة المواطنة ومناخها، الأمر الذي يضعف هذه التكوينات ذات الأهمية البالغة، إن لم يقض فعليًا على وجودها.

• عزوف المواطنين عن المشاركة في تظاهرات سلمية، خصوصًا حين تمسّ قضايا متعلقة بالسياسة الداخلية؛ وذلك لأسباب سياسية داخلية منها حال الطوارئ والمنع القانوني والواقعي للتظاهرات في مقابل السماح بخروج التظاهرات المتعلقة بحوادث خارجية في العالمين العربي والإسلامي، بشرط حصولها داخل أماكن مسوّرة، كالحرم الجامعي مثلًا. وفي حال خروجها عن النطاق المرسوم لها، تواجه هذه التظاهرات بالحزم، خصوصًا إذا رافقها احتكاك مع قوى الأمن التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية.

• عزوف المواطنين عن ممارسة المقاومة السلمية أو العصيان المدني بصورها المختلفة.

• اعتماد المواطنون ما يسمّى «المقاومة بالحيلة» في ممارستهم السياسية، وهي مقاومة بلا فاعلية ولا مشاركة حقيقية، تتمثل في انصرافهم إلى أنماط غير حقيقية أو فاعلة من المشاركة، وإن كانت اعتراضية واحتجاجية في طابعها العام. إن المظاهر الأكثر صراحة في التعبير عن فاعلية الرأي العام، كالثورة أو الانتفاضة، لا مكان لها في الأنموذج المصري أو الحالة المصرية، في ظل مناخ المواطنة هذا.

هـ- حنان كمال عبد الغني أبو سكين: «المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصري (2003-2008)»[104]

تناولت دراسة أبو سكين العلاقة بين عملية الإصلاح السياسي والمواطنة

(104) حنان كمال عبد الغني أبو سكين، «المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصري، 2003-2008،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009).

في مصر بين عامي 2003 و2008، في ظل الضغط الداخلي والخارجي من أجل الإصلاح السياسي، واعتمدت على مفهوم المواطنة في الفكر الليبرالي (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الاجتماعية والليبرالية الجديدة). توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها:

- على الرغم من إنجاز تحسن في مجالات عدة، أهمها المساواة بين الجنسين في سوق العمل وتقدم التعليم وتوقع سد الفجوة في التعليم الابتدائي بين الذكور والإناث ووجود مؤشرات إيجابية أيضًا في الصحة مثل زيادة العمر المتوقع عند الميلاد، فضلًا عن انخفاض نسبة الأمية وزيادة استصلاح الأراضي، تعترض المواطنةَ مشكلاتٌ عدة تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والأمية والعشوائيات وتزايد معدلات الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة والانخفاض في الدخول الحقيقية وتدني مستوى الخدمات الحكومية. وتؤكد الدراسة أن المواطن يهتم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فهو قد لا يهتم بالمشاركة السياسية أو تكوين نقابات، لكن للغذاء والمسكن والعمل أثرًا مباشرًا في حياته، كما أن ارتفاع نسبة التضخم يزيد العبء على الفقراء.

- لا يؤتي الإصلاح السياسي ثماره من دون أن يقتنع المواطن المصري بأن صوته الانتخابي مؤثر، وبأن المشاركة في الانتخاب تحسّن حالته الاقتصادية والاجتماعية.

- بالاستناد إلى نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة لتفسير الظواهر التي شهدها المجتمع المصري من حركات احتجاج بين عامي 2003 و2008، تبيّن أن سعي المواطن إلى اكتساب حقوق المواطنة يساعد في تغيير الثقافة السياسية لتكون أكثر انفتاحًا وإيجابية. جاءت هذه الحركات في البداية ردة فعل على تطورات دولية وإقليمية وداخلية، وبالتالي لم تكن الحركات كلها التي نشأت قادرة على الاستمرار. إلى ذلك، كانت العضوية داخل هذه الحركات محدودة، ونابعة بشكل أساس من فكرة الصداقة في مجال العمل أو النادي أو الحزب، فلم يكن الانتماء إلى الحركة قائمًا على أساس موضوعي، وغابت آلية ضم أعضاء جدد، واكتفت الحركة بالاشتراكات من خلال الإنترنت. تتمثل سلبيات ذلك في عدم جدية الأعضاء، واستخدامهم أسماء وهمية، وعجز الحركة عن الاستعانة بهم في مجالات نشاطها المختلفة، ما يضعها أما تحديات تهدد فاعليتها واستمرارها.

و- عبد السلام نوير: «المشاركة السياسية للمرأة في مصر: الأبعاد السياسية»[105]

تتناول دراسة نوير بعض جوانب المشاركة السياسية للمرأة المصرية، في سعي إلى التعرّف إلى طبيعة العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية للمرأة في مصر وما يسود المجتمع من اتجاهات وقيم تتصل بالدور الاجتماعي- السياسي للمرأة. اعتمد نوير في دراسته مفهوم المشاركة السياسية، واستخدم معطيات تاريخية وإحصاءات للمشاركة السياسية الأنثوية في المجتمع المصري، فتوصل إلى نتائج عدة، منها:

- تراجع المشاركة السياسية للمرأة المصرية مردود إلى ثقافة المصريين السياسية عمومًا وثقافة المرأة المصرية خصوصًا، مع تدني مستوى القبول بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات المدنية، وتراجع القناعة بقيمة المشاركة السياسية.

- تؤدي مؤسسات التنشئة دورًا سلبيًا في صوغ الاتجاهات السياسية الدافعة نحو المواطنة الفاعلة والمعدلات المرتفعة للمشاركة السياسية؛ إذ تغرس في نفوس المواطنين مجموعة من القيم والتوجهات تحول دون تحقيق معدلات أعلى من المشاركة في الحياة العامة، ومن ثم في الحياة السياسية.

- لن تنجح أي محاولة للخروج بالمرأة إلى آفاق أرحب من الفاعلية السياسية إذا اقتصرت على التمكين القانوني، وتجاهلت عناصر التمكين الأخرى، من اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ز- نيفين أسامة الحسيني: «آليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمرأة في المناطق العشوائية: دراسة حالة حي منشأة ناصر»[106]

تتناول هذه الدراسة المشاركة السياسية غير الرسمية والدور السياسي للروابط والآليات غير المؤسسية في توزيع الموارد المادية والمعنوية، وفي تمكين المرأة بدلًا

(105) عبد السلام نوير، «المشاركة السياسية للمرأة في مصر: الأبعاد السياسية،» المجلة الاجتماعية القومية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة)، السنة 39، العدد 2 (أيار/ مايو 2002).

(106) نيفين أسامة الحسيني، «آليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمرأة في المناطق العشوائية: دراسة حالة حي منشأة ناصر،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001).

من الاعتماد على سياسات الدولة فحسب. استخدمت الدراسة النظرية الوظيفية ونظرية تعبئة الموارد والإجراءات المنهجية لدراسة الحالة باختيار حي منشأة ناصر، باعتباره حيًا عشوائيًا يضعف فيه دور الدولة نسبيًا، مقارنة بأداء الروابط غير الرسمية دورًا أفعل في توفير حاجات الأفراد. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها:

- تؤدي الجماعات الإسلامية في مصر دورًا مهمًا في تعبئة غضب المواطنين من قلة الموارد الاقتصادية، لكن الحكومة ما زالت قادرة على التعامل مع الموقف بشكل يمنع انطلاق التظاهرات أو اندلاع العصيان المدني. إلا أن ذلك لا يمنع وجود مظاهر رفض غير معلنة مرشحة للتراكم في حال عجزت الحكومة عن التعامل معها، يؤدي تأججها إلى وضع أعنف.

- نجحت الآليات غير الرسمية في امتصاص بعض مشاعر الإحباط واليأس عند الفقراء وساكني المناطق العشوائية وغيرهم من المحرومين، وذلك من خلال توفيرها سبلًا بديلة للعيش. ربما يؤدي ذلك إلى استمرار الاستقرار في هذه المناطق، بمعنى عدم وجود ثورات وانتفاضات على الرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية.

- اتضح عدم صحة المقولة الآتية: تتّسم المجتمعات العشوائية بقدر كبير من عدم التجانس، ويصعب العمل الجماعي فيها. فقسوة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وثِقَل وطأة الحاجة حفّزا هذه المجتمعات على العمل الجماعي، واتضح أن الأهالي يتعاونون معًا في مواجهة الأزمات والمصائب، أعامة كانت أم شخصية.

3 - التراث النظري المتصل بالعلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة

أ- هيستر م. فان دي بوفينكامب: «حدود قوة المريض: دراسة المواطنة الناشطة في مجال الرعاية الصحية الهولندية»[107]

تتناول هذه الدراسة دور المرضى في هولندا في حصولهم على الرعاية

Hester M. van de Bovenkamp, *The Limits of Patient Power: Examining Active Citizenship in Dutch Health Care* (The Netherlands: University Rotterdam, 2010), <http://repub.eur.nl/res/pub/21191/proefschriftHestervandeBovenkamp.pdf>, (Visited in: 24/7/2011). (107)

الصحية المناسبة، وأثره في متخذي القرار. اعتمدت الدراسة مفهوم المواطنة الناشطة ومنهج إعادة التحليل، وتوصلت إلى نتائج عدة، منها:

- لا يمكن تحقيق أهداف الرعاية الصحية الفاعلة وصنع قرار أكثر ديمقراطية بشكل لا لبس فيه من الناحية العملية. فوجود منظمات المجتمع المدني، مثل منظمات المرضى، مهم من أجل تعزيز أداء الدولة الديمقراطية، ومع ذلك فإن تدخلت الحكومة كثيرًا ربما يمنعها من القيام بدورها، فيكون على الحكومة ممارسة سياسة ضبط النفس في علاقتها بمنظمات المجتمع المدني.

- ثمة ثلاثة أصناف للنشاط المتوقع من المواطنين: تحمل مسؤولية أنفسهم وأداء دور ناشط في استخدامهم الخدمات العامة؛ رعاية بعضهم بعضًا من خلال العمل التطوعي؛ وأداء أوجه النشاط التي تهدف إلى تحسين السياسات والخدمات العامة بشكل عام.

- يجب وضع حدود لسلطة المريض، فلا يمكن لجميع الأفراد وجميع منظمات المرضى أن تؤدي دورًا ناشطًا في هذا المجال. كما يمكن أن يؤدي التركيز على قوة المريض إلى غياب المساواة.

ب- توماس كوتكاس: «إدارة الصحة والأمن الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين: المواطنة الناشطة من خلال الحق في المشاركة»(108)

تتناول هذه الدراسة دور الحقوق الفردية في إنتاج المواطنة الناشطة، وتهدف إلى تبيان أن بعض الحقوق الإجرائية - الحق في المشاركة على وجه الخصوص - تشكل تكنولوجيا قانونية مهمة في إنتاج المواطنة الناشطة. استندت الدراسة في تحليلها هذا إلى التطورات الحالية في قانون الرعاية الصحية والاجتماعية الفنلندي، وعملت على إثبات أن النظرية المعيارية لهابرماس عن الأنموذج الإجرائي للقانون لا توفر إطار عمل له مغزى لمعالجة العلاقة بين المواطنة

(108) Toomas Kotkas, «Governing Health and Social Security in the Twenty-First Century: Active Citizenship Through the Right to Participate,» *Law and Critique*, vol. 21, no. 2 (July 2010), <http://www.springerlink.com/content/9757312t13810814/fulltext.pdf>, (Visited in: 3/10/2011).

الناشطة والحقوق الإجرائية، لأنه يقوم على مفهوم ضيق للذاتية بشكل مفرط. كما استندت أيضًا إلى معطيات تاريخية منذ عام 1990 تتعلق بمشاركة المواطنين الفنلنديين في السياسة الاجتماعية والصحية الفنلندية. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها:

- شهد ظهور فكرة المواطنة الناشطة تحولًا واسعًا في العقلانية الحكومية، من فكرة دولة الرفاهية الكلاسيكية إلى ما بعد دولة الرفاهية ذات النطاق الأوسع.

- أصبح حق المشاركة للمريض وعملاء الرفاهية الاجتماعية من أهم وجوه التقنية القانونية التي أنتجتها المواطنة الناشطة في مجال الرعاية الصحية الفنلندية (والأوروبية) وأنظمة الأمن الاجتماعي في القرن الواحد والعشرين.

ج- علي عبد الرازق جلبي: «الشخصية المصرية بين تداعيات الثورة وتأسيس النهضة»[109]

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الشخصية والتحولات الثورية وإحياء النهضة المجتمعية في مصر بعد ثورة 25 يناير، واعتمدت إطارًا نظريًا يجمع تصور الطابع الاجتماعي للشخصية عند مدرسة فرانكفورت، ومفهوم مركب الهوية عند روكاس وبروير، ومفهوم المواطنة الناشطة والمجال العام عند هابرماس، ومفهوم مجتمع الجودة عند بيك ومايسن، وتصور غيدنز عن التحولات الاجتماعية في عصر العولمة، معتمدةً منهج إعادة التحليل، وطريقة المؤشرات الاجتماعية، وتوصلت إلى نتائج عدة، منها:

- أدّت التحولات المتباينة التي شهدتها مصر خلال العقد الأول من القرن العشرين إلى حدوث ثورة 25 يناير، حيث غلبت القيم الفردية القيم الجمعية، وظهر المجتمع الافتراضي، ما أدى إلى تشكيل خطاب يدعو إلى التغيير. واتجه كثيرون نحو تنظيم حركات اجتماعية وإعلان إضرابات تدعو إلى المطالبة بالحقوق الإنسانية المهدورة.

---

(109) جلبي، «الشخصية المصرية».

- تسببت ثورة 25 يناير بتداعيات وتحولات سريعة في المجتمع المصري، تمثلت في تحرير المجال العام وبزوغ المواطنة الناشطة، بالتخلص من قبضة قوى السياسة والاقتصاد، والحد من استعمار الحياة اليومية، وتغيير القوانين والتشريعات (قانون تكوين الأحزاب)، وظهور النقابات المستقلة، وزيادة الاهتمام بإنشاء جمعيات حقوقية وتنموية، وتضخم مظاهر الاحتجاجات والمقاطعات والإضرابات ومساءلة الحكومة والحرص على تدعيم قيم الديمقراطية وتزايد الاهتمام بالتصويت والاقتراع والحرص على أن يكون المواطن أكثر وعيًا وله رأي مستقل.

- تراجع أوضاع الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في مصر حيث تتزايد معدلات الفقر، وتتعدد أشكال الحرمان في مجالات التعليم والصحة والبيئة والسكن وتزايد العشوائيات.

د- علي عبد الرازق جلبي: «المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية»[110]

تحلل هذه الدراسة العلاقة بين المواطنة والمشاركة في سياق التنمية، من خلال الاستشهاد بتجارب سابقة، متكئةً على نظرية تشكيل البنية لأنتوني غيدنز، وتصور عجلة الحكم لتاندن، ونظرية الفعل الاتصالي لهابرماس، وتصور كورنوول الذي يربط بين المواطنة والمشاركة ورفع مستويات التنمية. اعتمدت الدراسة منهج إعادة التحليل، وتوصلت إلى نتائج عدة، منها:

- لم يعد مفهوم المواطنة مجموعة من الحقوق والمسؤوليات تمنحها الدولة لمواطنيها، إنما اتسع هذا المفهوم ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الموارد ومظاهر الأمن الضرورية للناس من أجل المشاركة في الحياة العامة. ثم خضع مفهوم المواطنة لتحولات عدة، وظهر بشكل أقل اعتمادية على الدولة وأكثر توجهًا نحو الفاعل، حيث نشاط وممارسات المواطنين أنفسهم، والسعي نحو مساءلة مقدمي البرامج والخدمات ومحاسبتهم.

---

(110) جلبي، «المواطنة والمشاركة».

- ثمة تفاوت واضح بين ما يقرره الدستور والقانون من حقوق وحريات للمواطنين وما يجرى في واقع الحياة اليومية، ما أدى إلى تقصير الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وإلى تفشي حال الاستياء العام بين المواطنين.

- نشأت أزمة مواطنة منقوصة وأزمة مواطنة ومشاركة بسبب تأكّل مساحة المجال العام، وزيادة قبضة الدولة على الحياة اليومية، وانتشار النزعة الاستهلاكية، وصعوبة تواجد المواطنين سويًا وبصفة جماعية لمناقشة القضايا السياسية من أجل إحداث التغيير، واستمرار أنساق القوة والمال في تطويق الحياة اليومية، وإحساس المواطن بفقدان معنى حقوق المواطنة، وتراجع دافعيتهم إلى المشاركة بصورها المختلفة.

هـ- عماد صيام: «منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة: استراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام»[111]

تتناول دراسة صيام أوضاع منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الدفاعي في مصر، التي تهتم بالدفاع عن حقوق المواطنة بشكل عام، معتمدةً مفهومي المواطنة والمجتمع المدني في تأصيل موضوع البحث والتتبع التاريخي لمفهوم المواطنة في التاريخ المصري الحديث، وتتبع أعمال منظمات المجتمع المدني في مصر من بيانات أو صحف أو مجلات أو تقارير أو مؤتمرات وورش عمل وغيرها. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، منها:

- تحتل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيزًا ضمن الاهتمام العملي التي تبديه منظمات المجتمع المدني. فباستثناء مركز الأرض الذي يرصد الانتهاكات التي يعانيها الفلاح، ويقدم بعض المساعدة القانونية، ومركز الخدمات النقابية للمتضررين في مجال حقوق العمل، لا يتجاوز جهد المنظمات الأخرى مستوى الدراسات الأكاديمية، فهي في النهاية عاجزة عن التحول إلى قوة فاعلة قادرة على وقف انتهاك هذه الحقوق.

---

(١١١) عماد صيام، «منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة: استراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام،» ورقة قُدِّمَت إلى: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21-23 ديسمبر 2003.

- تتنوع الأوضاع القانونية لمنظمات المجتمع المدني، بين جمعيات أهلية ومؤسسات خاصة مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية وشركات مدنية ومشروعات تعمل في إطار الكنيسة الأرثوذكسية. هذه التعددية لا تعكس قدرًا من الحيوية والتنوع في تنظيم مبادرات المواطنين، بقدر ما تعكس أزمة حقيقية في حقهم في تأسيس الجمعيات والانضمام إليها، إذ تأتي في إطار محاولات الالتفاف على القيود التي يضعها القانون المنظم للعمل الأهلي الذي يضع هذه المنظمات تحت سلطة التدخل والرقابة الحكومية.

- معظم الوسائل التي لجأت إليها هذه المنظمات أدوات تتعامل مع المتعلمين من نخبة المجتمع، على الرغم من أن القطاع الأعظم من المصريين - وتحديدًا من الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك اليومي - لا يتعامل مع المادة المقروءة، خصوصًا النساء والفلاحين والمهمشين من سكان المدن، الأمر الذي يطرح تساؤلات في شأن إمكان نجاح هذه المنظمات في التبني الحقيقي لحقوق القطاع الأعظم من المواطنين من غير أبناء الطبقة الوسطى، وقدرتها على تطوير أساليب عملها كي تستطيع أداء دورها الدفاعي.

- لم تستهدف استراتيجيات عمل هذه المنظمات تعبئة المواطنين الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك، كي يساهموا في الدفاع عن حقوقهم، أو الضغط عبر طرائق الكفاح الجماعي السلمي والقانوني لوقف هذه الانتهاكات. إذ على الرغم من أنها منظمات دفاعية، اعتمدت استراتيجيا الإنابة عن هذه الفئات والتحدث باسمها، ما حدّ كثيرًا من قدرتها وثقلها في موازين حساب القوة مع الدولة، وجعلها طرفًا هامشيًا ضعيف التأثير، فلم تُحدث تغييرًا حقيقيًا في مستوى الوعي بحقوق المواطنة وممارستها.

رابعًا: التراث النظري - خلاصات عامة

في ضوء العرض السابق يمكن الوصول إلى مجموعة ملاحظات، وذلك لتوضيح ما سوف تضيفه هذه الدراسة، وكيفية سد ثغرات ذلك التراث النظري في الموضوع.

1- تعقيب على موضوعات التراث النظري

- يلاحظ من عرض موضوعات التراث النظري المختلفة توافر الدراسات الأجنبية التي تناولت الأمن الاجتماعي - الاقتصادي تقابلها ندرة الدراسات العربية التي تناولت الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بوصفه متغيرًا يجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأمن، وهو ما تحاول هذه الدراسة أن تضيفه في هذا الموضوع.

- تلاحظ وفرة الدراسات الأجنبية التي تناولت المواطنة الناشطة وعلاقتها بعدد من المتغيرات، تقابلها ندرة الدراسات العربية التي تناولت المواطنة الناشطة بتلك الصيغة نفسها، وإن كان هناك عدد من الدراسات التي تناولت مفهوم المشاركة أو المواطنة الفاعلة لتعبر عن مضمون المواطنة الناشطة.

- يلاحظ غياب دراسات تناولت علاقة الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة بشكل مباشر، سواءً أجنبية أم عربية أم محلية، بينما تناول بعض الدراسات علاقة أحد مجالاتها بآخر.

2- تعقيب على منهجيات التراث النظري وأطره النظرية

- في تناول موضوع الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، استخدم بعض الدراسات إحصاءات من دون أن توضح الإجراءات المنهجية المتبعة في تحليل تلك الإحصاءات وتفسيرها.

- اعتمدت بعض الدراسات التتبع التاريخي لمؤشرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي أو المواطنة الناشطة من دون اتباع إجراءات منهجية محددة ترتبط بالمنهج التاريخي وشروط استخدامه.

- افتقد بعض التراث النظري المتصل بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي أو المواطنة الناشطة اتباع إجراءات منهجية محددة.

- أغفل عدد كبير من الدراسات السابقة مسألة إيضاح الأطر النظرية التي

اعتمدتها هذه الدراسات في تفسير نتائجها، كما استخدم بعضها مفهومًا أو أكثر لتوضيح موضوع الدراسة من دون توظيف تلك المفاهيم في الدلالات النظرية للنتائج.

3- تعقيب على نتائج التراث النظري

- أهمل بعض التراث النظري وضع النتائج واضحة في نهاية الدراسة، مستبدلًا ذلك بوضع بعض النتائج في نهاية عرض كل عنصر من عناصر الدراسة.

- ارتبطت النتائج في التراث النظري الأجنبي بالمجتمعات التي تمت الدراسة فيها، وبالتالي كانت النتائج قريبة الصلة بموضوع الدراسة الحالية قليلة نسبيةً إلى نتائج الدراسات العربية والمحلية.

- غاب عن معظم التراث النظري توضيح الدلالات النظرية والتطبيقية للنتائج التي توصل إليها، وإن كان بعض دراساته قد وضع توصيات أو إطار عمل مستقبلي خاتمةً لها.

- جاءت نتائج الدراسات الأجنبية متسقة معًا في تأكيد أهمية دور الدولة والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي. وفي الوقت الذي اهتمت فيه نتائج الدراسات العربية - المتعلقة بالمجتمع المصري تحديدًا - بأهمية دور المجتمع المدني في ذلك، حيث أكدت عدم أداء المجتمع المدني دورًا مهمًا في تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي قبل ثورة 25 يناير.

- جاءت نتائج بعض التراث النظري المتصل بالمجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير لتنفي إمكان حدوث أي ثورة أو مطالبة بالتغيير في المجتمع المصري.

الفصل الثاني

مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي
في المجتمع المصري وتداعيات ثورة 25 يناير

لا يمكن الزعم أن مشكلات المجتمع المصري الحالية وليدة اللحظة، أو هي تداعيات لثورة 25 يناير، إنما هي مزمنة، اهتم عدد من الباحثين بدراستها وبإيجاد حلول لها. رفعت ثورة 25 يناير شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» الذي يضمر - في مضمونه - ما وصل إليه المجتمع المصري من حال، سمتها افتقار أبسط حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يتضح من تعريف الأمن الاجتماعي - الاقتصادي أنه أحد المفاهيم التي تتناول جوانب مختلفة من المجتمع، والتي يحددها عدد من المجالات: الموارد المالية وأوضاع السكن والبيئة والرعاية الصحية والعمل والتعليم. تقاس هذه المجالات بحسب مجموعة متغيرات، تعكس ما وصل إليه المجتمع من مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، بما يضمن تجنب المخاطر الاجتماعية، وإتاحة فرص الحياة المختلفة للمواطنين. لذلك، ومن أجل التعرف إلى تداعيات ثورة 25 يناير على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، يجب في البداية تحديد صورة واضحة لما آلت إليه أوضاع المجتمع المصري خلال الأعوام السابقة للثورة، لإدراك عمق التغيير الذي حدث بعد ذلك، ثم تحديد تداعيات الثورة عليها. لذلك، يدرس هذا الفصل مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري بدءًا من عام 2005، ويحدّد تداعيات الثورة في مجالات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المختلفة في المجتمع المصري، ثم يقارن بين الحقبتين، ليحقق أول أهداف الدراسة، وهو التعرف إلى مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري منذ عام 2005 حتى حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013.

لتحقيق هذا الهدف، يتناول هذا الفصل متغيرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي منذ عام 2005، ثم تداعيات ثورة 25 يناير على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، ليختم بمجموعة من الخلاصات ومناقشتها في ضوء

نتائج التراث النظري. هذا يفيد في التحقق من صحة الفرضية الأولى التي تفترضها هذه الدراسة: «ساهمت ثورة 25 يناير في تحسن مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري»، وفي الإجابة عن تساؤلاتها الآتية: ما هي مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير وفقًا لمتغيراته؟ وما هي تداعيات ثورة 25 يناير على المجتمع المصري على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي؟

أولًا: مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري بين عامي 2005 و2010

1- الموارد المالية

يرتبط مجال الموارد المالية بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي، لأن الدخل - من أي مصدر أتى - يمثل الأمن الوجودي الأساس للمواطنين؛ حيث يزيد امتلاك موارد مالية كافية فرص الحياة، والعكس صحيح[1].

أ- الدخل الكافي

من خلال الإحصاءات الرسمية لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة، طبقًا لمجموعات الإنفاق[2]، وصل متوسط إجمالي الإنفاق العائلي في عام 2008-2009 إلى 17585.2 جنيهًا، ويقل ذلك المتوسط في الريف عنه في الحضر. ووفقًا لمجموعات الإنفاق، تشير الإحصاءات إلى أن متوسط الإنفاق السنوي

---

(1) Margo Keizer and Joyce Hamilton, «European Network on Indicators of Social Quality,» Guidelines for National Explorations (Amsterdam), Working Paper; no. 6 (19 July 2002), p. 21.

(2) مجموعات الإنفاق المشار إليها: الطعام والشراب، المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات، الملابس والأقمشة وأغطية القدم، المسكن ومستلزماته (الكهرباء، المياه، الغاز والوقود)، الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية، الخدمات والرعاية الصحية، الانتقالات والنقل، الاتصالات، الثقافة والترفيه، التعليم، المطاعم والفنادق، السلع والخدمات المنوعة (العناية الشخصية وغيرها). انظر: الكتاب الإحصائي السنوي 2010 (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2010)، <http://www.capmas.gov.eg/pdf/static/22-3.pdf>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 9/ 9/ 2011).

للأسرة على الطعام والشراب[3] كان الأعلى مقارنة بباقي مجموعات الإنفاق، إذ بلغ 7659.2 جنيهًا. كما تشير الإحصاءات إلى أن استهلاك الخبز والحبوب والخضر في الريف أعلى منه في الحضر، بينما كان استهلاك اللحوم في الحضر أعلى منه في الريف. وفي باقي مجموعات الطعام والشراب، تقاربت النسب بين الريف والحضر. ثم يأتي الإنفاق على المسكن ومستلزماته[4] في المرتبة الثانية، فيصل متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على المسكن إلى 3093.2 جنيهًا، بينما يحلّ متوسط الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية في المرتبة الثالثة من إجمالي إنفاق الأسرة السنوي، بنحو 1118.3 جنيهًا، ومتوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الملابس والأقمشة وأغطية القدم في المرتبة الرابعة، بنحو 1006.9 جنيهات، ثم يليهم باقي مجموعات الإنفاق[5].

ب- الدخل الآمن

للحوادث الذاتية أثر في خطورة الفقر[6] على مستوى الأسرة. إذ على الرغم من أن المادة 4 من دستور عام 1971، المعمول به حتى ثورة 25 يناير، كانت تنص على: «يقوم الاقتصاد في جمهورية مصر العربية على تنمية النشاط الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وكفالة كافة الأشكال المختلفة للملكية، والحفاظ على حقوق العمال»[7]، تفاقمت أوضاع الفقراء باتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتزايد الشعور بعدم المساواة في الحصول على مكتسبات التنمية[8]. ففي عام

---

(3) تشمل مجموعة الطعام والشراب الحبوب والخبز، اللحوم، الأسماك والمأكولات البحرية، الألبان والجبن والبيض، الزيوت والدهون، الفاكهة، الخضر، السكر والمربى والعسل والشوكولاته والحلويات، منتوجات الأغذية غير المصنفة تحت بند آخر، المشروبات غير الكحولية. انظر: المصدر نفسه.

(4) تشمل مجموعة المسكن الإيجارات، صيانة وإصلاح المسكن، المياه والخدمات المتنوعة المتصلة بالمسكن، الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى. انظر: المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) يُعرَّف الفقر بأنه «حرمان الفرد من القدرات الأساسية والمتمثلة في التمتّع بالصحة الجيدة واحترام الذات والشعور بالأمن والطمأنينة، وضمان العدالة والمساواة مع غيره من أفراد المجتمع وسهولة الحصول على السلع والخدمات». انظر: علي عبد الرازق جلبي وهاني خميس أحمد عبده، علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية (الإسكندرية: مطبعة البحيرة، 2008)، ص 81.

(7) انظر: دستور جمهورية مصر العربية 1971.

(8) «خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012-2013 في إطار الرؤية المستقبلية لمصر،» وزارة التخطيط والتعاون الدولي (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، ص 69.

2005، وصلت معدلات الفقر إلى 19.6 في المئة[9]، وتركز الفقر أكثر فأكثر في المناطق الريفية وفي صعيد مصر، ما يعني الحرمان من الحياة المُرضية والتحصيل المنخفض في التعليم والصحة والتعرض للمعاناة والمخاطر، عجز المرء عن إسماع صوته وانعدام حيلته. وهذه كلها قيودٌ تُحدّ من قدرة المرء على التمتع بحريته وممارسة الحياة التي يرغبها[10].

مما سبق ذكره في شأن متغيرات الموارد المالية يتضح الآتي:

- يقل متوسط الإنفاق في الريف عنه في الحضر، ما يعكس سوء الأحوال الاقتصادية، وعدم كفاية الدخل في الريف بشكل أكبر من الحضر في المجتمع المصري.

- تسوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة المصرية بشكل عام، في الريف أم في الحضر، إذ يأتي الإنفاق على الطعام والشراب في المقدمة خلافًا لباقي مجموعات الإنفاق الأخرى، مثل الإنفاق على الثقافة والترفيه أو التعليم. وينعكس سوء الأوضاع الاقتصادية هذا في الجوانب الثقافية والتعليمية للأسرة أيضًا.

- تتفشى ظاهرة الفقر في المجتمع المصري، خصوصًا في الريف والصعيد، ما يعكس إهمال الدولة الذي ينعكس في المستويات التعليمية والصحية للسكان في هذه المناطق.

2- السكن والبيئة

مجال البيئة المادية جزءٌ من الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، لأن الأحوال المادية مسألة ضرورية لتجنب الإنسان المخاطر الاجتماعية وتعزيز فرص الحياة.

(9) إيناس زكريا محمد عبد الله، «نحو منظومة لاستهداف باستخدام المسح الديموغرافي الصحي 2005،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء المصري)، برنامج القضايا الاقتصادية (تشرين الأول/ أكتوبر 2008)، ص 4.

(10) علي عبد الرازق جلبي، «الشخصية المصرية بين تداعيات الثورة وتأسيس النهضة،» ورقة قُدِّمَت إلى: ندوة «الشخصية المصرية وبناء مشروع النهضة: تأملات على مرجعية ثورة 25 يناير 2011،» القاهرة، معهد التخطيط القومي، مركز دراسات التنمية البشرية، تموز/ يوليو 2011، ص 14.

فالبيئة المادية جزء حيوي من الأمن الأساسي للحياة اليومية، وتعني هنا الأحوال المادية المعيشية للأفراد أو أحوالهم، التي ترتبط بأوضاع الحي السكني والمرافق السكنية[11].

أ- السكن الآمن

(1) نسبة السكان الذين يستطيعون الحفاظ على مسكنهم[12]

مشكلة العشوائيات في المجتمع المصري من أكثر المشكلات التي تتطلب اهتمامًا، نظرًا إلى انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره. يرجع ظهور هذه المشكلة إلى التناقص التدريجي في إتاحة الوحدات السكنية منخفضة التكلفة للشرائح السكانية منخفضة الدخل. في عام 2005، قُدّر إجمالي عدد سكان العشوائيات في محافظات الجمهورية المصرية المحتلفة بزهاء 6.2 ملايين نسمة، وتستحوذ محافظة القاهرة على نحو 36 في المئة من سكان المناطق العشوائية، أي نحو الثلث، تليها محافظة الجيزة بنسبة 13 في المئة، ثم القليوبية بنسبة 10 في المئة. وتشمل محافظات الوجه القبلي والمحافظات الصحراوية الحدودية على نسبة قليلة من سكان العشوائيات، لا تتجاوز 5 في المئة، وكذلك الحال بالنسبة إلى المحافظات الحضرية الأخرى بخلاف القاهرة. أما في عام 2007، فقُدّر عدد سكان المناطق العشوائية بنحو 13 مليون نسمة[13].

تظهر خطورة العشوائيات وعدم تمتع قاطنيها بالسكن الآمن، في إمكان تعرضها للإزالة في أي وقت، أو للانهيار نتيجة عدم ملاءمتها شروط البناء السليم.

---

(11) Keizer and Hamilton, p. 20.

(12) استُعين بنسب العشوائيات باعتبارها ظاهرة يعانيها المجتمع، وتعكس نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحفاظ على مسكنهم، إمّا لعدم قانونية إنشائه وتعرّضه لخطر الإزالة، وإما لخطورة المسكن وعدم مطابقته طرائق البناء الصحيحة.

(13) هدى رجاء القطقاط [وآخرون]، العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008)، ص 7-8.

وظهر هذا بشكل واضح في حادث الانهيار الصخري في منطقة الدويقة في أيلول/ سبتمبر 2008[14].

(2) نسبة الأسر الخفية[15]

بيّن التعداد العام للسكان في عام 2006 أن الأسر في المجتمع المصري تتوزع طبقًا لنوع المسكن بحسب النسب الآتية: شقة (69.56 في المئة)، أكثر من شقة (1.09 في المئة)، منزل (5.36 في المئة)، بيت ريفي (15.82 في المئة)، غرفة أو أكثر ضمن وحدة سكنية (5.83 في المئة)، غرفة مستقلة أو أكثر (2.07 في المئة)، عشّة (0.19 في المئة)، حوش مدفن (0.02 في المئة)[16].

ب- الأوضاع السكنية

(1) عدد الأمتار المربعة المخصصة لكل فرد في الأسرة[17]

تشير نتائج تقرير قياس آراء أفقر 20 في المئة من الأسر التي شملهم مسح العقد الاجتماعي في عام 2005 إلى أن 22 في المئة من الأسر الفقيرة تشعر بعدم الراحة في المسكن. يرجع ذلك إلى ضيق المكان وارتفاع تكلفة المواصلات، خصوصًا في القاهرة الكبرى والوجه القبلي[18].

---

(14) انظر: «الانهيار الصخري بمنطقة الدويقة،» مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها، <http://www.crisismanagement.idsc.gov.eg/Crisisdetails.aspx?PKCrisisID=32&id=62&NameCrisis> (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 20/ 7/ 2013).

(15) استُعِينَ بنسب وأنواع المسكن التي تسكنه الأسر لتعكس النسبة التقريبية لعدد الأسر التي تعيش في مكان واحد، نظرًا إلى عدم توافر إحصاءات رسمية تشير بشكل مباشر إلى عدد الأسر الخفية في المجتمع المصري.

(16) «التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006،» في: مصر في أرقام 2009 (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009)، ص 18، <ttp://www.sis.gov.eg/newVR/egyptinnumber/egyptinfigures/arabictables/18.pdf> (تمت زيارة الموقع في 16/ 3/ 2013).

(17) لم تتوافر إحصاءات رسمية عن عدد الأمتار المربعة لكل فرد داخل الأسرة في المسكن، لذلك تمّت الاستعانة بنتائج المسح الاجتماعي لآراء أفقر 20 في المئة من الأسر عن شعورهم بمدى الراحة داخل مساكنهم.

(18) علاء فتح الله وياسمين فكري، «تقرير قياس آراء الفقراء بحسب المستوى الجغرافي من واقع مسح العقد الاجتماعي 2005،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة) (شباط/ فبراير 2007)، ص 139.

(2) نسبة السكان الذين يعيشون في منازل من دون مرافق أساسية

- الكهرباء: ينعم بالكهرباء نحو 99.1 في المئة من العائلات[19]، وهي نسبة قريبة من النسبة التي توصل إليها مسح العقد الاجتماعي (99 في المئة)[20]. وأشارت 41 في المئة من الأسر في مسح العقد الاجتماعي إلى وجود مشكلات متصلة بالكهرباء: إدخال التيار الكهربائي وعدم ثبات التيار واستمرار انقطاعه والتكلفة الشهرية لفاتورة الكهرباء[21].

- مياه الشرب: تصل مياه الشرب إلى 96.6 في المئة من الأسر[22]، غير أن نتائج مسح العقد الاجتماعي أشارت إلى أن نحو 88.3 في المئة فقط من الأسر تملك صنبور مياه في منازلها، وأكدت استمرار استخدام الريف المصري عمومًا، وحضر الوجه القبلي، الآبار المغطاة والطلمبات اليدوية[23]. وأشار تقرير قياس آراء أفقر 20 في المئة من أسر مسح العقد الاجتماعي إلى أن شبكات المياه ما زالت عاجزة عن توفير حاجات نحو ثلث الأسر الفقيرة التي تعتمد على مصادر أخرى غير الشبكة للحصول على حاجاتها (كالآبار والطلمبات وشراء المياه)، وتبدو هذه المشكلة بشكل أوضح في الريف، خصوصًا في الوجه البحري[24].

- الصرف الصحي: تمثل خدمات الصرف الصحي مشكلة لمستويات الأسر المختلفة في مصر، وإن كانت أكثر حدة عند الطبقات الفقيرة والأكثر عرضه للفقر، خصوصًا في الوجه البحري وإقليم القناة[25]. وصلت نسبة الأسر التي تستفيد من

(19) «التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006».

(20) محمد عبد الغني رمضان وياسمين فكري، «تقرير عن رؤية المجتمع في المشاركة في تطوير خدمات البنية الأساسية من واقع مسح العقد الاجتماعي 2005،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة) (نيسان/ أبريل 2007)، ص 18.

(21) المصدر نفسه، ص 55.

(22) «التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006».

(23) رمضان وفكري، ص 8.

(24) فتح الله وفكري، ص 139.

(25) المصدر نفسه، ص 139.

شبكات الصرف الصحي إلى 46.6 في المئة فقط[26]، وأشارت الإحصاءات إلى تفاوت كبير في الاستفادة من هذا المرفق بين الحضر والريف؛ إذ بلغت النسبة في الريف نحو 24.3 في المئة فقط. كذلك أظهرت النتائج تضرر ميزانية الأسرة المصرية من مصاريف تعويض تدني كفاءة أداء نظام الصرف الصحي، كمصاريف الكسح ومصاريف صيانة المرفق[27].

- الغاز الطبيعي: وفقًا لتوزيع المباني العادية للسكن في المحافظات واتصال المبنى بمرفق الغاز الطبيعي، وصلت نسبة الاتصال على مستوى الجمهورية إلى 3.5 في المئة في عام 2006[28].

ج- الأحوال البيئية

(1) نسبة المتضررين من الجنايات والجنح

بحسب الإحصاءات، بلغ معدل الجنايات 2.4 جناية لكل 100.000 من السكان[29] في عام 2007، بعدد 1783 جناية. وتصدرت محافظة الغربية بأعلى معدل جنايات مقارنة بباقي المحافظات، حيث بلغ المعدل 6.2 جناية لكل 100.000 من السكان (252 جناية)، تلتها محافظة أسيوط بمعدل 3.9 جنايات لكل 100.000 من السكان (136 جناية)، ثم محافظة القاهرة بمعدل 3 جنايات لكل 100.000 من السكان (239 جناية).

في العام نفسه، أشارت الإحصاءات إلى أن إجمالي معدل الجنح لكل 100.000 من السكان بلغ 71.6، بإجمالي 52579 جنحة، وتصدرت محافظة القاهرة بأعلى معدلات للجنح على مستوى الجمهورية، إذ بلغ 205.4 جنح لكل

---

(26) «التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006».

(27) رمضان وفكري، ص 8.

(28) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

(29) وفقًا للمتغيرات العالمية عن الأحوال البيئية بوصفها أحد متغيرات الأمن الاجتماعي الاقتصادي، تُقاس نسبة الأشخاص المتضرّرين من الجرائم الجنائية لكل 10 آلاف من السكان، لكن نظرًا إلى اعتماد إحصاءات رسمية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اعتُمدت النسبة التي تُحسب لكل 100 ألف من السكان.

100.000 من السكان (بعدد 16163 جنحة)، تلتها محافظة السويس بمعدل 190.3 جنحة لكل 100.000 من السكان (985 جنحة)، ثم محافظة جنوب سيناء بمعدل 185.7 جنحة لكل 100.000 من السكان (279 جنحة)[30].

أشارت إحصاءات عام 2008 إلى أن إجمالي معدل الجنايات في المجتمع المصري بلغ 4.3 جنايات لكل 100.000 من السكان (3193 جناية)، ونال جنوب سيناء أعلى معدل جنايات في ذلك العام، إذ بلغ 21 جناية لكل 100.000 من السكان (32 جناية)، ثم محافظة الإسماعيلية بمعدل 13.7 جناية لكل 100.000 من السكان (135 جناية)، فمحافظة بورسعيد بمعدل 11.3 جناية لكل 100.000 من السكان (66 جناية). وفي العام نفسه، بلغ معدل الجنح 75.9 جنحة لكل 100.000 من السكان (57747 جنحة)، وحلّت محافظة مطروح في الصدارة على مستوى الجمهورية بنسبة 269.2 جنحة لكل 100.000 من السكان (912 جنحة)، ثم محافظة السويس بمعدل 237.7 جنحة لكل 100.000 من السكان (1275 جنحة)، فمحافظة جنوب سيناء بمعدل 211.5 جنحة لكل 100.000 من السكان (325 جنحة)[31].

(2) نسبة الأسر في أحياء ترتفع نسبة تلوثها

- تلوث الهواء: بيّنت الإحصاءات للمتوسطات السنوية لملوثات الهواء في بعض المحافظات[32] عدم تخطيها نسبة تلوث الهواء بالرصاص المسموح بها والمقررة بـ 1 ميكروغرام/ م^3، بينما تجاوزت تلك المحافظات بشكل كبير نسبة الجسيمات الصدرية المستنشقة المسموح بها والمقررة بـ 70 ميكروغرام/ م^3. كانت محافظة الفيوم من أكثر المحافظات تخطيًا للنسبة المسموح بها، حيث

---

(30) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

(31) المصدر نفسه.

(32) المحافظات التي وَرَدَت في الكتاب الإحصائي السنوي للمتوسطات السنوية لملوثات الهواء (2002-2009) هي: القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس، دمياط، الدقهلية، الشرقية، الغربية، البحيرة، الإسماعيلية، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، أسوان، علمًا أن بعض هذه المحافظات لم تتوافر عنده بيانات في بعض الأعوام عن حجم تلك الملوثات.

وصلت إلى 354.75 ميكروغرام/ م^3 في عام 2005، وإلى 415.00 ميكروغرام/ م^3 في عام 2006. أما في عام 2007، فبلغت النسبة أعلى معدلاتها في القاهرة: 351.59 ميكروغرام/ م^3. وفي عام 2008، كانت النسبة الأعلى في محافظة أسيوط وبلغت 350.30 ميكروغرام/ م^3. وفي عام 2009، انتقلت النسبة الأعلى إلى محافظة سوهاج[33]، فكانت 378.00 ميكروغرام/ م^3.

بالنسبة إلى تلوث الهواء بالدخان[34]، تخطى بعض المحافظات النسبة المسموح بها والمقررة بـ 60 ميكروغرام/ م^3. ففي عام 2005، حققت محافظة سوهاج أعلى نسب تلوث الهواء بالدخان، بنسبة 95.36 ميكروغرام/ م^3، وكذلك في عام 2006 حين بلغت النسبة 74.05 ميكروغرام/ م^3. أما في عام 2007، فحققت محافظة الشرقية أعلى معدل تلوث بالدخان، بنسبة 103.29 ميكروغرام/ م^3. وفي عام 2008، عادت سوهاج إلى الصدارة بنسبة 81.00 ميكروغرام/ م^3، واستمرت كذلك في عام 2009، حين بلغت نسبة تلوث هوائها بالدخان 104.4 ميكروغرام/ م^3.

بالنسبة إلى تلوث هواء بعض المحافظات المصرية بثاني أكسيد الكبريت، لم تتخط أي محافظة بين عامي 2005 و2009 النسبة المسموح بها وهي 60 ميكروغرام/ م^3 باستثناء محافظة الغربية في عام 2005، حين بلغت نسبة تلوثها 84.07 ميكروغرام/ م^3. أما بالنسبة إلى التلوث بالجسيمات الكلية العالقة في الهواء[35]، فتخطت محافظات الجمهورية كلها النسبة المسموح بها وهي 90 ميكروغرام/ م^3. سجّلت محافظة الفيوم أعلى نسبة في عام 2005، إذ بلغت 788.31 ميكروغرام/ م^3. في عام 2006، سُجّلت أعلى نسبة في محافظة المنيا وكانت 700.45 ميكروغرام/ م^3. في عام 2007، كانت أعلى نسبة في محافظة بورسعيد، إذ بلغت 890.00 ميكروغرام/ م^3. وفي عام 2008، سجلت محافظة سوهاج أعلى نسبة وكانت 810 ميكروغرام/ م^3. وفي عام 2009، بلغت النسبة في سوهاج 872.0 ميكروغرام/ م^3.

---

(33) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

(34) المصدر نفسه.

(35) المصدر نفسه.

- تلوث الماء: يُشير المتوسط السنوي لتلوث مياه نهر النيل في بعض المحافظات[36] إلى أن نسبة الأوكسجين المذاب في المياه لم تقل عن 5 ملغم/لتر المسموح بها في أي محافظة من المحافظات، ما عدا محافظة الإسكندرية التي سجلت في عام 2005 نسبة 4.6 ملغم/لتر. أما عن نسبة الأوكسجين الحيوي الممتص الذي يجب ألا يزيد على 6 ملغم/لتر، فلم تتخط أي محافظة من المحافظات منذ عام 2005 تلك النسبة المسموح بها، إلا محافظتا المنيا (15.6 ملغم/لتر) ودمياط (6.6 ملغم/لتر)، وفي عام 2006، كانت النسبة في محافظة دمياط 6.7 ملغم/لتر.

أما الأوكسجين الكيميائي الممتص في المياه فتخطى في عدد من المحافظات النسبة المسموح بها. فعلى سبيل المثال، كانت محافظة المنيا أعلى المحافظات نسبة في عام 2005 (25.7 ملغم/لتر). وفي عام 2006، كانت محافظة الإسكندرية أعلاها نسبة (19.5 ملغم/لتر)، ثم محافظة الغربية في عام 2007 (19.88 ملغم/لتر). وحققت محافظة دمياط أعلى النسب في عامي 2008 (14.3 ملغم/لتر) وفي عام 2009 (20.0 ملغم/لتر).

لم تتخطّ أي محافظة مصرية متوسط الأملاح الذائبة الكلية المحدد بنسبة 500 ملغم/لتر، عدا محافظة الفيوم التي سجلت 649 ملغم/لتر في عام 2007، و701 ملغم/لتر في عام 2008، و689 ملغم/لتر في عام 2009[37].

إن التبحّر في دراسة متغيرات السكن والبيئة يُفضي إلى الخلاصات الآتية:

- يمكن القول إن ظاهرة العشوائيات في المجتمع المصري مؤشر مهم إلى إمكان الحفاظ على السكن والشعور بالأمن فيه؛ إذ ترتبط بتلك الظاهرة مجموعة أخرى من المشكلات، منها عدم توافر الخدمات والمرافق الأساسية، وإحساس

(36) المحافظات التي وَرَدَت في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2010 هي: القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، دمياط، الدقهلية، الغربية، بني سويف، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، أسوان.

(37) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

المواطنين بافتقاد السكن الآمن بسبب شعورهم بخطر تعرضه للإزالة، إضافة إلى خطورة السكن نفسه الآيل إلى السقوط.

- اتسع نطاق دخول مرفق الكهرباء إلى المنازل، لكن المواطنين يعانون مشكلات متعلقة بجودة الخدمة. واتسع كذلك نطاق دخول مرفق مياه الشرب إلى المنازل، إلا أن بعض المناطق مستمرة في الاعتماد على الآبار والطلمبات، ما يعكس سوء الخدمة المقدمة. وهذه مشكلة يعانيها سكان الريف أكثر من سكان الحضر، في دليل على اهتمام الحكومة بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية. ويعاني المواطنون من عدم اتساع نطاق مرفق الصرف الصحي، ومشكلات في المناطق التي وصل إليها هذا المرفق، ما يؤدي إلى ارتفاع إنفاق الأسر على صيانة هذا المرفق، وهذا ضغط مادي مضاف إلى كواهلهم، وينعكس سلبًا على صحتهم. كما تعكس معدلات دخول مرفق الغاز الطبيعي إلى المنازل تداعيات السكن العشوائي وضيق الطرق.

- يؤدي سوء الأوضاع السكنية، المتمثلة في ضيق الأماكن المخصصة لكل فرد في الأسرة، إلى عدم الشعور بالراحة داخل السكن، خصوصًا في المناطق الفقيرة في القاهرة الكبرى والوجه القبلي.

- تشير متغيرات الأحوال البيئية إلى ارتفاع معدلات الجنايات والجنح سنويًا في المجتمع المصري، خصوصًا في المحافظات الحدودية (مطروح وسيناء)، إضافة إلى مدن القناة، ما يعكس انتشار العنف في مناطق عانت إهمال الدولة المتكرر لها قبل ثورة 25 يناير.

- تفسر النسب المرتفعة لتلوث الماء والهواء في المجتمع المصري سوء الأحوال الصحية للمواطنين، ومعاناتهم من أمراض مرتبطة بالتنفس، أو متعلقة بالجهاز الهضمي، ما يؤثر في القدرة الإنتاجية لهم في أعمالهم.

3- الرعاية الصحية

يرتبط المفهوم الحديث للصحة بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي؛

فالاستراتيجيات الثلاث لمفهوم الصحة العامة الحديث، المتمثلة في تحسين الأوضاع الاجتماعية التي تُحفز الصحة، ومنع الأوضاع الاجتماعية التي تهدد الصحة، وإبطال الأوضاع الاجتماعية القائمة المسببة لاعتلال الصحة، تساهم في تجنب المخاطر المتعلقة بالصحة، وتوفر فرصًا أفضل في هذا المجال[38].

أ- أمن الإمدادات الصحية

بلغ عدد المشمولين بتأمين صحي 36.7 مليون مواطن في عام 2005. وبعد قراءة نتائج مسح العقد الاجتماعي في شأن اشتراك الأفراد في التأمين الصحي، اتضح تضاؤل نسبة الأفراد المشمولين بالتأمين الصحي والتأمين التابع للمدارس، إذ بلغت 38.5 في المئة من إجمالي المستجيبين[39]. بلغت نسبة المشتركين في تأمين صحي تابع للمدارس 60.4 في المئة ونسبة المشتركين بتأمين صحي تابع للعمل 30.3 في المئة. وأشارت النتائج أيضًا إلى أن 62.3 في المئة من إجمالي المشتركين في التأمين الصحي لا يستفيدون منه، خصوصًا سكان الريف، بسبب سوء الخدمة المقدمة وعدم الاهتمام بالمرضى، إضافة إلى المعاملة السيئة. وأشار 92.2 في المئة من الأفراد غير المشتركين في التأمين الصحي إلى أنهم لا يرغبون في الانضمام إلى التأمين الصحي في المستقبل[40]. أوضح تقرير قياس آراء أفقر 20 في المئة من أرباب الأسر التي شملها مسح العقد الاجتماعي أن أغلبية الأسر الفقيرة (80 في المئة منها) لا تتمتع بأي غطاء تأميني نتيجة عمل أربابها في القطاع غير المنظم، وتحديدًا في الريف وإقليم القناة، أو عدم العمل خصوصًا في الحضر[41].

ب- الخدمات الصحية

تكمن أهمية أنصبة السكان من الأطباء والممرضين والأسرة في المستشفيات

---

(38) Keizer and Hamilton, p. 21.

(39) نهال سرحان [وآخرون]، «تقرير تقييم الأوضاع الصحية في مصر من واقع مسح العقد الاجتماعي 2005،» مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة) (كانون الأول/ ديسمبر 2006)، ص 70-71.

(40) المصدر نفسه، ص 125-126.

(41) فتح الله وفكري، ص 138.

في تعبيرها عن شمول تغطية الخدمة الصحية المواطنين في أنحاء الدولة. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نصيب السكان من الأطباء والممرضين خلال عامي 2005 و2006 بلغت طبيبًا واحدًا لكل 443 نسمة، وممرضًا لكل 356 نسمة[42]. أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل الأطباء للسكان بلغ 6.5 أطباء لكل 10 آلاف من السكان في عام 2005، وارتفع في عام 2010 إلى 7.6 أطباء لكل 10 آلاف من السكان. وفي عام 2005، بلغ معد الممرضين 13.8 ممرضًا لكل 10 آلاف من السكان، وارتفع في عام 2010 إلى 14 ممرضًا لكل 10 آلاف من السكان[43].

ج- خدمات الرعاية[44]

(1) مستوى الرعاية لمن يدفع ومن لا يدفع[45]

أشارت نتائج مسح العقد الاجتماعي إلى أن 20.7 في المئة من الأفراد المستبينين غير راضين عن الخدمات التي يتلقونها في المستشفيات أو الوحدات الصحية في قطاع الصحة بشكل عام، إما لعدم كفاءة الأطباء (30.7 في المئة)، أو لمحدودية الخدمة (17.1 في المئة)، أو لارتفاع تكاليف العلاج (15.4 في المئة)[46].

(42) سرحان [وآخرون]، «تقرير تقييم الأوضاع الصحية،» ص 23.

(43) الكتاب الإحصائي السنوي 2012 (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2012)، <http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book/health/untitled1/files/health.pdf>, (Visited in: 14/3/2013).

(44) وفقًا للمتغيرات العالمية، تُقاس خدمات الرعاية بمتغيّر متوسط عدد الساعات التي تنفق لمن يدفع ولمن لا يدفع من المواطنين، وأضيف متغيّر خدمات الإنفاق على نفقة الدولة باعتبارها إحدى خدمات الرعاية المقدّمة للمواطنين، إضافة إلى خدمة التطعيمات نظرًا إلى أهميتها، خصوصًا مع انتشار الأمراض في المجتمع المصري.

(45) وفقًا للمؤشرات العالمية، يُقاس هذا المتغير بمتوسط عدد الساعات التي تنفق لمن يدفع ولمن لا يدفع، إلا إنه نظرًا إلى عدم توافر إحصاءات رسمية بعدد الساعات، اعتُمدت نتائج مسح العقد الاجتماعي لآراء المواطنين في خدمات الرعاية المقدّمة إليهم، والتي تعكس نسبة الاهتمام بهم في أثناء تلقيهم الرعاية الصحية.

(46) سرحان [وآخرون]، «تقرير تقييم الأوضاع الصحية،» ص 126.

(2) خدمات العلاج على نفقة الدولة

في مسألة علاج المواطنين على نفقة الدولة، في مصر وخارجها، تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن 1265 مريضًا عولجوا على نفقة الدولة داخل مصر في عام 2005، بتكلفة بلغت 1.625 مليون جنيه. ارتفع هذا العدد بالتدرج حتى بلغ 2155 مريضًا في عام 2009، بتكلفة بلغت 3.918 ملايين جنيه. وتلقى 149 مريضًا العلاج على نفقة الدولة في الخارج في عام 2005، بتكلفة بلغت 13 مليون جنيه. اختلف عدد المرضى وتكلفة علاجهم في الأعوام التالية ارتفاعًا وانخفاضًا، فبلغ عددهم الأقصى 285 مريضًا في عام 2007، بتكلفة بلغت 35 مليون جنيه، ثم تراجع العدد مرة أخرى حتى عام 2009، فكان 240 مريضًا بتكلفة بلغت 27 مليون جنيه[47].

(3) خدمات التطعيمات

بحسب الإحصاءات الرسمية، وصلت نسبة الأطفال من سن 12 شهرًا إلى 23 شهرًا المُطعمين ضد الدرن في عام 2009 إلى 97.7 في المئة، ووصلت نسبة التطعيم بالجرعة الأولى ضد الالتهاب الكبدي إلى 97.4 في المئة، وبالجرعة الثانية إلى 97.1 في المئة، وبالجرعة الثالثة إلى 96.9 في المئة[48].

تُفضي دراسة متغيرات الرعاية الصحية إلى الخلاصات الآتية:

- تبيّن نسب الإنفاق السنوي للأسرة أن الإنفاق على الرعاية الصحية يحلّ ثالثًا، الأمر الذي يعكس إهمال المواطنين مجال الرعاية الصحية، فيما تشير الإحصاءات الرسمية إلى غياب تغطية التأمين الصحي الشاملة للسكان، إضافة إلى سوء الخدمات المقدمة إلى المواطنين الذي يغطيهم التأمين الصحي، خصوصًا في الريف، إلى جانب صعوبة الوصول إليها، ما يعكس إهمال الدولة أيضًا في مجال الاهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين.

---

(47) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

(48) المصدر نفسه.

- تبيّن الإحصاءات قلة عدد الأطباء وأفراد هيئة التمريض بالنسبة إلى عدد السكان، ما ينعكس صعوبةً في تقديم الرعاية الصحية عالية الجودة إلى المواطنين.

- يُعاني المواطنون تردّي الرعاية المقدمة إليهم في المستشفيات والوحدات الصحية، إما بسبب عدم كفاءة الأطباء وإما محدودية الخدمات المقدمة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة العلاج.

- استمر ارتفاع نسب العلاج على نفقة الدولة في الداخل، وهذا دليل على ارتفاع نسب المواطنين الذين يعانون سوء الأوضاع الاقتصادية، وعلى عجزهم عن تحمل نفقات العلاج.

- على الرغم من ارتفاع نسب الأطفال الذين يتلقون التطعيمات، فإنها لا تشملهم جميعًا، ما يعكس إمكان تعرض بعضهم لأمراض مختلفة، مثل الدرن والالتهاب الكبدي الوبائي.

4- العمل

العمل أحد مجالات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، إذ يُمكن الفرد من كسب الرزق، وبالتالي يساعده في تجنب المخاطر الاجتماعية وضمان الأمن الوجودي الأساس في الحياة. لا يقتصر المقصود بالعمل هنا على مجرد عقد العمل بين العامل وجهة العمل، وإنما يركز أيضًا على العمل غير مدفوع الأجر (التطوع)، الذي لا يوفر أساسيات المعيشة، والذي يُعد مسألةً مهمةً في المجتمع(49).

أ- أوضاع العمل

(1) عدد حوادث العمل (المميتة/ غير المميتة) لكل 10.000 من العاملين

- **القطاع العام**: تقدر إصابات العمل بـ 16332 إصابة عمل في القطاع العام في عام 2007، شُفي 15123 منها تمامًا، وأصيب 18 عاملًا بعجز كلي، وأصيب 288 عاملًا بعجز جزئي. أما حالات الوفاة فبلغ عددها 76 حالة، وثمة 827

(49) Keizer and Hamilton, p. 20.

عاملًا تحت العلاج. في عام 2008، بلغ إجمالي عدد إصابات العمل 13675 إصابة، شفي منها 12394 إصابة، وأصيب 16 عاملًا بعجز كلي، و404 عاملين بعجز جزئي، وتوفي 111 عاملًا، وما زال 750 عاملًا يتلقون العلاج[50]. في عام 2009، بلغ إجمالي عدد إصابات العمل 11688 إصابة، شفي منها 10511 إصابة، وأصيب 34 عاملًا بعجز كلي، و332 عاملًا بعجز جزئي، وتوفي 114 عاملًا، وهناك 697 مصابًا تحت العلاج. وفي عام 2010، بلغ إجمالي عدد الإصابات 13626 إصابة، شفي منها 12286 إصابة، وأصيب 11 عاملًا بعجز كلي، و353 عاملًا بعجز جزئي، وتوفي 117 عاملًا، وثمة 859 حالة تحت العلاج[51].

في دراسة لحالات إصابة العمل وفقًا لأقسام المهن المختلفة[52] في القطاع العام، تبين أنه في عام 2007، كانت أعلى نسبة من إصابات العمل من نصيب عمال تشغيل المصانع ومشغلي الماكينات وعمال الإنتاج، وبلغت 6309 إصابات، يليهم الفنيون ومساعدو الاختصاصيين (3965 إصابة)، ثم الحرفيون ومن إليهم (3419 إصابة)، وتوزع باقي إصابات العمل على أقسام المهن الأخرى. استمرت النسب المرتفعة نفسها في أقسام المهن نفسها في عام 2008، فبلغت أعلاها بين عمال تشغيل المصانع ومشغلي الماكينات وعمال الإنتاج (5587 إصابة)، والفنيين ومساعدي الاختصاصيين (3427 إصابة)، والحرفيين ومن إليهم (2197 إصابة)[53]. وتكرر ذلك في عام 2009، فكانت أعلى نسبة من نصيب عمال تشغيل المصانع ومشغلي الماكينات وعمال الإنتاج (3713 إصابة)، والفنيين ومساعدي الاختصاصيين (3068 إصابة)، والحرفيين ومن

(50) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

(51) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

(52) وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كانت أقسام المهن: رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون، الاختصاصيون (أصحاب المهن العلمية)، الفنيون ومساعدو الاختصاصيين، القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم، العاملون في الخدمات ومحلات البيع، المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد المتخصصون، الحرفيون ومن إليهم، عمال تشغيل المصانع ومشغلي الماكينات وعمال الإنتاج، عمال المهن العادية.

(53) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

إليهم (2370 إصابة)، وكذلك في عام 2010 حين بلغت أعلى نسبة إصابات عمل بين عمال تشغيل المصانع ومشغلي الماكينات وعمال الإنتاج (5745 إصابة)، يليهم الفنيون ومساعدو الاختصاصيين (3473 إصابة)، ثم الحرفيون ومن إليهم (1805 إصابة)[54].

– **القطاع الخاص**: بلغ عدد إصابات العمل في القطاع الخاص 3595 إصابة في عام 2007، شفي منها 3145 إصابة شفاءً تامًا، وأصيب 4 عمال بعجز كلي، و133 عاملًا بعجز جزئي، وتوفي 27 عاملًا، وثمة 286 حالة تحت العلاج. في عام 2008، بلغ عدد إصابات العمل 3144 إصابة، شفي منها 2838 إصابة، وأصيب 6 عمال بعجز كلي، و105 عاملين بعجز جزئي، وتوفي 29 عاملًا، وثمة 166 حالة تحت العلاج[55]. في عام 2009، بلغ عدد إصابات العمل 1971 إصابة، شفي منها 1718 إصابة، وأصيب 6 عاملين بعجز كلي، و75 عاملًا بعجز جزئي، وتوفي 28 عاملًا، وثمة 144 حالة تحت العلاج. وفي عام 2010، بلغ عدد إصابات العمل 2831 إصابة، شفي منها 2528 إصابة، وأصيب عاملان بعجز كلي، و98 عاملًا بعجز جزئي، وتوفي 27 عاملًا، وهناك 176 حالة تحت العلاج[56].

في دراسة لحالات إصابة العمل وفقًا لأقسام المهن المختلفة في القطاع الخاص، تبيّن أنه في عام 2007، كانت أقسام المهن نفسها تحتل أعلى نسب إصابات العمل: عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال الإنتاج (1039 إصابة)، الفنيون ومساعدو الاختصاصيين (1074 إصابة)، الحرفيون ومن إليهم (832 إصابة). في عام 2008، استمرت النسب المرتفعة في أقسام المهن نفسها: عمال تشغيل المصانع ومشغلي الماكينات وعمال الإنتاج (1047 إصابة)، الفنيون ومساعدو الاختصاصيين (969 إصابة)، الحرفيون ومن إليهم (675 إصابة)[57]. وفي عام 2009، بلغت أعلى نسبة إصابات عمل بين عمال تشغيل

(54) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.
(55) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.
(56) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.
(57) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

المصانع ومشغلي الماكينات وعمال الإنتاج (786 إصابة)، ثم الفنيين ومساعدي الاختصاصيين (417 إصابة)، ثم الحرفيين ومن إليهم (403 إصابات). وفي عام 2010، حصل تعديل في النسب على الشكل الآتي: عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال الإنتاج (1019 إصابة)، الحرفيون ومن إليهم (643 إصابة)، الفنيون ومساعدو الاختصاصيين (603 إصابات).

(2) عدد ساعات العمل الأسبوعية الكاملة للموظف (أسبوع العمل الفعلي)

- **القطاع العام**: كان متوسط ساعات عمل العاملين الأسبوعية في القطاع العام كالآتي: 53 ساعة بأجر وقدره 406 جنيهات في عام 2008؛ 54 ساعة بأجر وقدره 455 جنيهًا في عام 2009؛ 52 ساعة بأجر وقدره 542 جنيهًا في عام 2010[58].

- **القطاع الخاص**: كان متوسط ساعات عمل العاملين الأسبوعية في القطاع الخاص كالآتي: 57 ساعة بأجر وقدره 275 جنيهًا في عام 2008؛ 57 ساعة بأجر وقدره 296 جنيهًا في عام 2009؛ 58 ساعة بأجر وقدره 299 جنيهًا في عام 2010[59].

ب- الأمن الوظيفي

ارتفع عدد العاطلين من العمل في الفترة السابقة لثورة 25 يناير من نحو 2.4 مليون فرد (9.4 في المئة) في 2008 - 2009 إلى نحو 3.1 ملايين فرد (11.8 في المئة) في 2010-2011[60].

تُفضي دراسة متغيرات العمل داخل المجتمع المصري إلى الخلاصات الآتية:

---

(58) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

(59) المصدر نفسه.

(60) «خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012-2013 في إطار الرؤية المستقبلية لمصر،» ص 61.

- عدد إصابات العمل في القطاع العام أكبر منه في القطاع الخاص. تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة إصابات العمل عند عمال تشغيل المصانع ومشغلي الماكينات وعمال الإنتاج في القطاعين العام والخاص، ما يدل على عدم مراعاة شروط السلامة المهنية في المنشآت حيث يعملون.

- عدد ساعات العمل الأسبوعية في القطاع الخاص أكبر منه في القطاع العام، على الرغم من أن أجر العاملين في القطاع الخاص أسبوعيًا أقل منه في القطاع العام، ما يدل على استغلال أرباب العمل بالقطاع الخاص العاملين لديهم، وعلى سوء أوضاع هؤلاء العاملين المهنية والمادية.

5- التعليم

التعليم أحد السلع أو الخدمات العامة التي تهتم بها الحكومات وترعاها، أو تضعها تحت رقابتها الصارمة، لمصلحة المواطنين كلهم. لذلك، يُعد التعليم أحد المجالات المهمة للأمن الاجتماعي - الاقتصادي، لوجود صلة مباشرة بين التعليم وأمن الدخل. ففي الأغلب، يكون الأفراد الأقل تعليمًا أقل دخلًا. ومن منطلق الجودة الاجتماعية، التعليم من الوسائل المهمة لتحقيق الذات، فيتم تعليم الهُويات الجمعية في المدارس، وبهذه الطريقة يساهم التعليم في تشكيل هذه الهُويات[61].

أ. الأمن التعليمي

(1) التسرب من التعليم

وفقًا لنتائج مسح العقد الاجتماعي، وصلت نسبة التسرب من التعليم الأساسي[62] - الإعدادي فما دونه - في عام 2005 إلى 19.6 في المئة من إجمالي المستبينين، على الرغم من أن البيانات الرسمية قالت إن هذه النسبة

(61) Keizer and Hamilton, pp. 21 and 25.

(62) تُعبر نسب التسرب في أي مرحلة عن نسبة التلامذة في هذه المرحلة الذين يتركون الدراسة خلال سنة دراسية معيّنة أو بعد نهايتها، إلى عدد التلامذة المقيّدين في السنة الدراسية نفسها. انظر: نهال سرحان [وآخرون]، «تقييم الأوضاع التعليمية في مصر من واقع نتائج مسح العقد الاجتماعي 2005»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة) (تشرين الأول/ أكتوبر 2006)، ص 15.

لم تتعد 0.49 في المئة في التعليم الابتدائي العام، و2.9 في المئة في المرحلة الإعدادية، وذلك في فترة 2004-2005[63].

أما الذين التحقوا بالتعليم ثم تسربوا منه، فتصل نسبتهم 2.37 في المئة. وتبلغ نسبة تسرب الذكور من التعليم 2.67 في المئة، ونسبة الإناث 2.04 في المئة. كما سجّلت الإحصاءات أعلى نسبة تسرب من التعليم في محافظة مطروح، حيث بلغت 5.15 في المئة ممن التحقوا بالتعليم وتسربوا منه لاحقًا[64].

(2) النفقات الدراسية باعتبارها نسبة من صافي الأجر

تشكل نفقات التعليم، خصوصًا على الدروس الخصوصية، عبئًا كبيرًا على الأسرة المصرية بمستوياتها الاقتصادية المختلفة، وتزيد حدة المشكلة في الطبقة الفقيرة لأن التعليم يحرم هذه الأسر من الدخل الذي يمكن أن يدره عمل الأبناء[65]. أشارت نتائج مسح العقد الاجتماعي إلى أن 26.4 في المئة من الأسر التي ينتسب أفرادها إلى التعليم الحكومي غير راضين تمامًا عن العلم الذي يتلقاه أبناؤهم بسبب ارتفاع تكلفة التعليم[66].

(3) الأمية

وصلت نسبة الأمية في كانون الثاني/ يناير 2006 إلى 29.6 في المئة، وبلغت نسبة الذكور 17.1 في المئة والإناث 42.7 في المئة. تُعاني محافظات الوجه القبلي ارتفاع نسب الأمية بشكل ملحوظ، إذ بلغت في محافظة الفيوم زهاء 43.7 في المئة، لتُعد بذلك أعلى نسبة أمية بين المحافظات. وترتفع معدلات الأمية في عدد من المحافظات الأخرى، مثل قنا (38.9 في المئة) وسوهاج (38.6 في المئة) وأسيوط (38.3 في المئة)[67]. وتشير الإحصاءات الرسمية وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت في عام 2006 إلى أن نسبة الأفراد بين

(63) المصدر نفسه، ص 40-42.
(64) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.
(65) فتح الله وفكري، ص 138.
(66) سرحان [وآخرون]، «تقييم الأوضاع التعليمية،» ص 77-78.
(67) المصدر نفسه، ص 76-77.

6 و18 عامًا في الحد الأقصى الذين لم يلتحقوا بالتعليم على مستوى الجمهورية تصل إلى 5.76 في المئة، 4.65 في المئة ذكور و6.95 في المئة إناث[68].

ب- جودة التعليم

يتعلم المرء ليزيد الفرص المتاحة أمامه للالتحاق بسوق العمل، لكن تعاني سوق العمل المصرية عدم التوافق بين متطلباتها ومُخرجات التعليم، وبالتالي عدم التوافق بين عرض فرص العمل والطلب عليها، وارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا بين المتعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية. خُمس القوى العاملة المؤهلة تأهيلًا جامعيًا لا يجد عملًا، وهذا مردود إلى عدم ارتباط مُخرجات التعليم بحاجات سوق العمل، وضعف مستوى الخريجين، وما يعنيه ذلك من هدر للموارد البشرية المُتعلمة، وانخفاض المردود الاقتصادي للإنفاق على التعليم بوصفه استثمارًا في تنمية رأس المال البشري. ويضاعف من خطورة الأمر أن 49 في المئة من العاطلين من العمل و45 في المئة من حملة المؤهلات الجامعية لا يزالون بلا عمل منذ ثلاثة أعوام أو أكثر، وهذا يمثل طاقة إنتاجية غير مُستغلة، وله تبعات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة.

في إشارة إلى معدل البطالة وفقًا للحالة التعليمية، أوضحت إحصاءات 2009-2010 أن معدل البطالة بلغ 18.3 في المئة بين ذوي المؤهلات الجامعية، و14.4 في المئة بين ذوي المؤهلات فوق المتوسطة، و12.9 في المئة بين ذوي المؤهلات المتوسطة الفنية، و24.4 في المئة بين الحاصلين على الشهادة الثانوية، و2.4 في المئة بين ذوي المؤهلات دون المتوسطة، و1.2 في المئة بين من يستطيعون القراءة والكتابة، و0.6 في المئة بين الأميين[69].

إن دراسة مستفيضة لمتغيرات التعليم توضح الآتي:

- تشير الإحصاءات الرسمية إلى انخفاض معدل التسرب من التعليم، على

---

(68) الكتاب الإحصائي السنوي 2010.

(69) «خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012-2013 في إطار الرؤية المستقبلية لمصر،» ص 61-64.

الرغم من أن نتائج الدراسات السابقة والشواهد الواقعية تشير إلى نسب أعلى من المعلن رسميًا.

- البطالة بين الإناث أقل منها بين الذكور كلما انخفض المستوى التعليمي، والعكس صحيح. هذا يعكس سوء أوضاع المرأة واستغلالها في العمل وحاجتها إليه.

- على الرغم من المعلن رسميًا في شأن مجانية التعليم، يمثل ارتفاع نفقات الدروس الخصوصية عائقًا أمام تحصيل العلم بالنسبة إلى الأسر الفقيرة، ما يؤدي إلى ظاهرة التسرب من التعليم وعمالة الأطفال وغيرهما.

- ترتفع نسبة الأمية بين الإناث أكثر منها بين الذكور، كما ترتفع نسب التسرب من التعليم، ما يوضح افتقاد المجتمع المصري التعليم الآمن في قطاعات كثيرة.

- انتشار البطالة بشكل أكبر بين المتعلمين، خصوصًا بين خريجي الجامعات. وهذا يعكس هدرًا للمال والطاقات البشرية، ويردّ إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ثانيًا: تداعيات ثورة 25 يناير على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري

1- الموارد المالية

أ- الدخل الكافي

تشير إحصاءات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (2010-2011)[70] إلى أن متوسط الدخل السنوي للسكان هو 25352.7 جنيهًا، ويرتفع هذا المتوسط

(70) تُعَدُّ بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك أحد المصادر المهمة التي يُعتمد عليها لتوفير الكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؛ وكانت تُجرى بصفة دورية كل خمس سنوات، واعتبارًا من عام 2008 أصبحت كل سنتين، وبلغ حجم عيّنة بحث 2010-2011 (26500 أسرة معيشية) موزّعة على الحضر والريف. وتُقسم عينة البحث عينة جديدة (16500 أسرة معيشية) وتراعي العينة الاختلافات المكانية والمتعلقة بخصائص الأسرة المعيشية، وعينة تبعية من بحث 2008-2009 (10000 أسرة معيشية) تُبحث للتعرف إلى التغيرات التي طرأت على مستوى معيشتها. انظر: الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

في الحضر وينخفض في الريف[71]. أما بالنسبة إلى الإنفاق السنوي للأسرة وفقًا لمجموعات الإنفاق، فتشير الإحصاءات إلى أن الجزء الأكبر منه (39.9 بالمئة) يُصرف على الطعام والمشروبات غير الكحولية، ثم على المسكن ومستلزماته (18 في المئة)، ويتوزع باقي النسب على مجموعات الإنفاق الأخرى. يلاحظ من تلك الإحصاءات أن معدل الإنفاق على الطعام في الريف يبلغ 45 في المئة، بينما هو 35.6 في المئة في الحضر، والعكس حاصل في الإنفاق على المسكن ومستلزماته[72].

خلال أيلول/ سبتمبر 2012، أفاد 86 في المئة من الأسر الأكثر احتياجًا[73] بأن دخلها لا يكفي حاجاتها الشهرية، في مقابل 74 في المئة في حزيران/ يونيو 2012، وسجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها في القاهرة 93.5 في المئة، وفي مطروح 91.7 في المئة، ويرتبط هذا التزايد الملحوظ بثبات مستويات الدخل وارتفاع الأسعار، وتلجأ الأسر التي لا يكفي دخلها حاجاتها الشهرية من الطعام إلى أساليب عدة: استهلاك أنواع أرخص من السلع الغذائية (28.2 في المئة)، الاستدانة (27.7 في المئة)، تقليل كمية الطعام (14.5 في المئة)، الشراء بالتقسيط (13.8 في المئة)، والاعتماد على مساعدات أهل الخير (9.2 في المئة).

(71) المصدر نفسه.

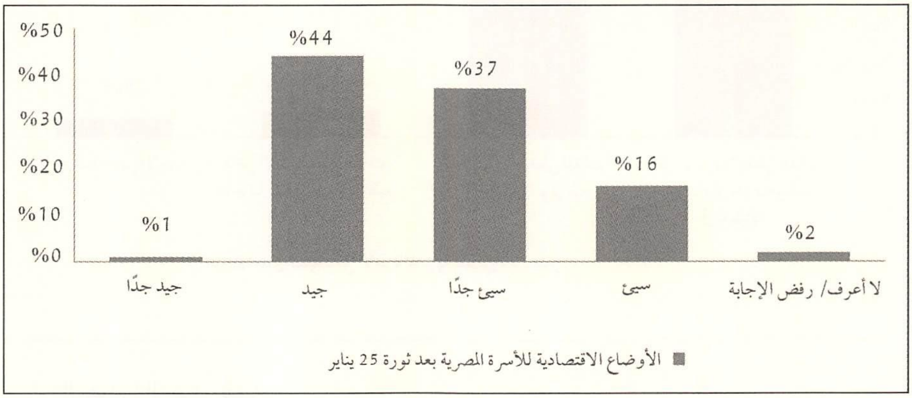
(72) المصدر نفسه.

(73) يستهدف مسح الأسر الأكثر احتياجًا 10 محافظات في كل دورة (ربع سنوية) موزّعة بين محافظتين حضريتين، وثلاث محافظات في الوجه البحري، وثلاث محافظات في الوجه القبلي (شمال ووسط وجنوب الصعيد)، إضافة إلى محافظتين حدوديتين: واحدة في المنطقة الشرقية، وأخرى في المنطقة الغربية. وتتغير هذه المحافظات في كل دورة لضمان تمثيل أكثر اختلافات ممكنة على مستوى محافظات الجمهورية. وفي كل محافظة تُستهدف منطقة حضرية ومنطقة ريفية، عدا المحافظات الحضرية حيث تُستهدف منطقتان حضريتان، وداخل كل منطقة تحدد تستهدف المناطق العشوائية أو المناطق الفقيرة، ويجري داخل تلك المناطق استهداف الأسر الأكثر حاجة. وفي هذه الدورة، بلغ إجمالي حجم العينة من المسح 1680 أسرة (7532 فردًا)، حيث كان حوالى ثلثي الأفراد بالعينة (65.4 في المئة) في الفئة العمرية ثلاثين عامًا فأقل، وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم بين أفراد العينة (6 سنوات فأكثر) نحو 75.7 في المئة، كما أن 31.1 في المئة من إجمالي أفراد العينة (6 سنوات فأكثر) الذين سبق لهم الذهاب إلى المدرسة تسربوا من التعليم الأساسي (دون الإعدادية)، وترتفع نسب التسرب مع تقدم العمر. انظر: «مرصد الغذاء المصري: نظام لرصد ومتابعة حال الغذاء في مصر،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وبرنامج الأغذية العالمي، العدد 9 (أيلول/ سبتمبر - تموز/ يوليو 2012)، ص 7 و14.

وتشير الإحصاءات إلى أن الأسر تلجأ إلى أساليب أكثر حدة عندما لا يكفي دخلها الشهري حاجاتها، إذ كان استهلاك أرخص أنواع السلع يأتي في المرتبة الثانية بعد الاستدانة(74).

أما وفقًا لنتائج المؤشر العربي(75) في عام 2013، فأشار المستبينون إلى أن أوضاعهم الاقتصادية بين سيئة وسيئة جدًا، إذ أفاد 37 في المئة بأن أوضاعهم الاقتصادية سيئة، و16 في المئة سيئة جدًا(76). الشكل الآتي يوضح المسألة.

الشكل (2-1)
الأوضاع الاقتصادية للأسر المصرية بعد ثورة 25 يناير



المصدر: مستخلص من: «المؤشر العربي، 2012-2013،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (حزيران/ يونيو 2013)، ص 2-4، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

---

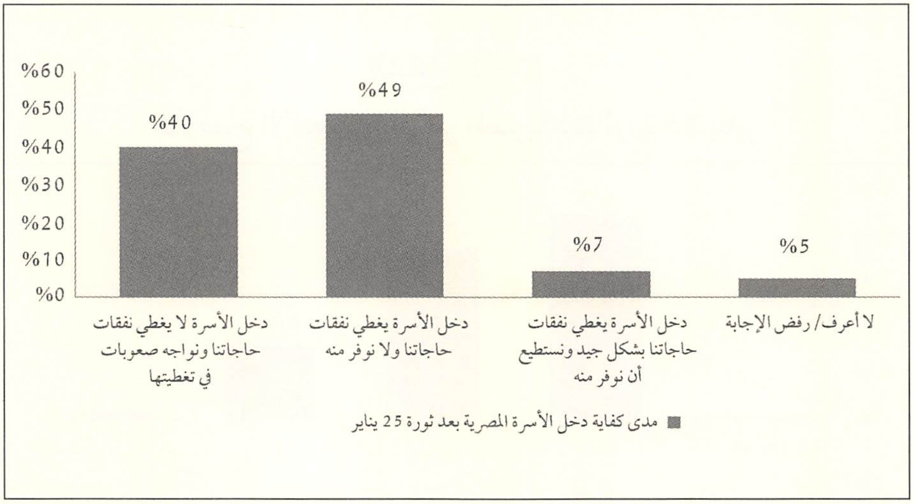
(74) المصدر نفسه، ص 3.

(75) المؤشر العربي هو استطلاع سنوي يقوم به المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نُفذ ميدانيًا من خلال إجراء مقابلات مع 21350 مستجيبًا بوصفهم عينة ممثلة لمجتمع البحث. جرت مرحلة التنفيذ الميداني في الفترة بين تموز/ يوليو 2013 وآذار/ مارس 2013. تمّ هذا الاستطلاع في مصر بين 26 كانون الأول/ ديسمبر 2012 و10 كانون الثاني/ يناير 2013، حيث اعتُمد على عينة عنقودية وعينات من الريف والحضر. انظر: «المؤشر العربي، 2012-2013،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (حزيران/ يونيو 2013)، ص 2-4، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

(76) المصدر نفسه، ص 9.

كما أشار 40 في المئة بخصوص كفاية الدخل إلى أن دخل الأسرة لا يغطي نفقات حاجاتهم، كما يواجهون صعوبات في تغطية حاجاتهم[77]. انظر الشكل التوضيحي الآتي:

الشكل (2-2)
مدى كفاية دخل الأسر المصرية بعد ثورة 25 يناير



المصدر: المصدر نفسه.

تنوعت أساليب سد العجز التي اعتمدها من أشاروا إلى أن دخول أسرهم لا تغطي نفقاتهم وحاجاتهم، فيلجأ 50 في المئة إلى الاستدانة من المعارف والأصدقاء والأقارب، و18 في المئة معونات من الأقارب والجيران والأصدقاء، بينما يعتمد 1 في المئة على معونات المؤسسات الحكومية. أما باقي الأساليب فتتراوح بين قروض مصرفية وبيع ممتلكات ومعونات من جمعيات خيرية[78]. وفي الشكل الآتي توضيح مفصل لذلك.

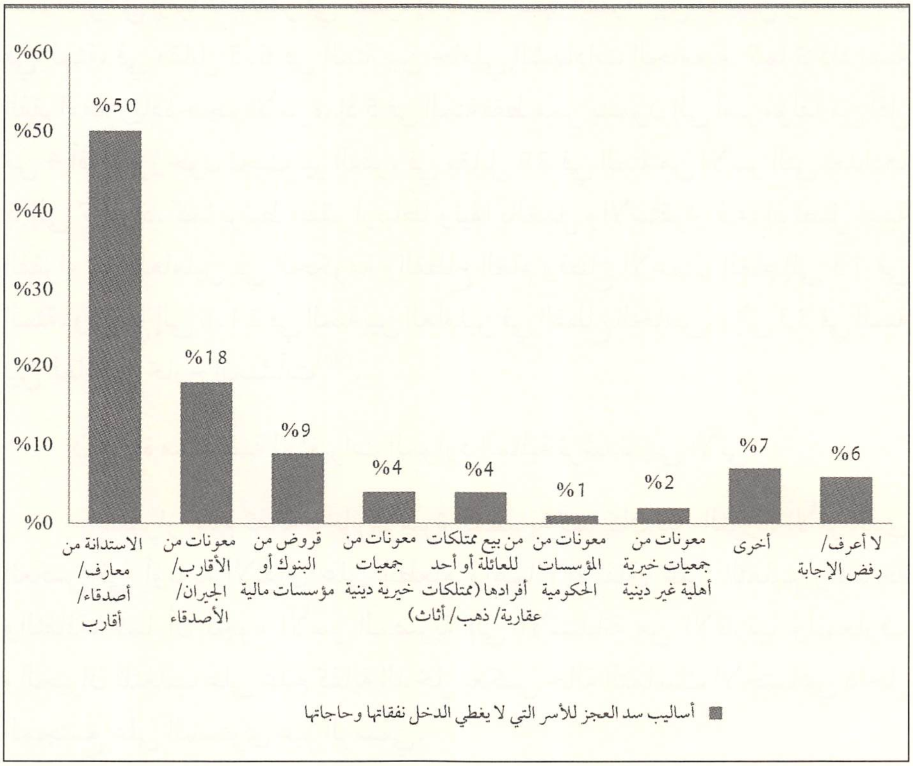
---

(77) المصدر نفسه، ص 11.

(78) المصدر نفسه، ص 14.

الشكل (2-3)

أساليب سد العجز حين لا يغطي دخل الأسرة نفقاتها وحاجاتها



المصدر: المصدر نفسه.

ب- الدخل الآمن

للحوادث الذاتية أثرها في خطورة الفقر على مستوى الأسرة. تشير التقارير والدراسات الدولية إلى أن نسبة الفقر ارتفعت إلى حد كبير، فأغلبية الشعب المصري تعيش تحت خط الفقر. بلغ دخل الفرد 3076 جنيهًا في السنة، أي ما يعادل 256 جنيهًا في الشهر[79]، وارتفعت معدلات الفقر في مصر حتى وصلت إلى 25.2 في المئة في فترة 2010-2011. ويتضح من خريطة فقر 2010-2011 أن الفقر في

(79) «تقرير مواطنون بلا حقوق بعد عامين من ثورة 25 يناير،» المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (القاهرة) (22 كانون الثاني/ يناير 2013)، ص 82.

مصر أشد ارتباطًا بقطاع الزراعة، وأكثر تركزًا في المناطق الريفية، خصوصًا في ريف الوجه القبلي، حيث يقبع 51 في المئة من سكانه تحت خط الفقر. كما تُعد الأمية من أشد العوامل ارتباطًا بالفقر في مصر، إذ بلغت نسبة الفقراء بين الأميين زهاء 36.4 في المئة، في مقابل 6.5 في المئة بين حاملي الشهادات الجامعية. كما تزداد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة، إذ 5 في المئة فقط ممن ينتمون إلى أسر مؤلفة من أقل من 4 أفراد يرزحون تحت نير الفقر، في مقابل 39 في المئة من الأسر التي تعدادها 6 إلى 7 أفراد. كما يرتبط الفقر ارتباطًا وثيقًا بالعمل والاستقرار فيه، إذ تصل نسبة الفقراء بين العاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلى 13 في المئة، وترتفع إلى 21.6 في المئة بين العاملين في القطاع الخاص، وإلى 33 في المئة بين العاملين خارج المنشآت(80).

إن قراءة مستفيضة لمتغيرات الموارد المالية ترشدنا إلى الآتي:

– استمرار عدم كفاية دخل الأسرة المصرية كما كان قبل الثورة، الأمر الذي انعكس في أولوية الإنفاق على الطعام وإهمال الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة، كما أن لجوء الأسر المصرية إلى الاستدانة من الأقارب والمعارف والجيران للتغلب على عدم كفاية الدخل يعكس حالة التماسك الاجتماعي داخل المجتمع على المستوى غير الرسمي.

– عدم اعتماد المواطنين على الدولة في تغلبهم على عدم كفاية الدخل، ما يعكس دورًا حكوميًا محدودًا في التغلب على عجز الأسر عن تلبية حاجاتها.

– ارتفاع معدلات الفقر عما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير، يعكسه اتجاه الأسر إلى استهلاك أنواع أرخص من السلع الغذائية لمواجهة غلاء أسعار السلع المختلفة.

– افتقاد المواطنين الدخل الآمن، خصوصًا في المناطق الريفية وصعيد مصر، ما يعكس استمرار إهمال قرى الصعيد، وعدم وجود مشروعات رسمية جادة تُساهم في التغلب على المشكلات التي يعانونها.

---

(80) «خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012-2013 في إطار الرؤية المستقبلية لمصر»، ص 69-70.

- ارتباط عدد من المتغيرات بارتفاع معدلات الفقر داخل المجتمع المصري، وهي الأمية وزيادة حجم الأسرة والعمل في القطاع الخاص.

2- السكن والبيئة

أ- السكن الآمن

(1) نسبة السكان الذين يستطيعون الحفاظ على مسكنهم (العشوائيات)

لا تقتصر آثار الفقر التي سبق الإشارة إليها على الجانب الاقتصادي من حياة سكان العشوائيات، بل تتجاوزه إلى الجانب الاجتماعي؛ فمع تزايد معدلات الفقر تتزايد العشوائيات التي تحد من تطور المجتمع. بلغ عدد المناطق العشوائية في محافظات مصر 1171 منطقة، يسكنها زهاء 14.8 مليون نسمة، يعانون انعدام المرافق والخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء. وأشار تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة إلى وجود 48 مليون مصري فقير يعيشون في 1109 مناطق عشوائية[81].

(2) مخالفات البناء

يعاني المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير ارتفاع معدل انهيار العقارات بسبب تزايد مخالفات البناء بسبب الانفلات الأمني وتوقف ملاحقة المخالفين للقانون[82]. وقدّر حسن علام (رئيس جهاز التفتيش الفني على أعمال البناء) إجمالي ما رصد من مخالفات المباني في القاهرة والإسكندرية وداخل المدن الكبرى في المحافظات بحوالى 500 ألف مخالفة، في حين أن الريف خارج نطاق السيطرة، ولم يحصر ما ارتكب هناك من مخالفات[83].

---

(81) «تقرير مواطنون بلا حقوق بعد عامين من ثورة 25 يناير،» ص 82-83.

(82) انظر: «بيان من نقابة المهندسين في شأن عقارات المنشية المنهارة،» نقابة المهندسين المصريين (2012)، <http://eea.org.eg/office/bayan_alex.HTM>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 10/ 7/ 2013).

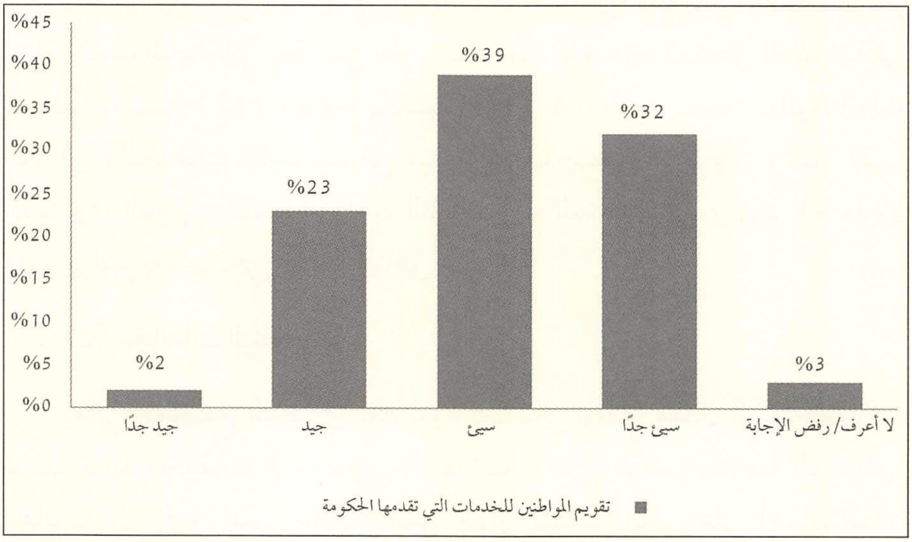
(83) انظر: «مقابلة مع الدكتور حسن علام رئيس جهاز التفتيش الفني على أعمال البناء،» **الأهرام الرقمي**، 17/ 12/ 2012، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1131810&eid=4638>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 10/ 7/ 2013).

ب- الأوضاع السكنية

عند البحث في نسبة السكان الذين يعيشون في منازل من دون مرافق أساسية، تشير نتائج **المؤشر العربي** عن تقويم المواطنين لمجموعة من الخدمات التي تقدمها الحكومة إلى أن 32 في المئة يرونها سيئة جدًا، و39 في المئة يرونها سيئة، وباقي النسبة تتراوح بين جيدة وجيدة جدًا[84]. الشكل الآتي يوضح هذه المسألة.

الشكل (2-4)

تقويم المواطنين الخدمات التي تقدمها الحكومة



المصدر: مستخلص من: المصدر نفسه.

ج- الأحوال البيئية

(1) نسبة المتضررين من الجنايات (ظاهرة البلطجة)

كان ارتفاع معدلات البطالة في مصر سببًا في انتشار عدد من المشكلات الاجتماعية، على رأسها ظاهرة البلطجة. وبحسب التقديرات غير الرسمية، هناك

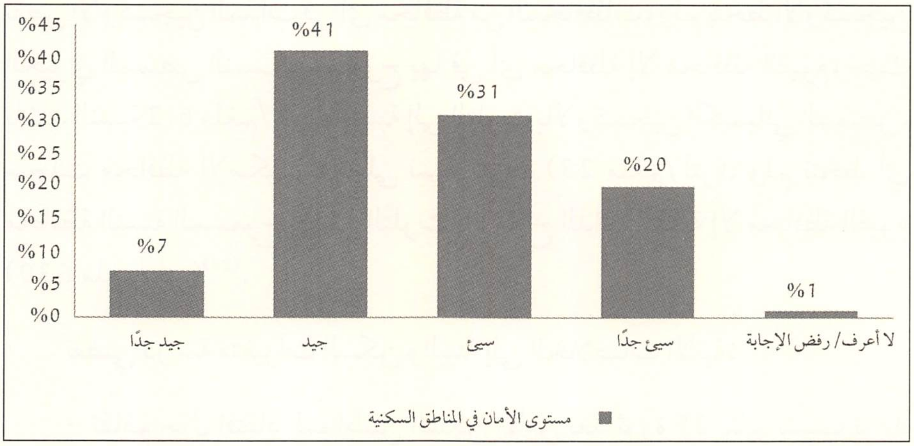
---

(84) «المؤشر العربي، 2012-2013،» ص 56.

نحو 590 ألف بلطجي[85]. وفي استطلاع رأي المواطنين الذي قام به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في آب/ أغسطس 2011، قال 40 في المئة من المستبينين إن الانفلات الأمني وانتشار البلطجة أسوأ ما أفرزته الثورة[86]. وفي **المؤشر العربي** في شأن تقويم المواطنين مستوى الأمان في مناطق سكنهم، قال 51 في المئة إن مستوى الأمان بين سيئ وسيئ جدًا، في حين قال 41 في المئة إن مستوى الأمان جيد، و7 في المئة جيد جدًا[87]. النتائج مبينة في الشكل الآتي.

الشكل (2-5)

مستوى الأمان في المناطق السكنية



المصدر: من تصميم الباحثة بالاعتماد على: المصدر نفسه.

(2) نسبة الأسر في أحياء ترتفع نسبة تلوثها

- **تلوث الهواء**: لم تختلف معدلات التلوث في عام 2011 كثيرًا عن نظيراتها في الأعوام السابقة، فلم تتخط معدلات تلوث الهواء بالرصاص النسب

(85) «تقرير مواطنون بلا حقوق بعد عامين من ثورة 25 يناير،» ص 85.

(86) «ثورة 25 يناير في عام: تقارير معلوماتية،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة)، العدد 61 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 6.

(87) «المؤشر العربي، 2012-2013،» ص 8.

المسموح بها، بينما تخطت المحافظات كله النسب المسموح بها في تلوث الهواء بالجسيمات الصدرية المستنشقة. كانت أعلى معدل سجلته محافظة سوهاج (337 ميكروغرام/ م^3). بالنسبة إلى تلوث الهواء بالدخان، لم تتخط أي محافظة النسب المسموح بها باستثناء محافظتي سوهاج (123 ميكروغرام/ م^3) والغربية (92.4 ميكروغرام/ م^3). بالنسبة إلى تلوث الهواء بثاني أوكسيد الكبريت، لم تتعد أي محافظة النسب المسموح بها، في حين تخطت المحافظات كلها نسب تلوث الهواء بالجسيمات الكلية العالقة المسموح بها، وسجلت أعلى نسبة في محافظة سوهاج (962 ميكروغرام/ م^3)[88].

- **تلوث الماء**: يتضح من المتوسطات السنوية لتلوث مياه نهر النيل عدم نقص الأوكسجين المذاب في أي محافظة من المحافظات، ولم يتخط الأوكسجين الحيوي الممتص النسب المسموح بها في أي محافظة إلا محافظة الفيوم، حيث بلغت النسبة 6.2 ملغم/ لتر. بالنسبة إلى التلوث بالأوكسجين الكيميائي الممتص، سجلت محافظة الإسكندرية أعلى نسبة تلوث (23 ملغم/ لتر)، ولم تتخط أي محافظة النسبة المسموح بها في التلوث بالأملاح الذائبة الكلية إلا محافظة الفيوم (630 ملغم/ لتر)[89].

تفضي دراسة متغيرات السكن والبيئة إلى الخلاصات الآتية:

- تفاقم حال افتقاد المواطنين السكن الآمن بعد ثورة 25 يناير بسبب تزايد مخالفات البناء، خصوصًا في الريف والعشوائيات، بسبب الانفلات الأمني الذي كان أحد تداعيات الثورة، إضافة إلى ارتفاع نسب العشوائيات.

- تراجعت جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين بعد الثورة، خصوصًا في مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحي والغاز الطبيعي، ما يعكس أهمية الاهتمام بجودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين، وعدم الاكتفاء بتوصيلها إليهم.

- ظهرت تداعيات الثورة بشكل أوضح من خلال الأحوال البيئية في

(88) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

(89) المصدر نفسه.

المجتمع المصري، مع انتشار ظاهرة البلطجة، بفعل الانفلات الأمني وتقاعس الأجهزة الأمنية عن أداء دورها كاملًا، ما انعكس على شعور المواطنين بالأمان في أماكن سكنهم.

- استمر ارتفاع نسبة تلوث الهواء في المجتمع المصري، خصوصًا بالجسيمات الصدرية المستنشقة، واختلفت نسب تلوث الماء من محافظة إلى أخرى بحسب مسبباتها.

3- الرعاية الصحية

أ- أمن الإمدادات الصحية المقدمة إلى المواطنين

على الرغم من أن التأمين الصحي يشمل 58 في المئة من المجتمع المصري، وعلى الرغم من أن عدد المؤمن عليهم يصل إلى 45 مليون نسمة، يجب التمييز بين التغطية النظرية وإمكان الوصول إلى الخدمة والحصول عليها. فمن الملاحظ عدم رضا المواطنين عن مستوى الخدمة وكفاءة من يقدمونها، إلى جانب نقص الخدمات التأمينية في الريف أو انعدامها تقريبًا، خصوصًا في المناطق التي تعاني نقص الخدمات أو انعدامها مقارنة بالحضر، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات مستقلة لضمان جودة الخدمات الصحية، في القطاع العام أو الخاص. ففي القطاع العام، تراقب وزارة الصحة جودة خدماتها من خلال إدارة الجودة داخل الوزارة. أما في القطاع الخاص، فلا توجد مؤسسات تراقب الجودة وتقومها وتضمنها. كما لا توجد حوافز إيجابية أو سلبية لضمان الجودة، ما يؤثر سلبًا في الوضع الصحي المصري[90].

ب- الخدمات الصحية

بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ معدل الأطباء 7.7 أطباء لكل 10 آلاف من السكان في عام 2011، ومعدل أفراد هيئة التمريض 13.8 ممرضًا لكل 10 آلاف من السكان[91].

---

(90) «تقرير مواطنون بلا حقوق بعد عامين من ثورة 25 يناير،» ص 84.

(91) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

ج- خدمات الرعاية

(1) مستوى الرعاية لمن يدفع ولمن لا يدفع

نادت ثورة 25 يناير بالحرية والعدالة الاجتماعية، وبذلك يُعد وصول السكان جميعهم إلى النظام الصحي - بغض النظر عن القدرة المالية - أحد مؤشرات العدالة الاجتماعية. فالصحة تحرر الإنسان وتدعم حريته في الاستمتاع بالحياة، وتُمكنه من العمل والإنتاج، ما يضمن كرامته. وعلى الرغم من ذلك، يستمر تدهور الوضع الصحي في مصر، ويتضح هذا من انخفاض معدل الإنفاق على الصحة مقارنة بباقي الدول. إذ تقلصت ميزانية الصحة بعد الثورة إلى 4.8 في المئة، ما أدى إلى تردي حال تقديم الخدمات نتيجة انخفاض الرواتب وضعف الإنفاق على مستلزمات العمليات والأدوية وضعف مخصصات صيانة الآلات والمعدات والمباني وتراجع الاستثمارات في توسعات الأبنية الحالية وتطويرها، مع وجود نحو 50 في المئة من المواطنين بلا غطاء تأميني صحي وعدم الإنصاف في إتاحة موارد العلاج على نفقة الدولة، في الوقت الذي يكون فيه أكثر من 72 في المئة من الإنفاق الكلي على الرعاية والخدمات الصحية إنفاقًا ذاتيًا مصدره المواطنون. وهذا يعكس الحاجة والاضطرار، لا القدرة على تحمل ذلك[92].

(2) خدمات التطعيمات

بحسب الإحصاءات الرسمية، وصلت نسبة الأطفال بين 12 و23 شهرًا المُطعمين ضد الدرن في عام 2011 إلى 96.5 في المئة، ووصلت نسبة التطعيم بالجرعة الأولى ضد الالتهاب الكبدي إلى 95.3 في المئة، وبالجرعة الثانية إلى 94.7 في المئة، وبالجرعة الثالثة إلى 94.2 في المئة[93].

تفضي دراسة متغيرات الرعاية الصحية إلى الخلاصات الآتية:

- على الرغم من تغطية أكثر من 50 في المئة من المواطنين بالتأمين الصحي، فإنها تغطية نظرية، إذ يصعب وصول المواطنين إلى الخدمة، خصوصًا في المناطق

---

(92) «تقرير مواطنون بلا حقوق بعد عامين من ثورة 25 يناير،» ص 83-84.

(93) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

الريفية، ما يعكس إهمال الدولة تلك المناطق. أدى ذلك إلى استمرار حال عدم رضا المواطنين عن الخدمات الصحية المقدمة إليهم من التأمين الصحي، خصوصًا في المناطق الريفية.

- عدم توافر مؤسسات لمتابعة جودة الخدمات الصحية المقدمة إلى المواطنين، ما يعوّق القدرة على تحديد مشكلات القطاع الصحي وضمان جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين.

- عدم شمول خدمات التطعيمات جميع الأطفال، ما يعكس إمكان تعرض بعضهم للأمراض، كالدرن والالتهاب الكبدي الوبائي. وهذا إهمال لحقهم الطبيعي في الصحة.

4- العمل

- الأمن الوظيفي

(1) البطالة

يُعد انتشار البطالة أحد الأسباب الرئيسة لقيام ثورة 25 يناير. وعلى الرغم من ذلك، لم تشهد سوق العمل أي تقدم بعد الثورة، بل على العكس ارتفعت معدلات البطالة. وكشفت إدارة معايير العمل الدولية في منظمة العمل الدولية أن الاضطرابات التي لحقت بأشكال النشاط الاقتصادي عقب الثورة أدت إلى رفع نسبة البطالة في مصر إلى 12 في المئة، في مقابل 8.9 في المئة خلال الفترة نفسها من عام 2011. وأكد البنك الدولي أن التحولات السياسية في مصر انعكست سلبًا على إمكان العثور على وظيفة لائقة في ظل معاناة منطقة الشرق الأوسط أعلى معدلات للبطالة بين الشباب في العالم، وأدنى مستوى مشاركة للمرأة في القوة العاملة[94]. ارتفع عدد العاطلين من العمل إلى نحو 3.4 ملايين نسمة (12.6 في المئة) في 2011-2012، بسبب عجز قطاعات الاقتصاد الوطني عن توفير فرص عمل تتلاءم مع الداخلين الجُدد إلى سوق العمل وجموع العاطلين من العمل[95].

(94) «تقرير مواطنون بلا حقوق بعد عامين من ثورة 25 يناير،» ص 85.
(95) «خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012-2013 في إطار الرؤية المستقبلية لمصر،» ص 61.

تشير الإحصاءات الأولية لعام 2011 إلى ارتفاع معدل البطالة في الحضر عنه في الريف. إذ بلغ معدل بطالة الذكور في الحضر 12 في المئة، وفي الريف 6.5 في المئة، في حين بلغ معدل بطالة الإناث في الحضر 29.8 في المئة، وفي الريف 17 في المئة[96].

(2) مدة الإنذار قبل إنهاء عقد العمل

كان للثورة وما أعقبها من حوادث وتداعيات بالغ الأثر في ارتفاع معدل البطالة، حيث أدت كثرة الإضرابات والاعتصامات، إضافة إلى حالة الانفلات الأمني، إلى إغلاق الكثير من المنشآت الاقتصادية. فقد كثير من العاملين وظائفهم في الوقت الذي عادت فيه أعداد كبيرة من المصريين العاملين من بعض الدول العربية – وعلى رأسها سورية ولبنان – بسبب الانتفاضات الشعبية والحركات الثورية، إضافة إلى انخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. كما ارتفعت نسبة العاطلين من العمل الذين سبق لهم العمل نتيجة اتجاه بعض المنشآت القائمة إلى التخلص من عدد من العاملين فيها، وعلى رأسها المنشآت السياحية والصناعية تأثرًا بتداعيات ثورة 25 يناير[97].

في محاولة للقضاء على البطالة، صدر قرار بتعيين أوائل الخريجين بالجامعات المصرية للدفعات بين عامي 2003 و2010. كما قامت وزارة القوى العاملة والهجرة بتوفير 83 ألف فرصة بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 2011، وبلغت نسبة حملة المؤهلات منهم 67.2 في المئة. كما خصصت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي 26 ألف فدان في توشكي وسيناء لمن لا يملكون الأراضي من الشبان والفلاحين والأسر المعدمة لاستصلاحها والاستفادة منها[98].

---

(96) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

(97) «خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2012-2013 في إطار الرؤية المستقبلية لمصر،» ص 61 و65.

(98) «ثورة 25 يناير في عام: تقارير معلوماتية،» ص 15.

تؤدي دراسة متغيرات العمل إلى استخلاص ما يأتي:

- ترتفع معدلات البطالة بعد ثورة 25 يناير بسبب إغلاق عدد كبير من المنشآت الاقتصادية؛ نتيجة لحالة الانفلات الأمني، إضافة إلى تعدد الإضرابات والاحتجاجات في قطاعات اقتصادية مختلفة. كما تسببت الثورات التي قامت في عدد من الدول العربية في عودة عدد كبير من المصريين في الخارج، ما يعني انضمامهم إلى صفوف العاطلين.

- ترتفع معدلات البطالة في الحضر أكثر منها في الريف، وبين الإناث أكثر منها بين الذكور.

- تنعكس نسب وأوضاع البطالة على متخذي القرار بعد ثورة 25 يناير؛ إذ وفرت الدولة عددًا من الوظائف لأوائل الخريجين، وخصصت الدولة أراضي زراعية للفلاحين لاستصلاحها للتغلب على تلك المشكلة، ما يعكس بداية اجتراح حلول لمشكلة البطالة التي عاناها المجتمع المصري طويلًا.

5- التعليم

وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يتوزع العاطلون من العمل طبقًا للحالة التعليمية والنوع في عام 2011 كالآتي: 6.3 في المئة من العاطلين من العمل أميين (9.5 في المئة ذكور و1.9 في المئة إناث)؛ و4.1 في المئة من العاطلين من العمل يستطيعون القراءة والكتابة (6.8 في المئة ذكور و0.5 في المئة إناث)؛ 7.5 في المئة من العاطلين من العمل يحملون شهادة أقل من المتوسط (11.1 في المئة للذكور و2.7 في المئة إناث)؛ 43.9 في المئة يحملون شهادة متوسطة (41.8 في المئة ذكور و46.8 في المئة إناث)؛ 6.1 في المئة يحملون مؤهلًا فوق المتوسط وأقل من جامعي (5.4 في المئة ذكور و7 في المئة إناث)؛ 32.1 في المئة من ذوي المؤهل الجامعي وفوق الجامعي (25.4 في المئة ذكور و41.1 في المئة إناث)[99].

---

(99) الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

تُستشف من دراسة متغيرات التعليم في المجتمع المصري الخلاصات الآتية:

- يرتبط مستوى التعليم بمعدلات البطالة التي ترتفع بشكل رئيس بين ذوي المؤهلات المتوسطة، ثم بين ذوي المؤهل الجامعي وفوق الجامعي، ما يعكس اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

- تشير معدلات القدرة على الالتحاق بسوق العمل إلى إهدار الثروة البشرية من المتعلمين داخل المجتمع المصري.

بعد الاطلاع على الإحصاءات المختلفة التي تناولت متغيرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي منذ عام 2005، أمكن تطبيق بعض المتغيرات العالمية على المجتمع المصري بما توافر من بيانات مستقاة من تقارير رسمية وغير رسمية، ومن نتائج بعض الدراسات السابقة، في الوقت الذي استُدلّ فيه على بعض المتغيرات الأخرى بظواهر اجتماعية داخل المجتمع المصري. ونظرًا إلى اختلاف السياق المجتمعي المصري عن السياق العالمي، ثم تحديد تداعيات ثورة 25 يناير على بعض تلك المتغيرات. ومن خلال العرض السابق، يمكن استخلاص عدد من الخلاصات ومناقشتها، في ضوء نتائج الدراسات السابقة، وذلك على النحو الآتي:

- **الموارد المالية**

• لا توجد فروق بين حقبتي ماقبل الثورة ومابعدها في مجموعات الإنفاق للأسر المصرية، إذ يقع الإنفاق على الطعام والشراب في المرتبة الأولى، ما يعكس الاهتمام بالأمن الوجودي للإنسان الذي يقع في المرتبة الأولى عند المواطنين، ويعكس اهتمام المواطنين بقيام الدولة بتلبية حاجاتهم الأساسية من الطعام والشراب، يليها مجموعات الإنفاق الأخرى. وهي نتيجة تتفق مع دراسة حنان أبو سكين[100] التي قالت إن المواطنين يهتمون بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(100) حنان كمال عبد الغني أبو سكين، «المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصري، 2003-2008،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009).

إلى درجة أنهم قد لا يهتمون بالمشاركة السياسية، أو تكوين نقابات، لأن للغذاء والمسكن والعمل أثرًا مباشرًا في حياتهم.

• ارتفعت معدلات الفقر في المناطق الريفية، خصوصًا في الصعيد، قبل الثورة وبعدها. يدل هذا الارتفاع على استمرار إهمال الدولة المناطق الريفية، وينعكس على الأوضاع الصحية والتعليمية في تلك المناطق.

• تعكس متغيرات ما بعد الثورة عدم اعتماد المواطنين على المؤسسات الرسمية الحكومية في تلبية حاجاتهم. هذا يتفق مع دراسة ماري زلزل[101] في أن تعاظم حاجات المواطنين مع تراجع دور الدولة يرتب على المواطنين مسؤوليات إضافية لتلبية تلك الحاجات. هذا لا يتفق مع ما قالته دراسة ك. سييتا برابو[102]، التي ترى أن تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي مسؤولية الحكومة والمجتمع المحلي المشتركة، انطلاقًا من أهمية تلبية حاجات الأفراد، وذلك لتجنب مخاطر الاضطرابات الاجتماعية التي تعوّق استمرارية الإصلاحات الاقتصادية.

• ارتفعت معدلات الفقر في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير عما كانت عليه قبل الثورة. ظهر هذا في استهلاك المواطنين السلع الغذائية الرخيصة لمواجهة غلاء الأسعار.

• يُعد عدم الاستقرار المهني في القطاع الخاص أحد مسببات ارتفاع معدلات الفقر داخل المجتمع المصري.

- السكن والبيئة

• ارتفعت نسبة القاطنين في المناطق العشوائية بعد ثورة 25 يناير عما كانت

---

(101) ماري روز زلزل، «المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية: المواطنة الناشطة؛ مسؤولية الوفاء بالحقوق،» ورقة عمل قُدِّمَت إلى: ورشة عمل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي حول المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية التي أُقيمَت في بيروت يومَي 12-13 أيار/ مايو 2006.

(102) K. Seeta Prabhu, «Socio-Economic Security in the Context of Pervasive Poverty: A Case Study of India,» International Labour Office (Geneva) (May 2001), <http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/india.pdf>.

عليه قبل الثورة، ما يعني ارتفاع نسبة من يعانون غياب مرافق أساسية داخل منازلهم وسوء الأوضاع السكنية والبيئية فيها.

• أدى الانفلات الأمني بعد الثورة إلى انتشار ظاهرة البلطجة، ما يعني ارتفاع معدلات الجرائم والجنح داخل المناطق السكنية، وعدم اقتصار العنف على مناطق محددة كما كان الحال قبل الثورة. وهذا يعكس حالة انعدام الأمن في المناطق السكنية.

• استمر ارتفاع نسب التلوث داخل المجتمع المصري بعد الثورة، ما يعكس غياب الخطط الرسمية الحكومية للحد من التلوث.

• استمر شعور المواطنين بعدم الرضا عن جودة المرافق الأساسية التي تقدمها الدولة إليهم.

• ارتفعت نسبة مخالفات البناء بعد الثورة عما كانت عليه قبلها، وهي إحدى تداعيات الانفلات الأمني، وعدم تطبيق القوانين على المخالفين، ما يؤدي إلى افتقاد المواطنين السكن الأمن.

- الرعاية الصحية

• يعاني المواطنون عدم التغطية الشاملة للتأمين الصحي، سواء قبل ثورة 25 يناير أم بعدها. أما من يشملهم التأمين الصحي فيعانون سوء الخدمات المقدمة إليهم، وصعوبة الوصول إليها، خصوصًا في المناطق الريفية.

• يتراجع الاهتمام بالرعاية الصحية، على مستوى الدولة والأفراد، إذ أشارت الإحصاءات إلى أن إنفاق الأسر المصرية على الرعاية الصحية يقع في مرتبة متأخرة. كما خفضت الدولة إنفاقها على الصحة بعد الثورة على الرغم من المشكلات الصحية داخل المجتمع المصري.

• ثمة فروق كبيرة بين خدمات الرعاية الصحية المتوافرة في المناطق الحضرية وتلك المقدمة في المناطق الريفية، ويميل ميزان الجودة إلى مصلحة المناطق الحضرية.

• ينخفض عدد الأطباء وأفراد هيئة التمريض بالنسبة إلى عدد المواطنين، ما يعكس تدنيًا في الخدمات المقدمة إلى المواطنين.

تؤكد هذه النتائج أهمية ما توصلت إليه دراسة[103] هيستر م. فان دي بوفينكامب بما يخص أهمية النشاط المتوقع من المواطنين في مجال الرعاية الصحية، من تحمل المسؤولية وأداء دور ناشط في استخدام الخدمات العامة، والتطوع لرعاية بعضهم بعضًا. كما يجب عليهم أداء النشاط الهادف إلى تحسين السياسات والخدمات العامة.

- العمل

• ساءت أوضاع العاملين الاقتصادية والمهنية في القطاعين العام والخاص قبل ثورة 25 يناير، ما يعكس ما شهده المجتمع المصري من سوء مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي قبل الثورة، التي انعكست في التظاهرات الفئوية التي انتشرت في تلك الفترة، واتسع نطاقها بعد الثورة.

• كان من تداعيات الثورة ارتفاع معدلات البطالة عما كانت عليه قبل الثورة، ما أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية بشكل أكبر، وما ترتب عنه من تظاهرات واحتجاجات في تلك الفترة. هذه نتيجة تؤكد ما توصل إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية[104] الذي أكد الشعور العام بانعدام الأمن الشخصي، ومحدودية الفرص المتاحة للأفراد، الذي يؤسس حالة من الشعور بالإقصاء الاجتماعي لمن يعانون البطالة، ما يؤدي إلى المطالبة بالإصلاح.

- التعليم

• ترتبط معدلات البطالة في المجتمع المصري بحاملي الشهادات المتوسطة

---

(103) Hester M. van de Bovenkamp, *The Limits of Patient Power: Examining Active Citizenship in Dutch Health Care* (The Netherlands: University Rotterdam, 2010), <http://repub.eur.nl/res/pub/21191/proefschriftHestervandeBovenkamp.pdf>, (Visited in: 24/7/2011).

(104) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009).

والجامعية، سواءً قبل الثورة أم بعدها، ما يعكس اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

من هنا، يمكن استنتاج عدم صحة الفرضية الأولى التي افترضتها الدراسة: «ساهمت ثورة 25 يناير في تحسن مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري». ففي الواقع، لم تتحسن مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري بعد الثورة، بل على العكس ساءت عما كانت عليه قبل الثورة.

الفصل الثالث

أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري وتداعيات ثورة 25 يناير

ظهر في التراث النظري لعلم الاجتماع ثلاثة اتجاهات نظرية لدراسة المجتمعات: الأول الاتجاه النظري الذي ركز على البناء الاجتماعي، أو ما يطلق عليه البنية داخل المجتمع؛ والثاني ركز على أهمية سلوك الأفراد داخل المجتمع، أو ما يطلق عليه اسم «الفعل»؛ والثالث، الأحدث نسبيًا، جمع بين البناء والفعل، وأكد العلاقة الجدلية بينهما داخل المجتمعات المنوعة. في ظل هذا كله، ظهر عدد من المفاهيم التي يمكن تصنيفها بحسب تركزها على البناء أو على الفعل أو على كليهما معًا، ومن بينها مفهوم «المواطنة الناشطة» الذي يمكن أن يدخل في الاتجاه الثالث، الجامع بين البنية والفعل. فوفقًا لتعريف المواطنة الناشطة الذي سبق ذكره في الفصل الأول من هذه الدراسة، يركز هذا المفهوم على سلوك الأفراد داخل المجتمع. لكن في الوقت نفسه، تتضح أهمية تهيئة البناء الملائم الذي يتيح لهؤلاء الأفراد ممارسة نشاطهم الموجه تجاه مجتمعهم من أجل تحسينه وتغييره.

شهد المجتمع المصري تغيرات عدة على مستوى البناء الاجتماعي، وعلى مستوى سلوك الأفراد قبل ثورة 25 يناير. وكان لهذه التغيرات الدور الرئيس في قيام الثورة والمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت في الشعارات التي كانت مرفوعة في أثناء الثورة. فلا يمكن إغفال دور الحركات الاجتماعية المختلفة التي تبنّت طرائق مختلفة للضغط على السلطة الممثلة للبنية في المجتمع، من خلال التظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت من أجل تغيير البيئة الاجتماعية للمجتمع المصري. ولا يمكن إغفال دور العمال (عمال المحلة تحديدًا) في إعادة تشكيل المجتمع المصري، وما آلت إليه الأوضاع التي تُوّجت بقيام ثورة 25 يناير. هذه شواهد تؤكد بزوغ المواطنة الناشطة في المجتمع المصري قبل قيام الثورة، إلا أن العامل الأساس الذي حال دون تعزيزها وانتشارها على مستوى المجتمع ككل هو التضييق الذي تعرض له المجال العام، واستعمار الحياة اليومية في المجتمع المصري من السلطة السياسية وأجهزة الأمن المختلفة.

على هذا الأساس، يعمل هذا الفصل على تحديد أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري بدءًا من عام 2005، وتحديد تداعيات ثورة 25 يناير عليها، من خلال قراءة الإحصاءات الرسمية وما يتوافر من متغيرات في التراث النظري على مستوى المجتمع المصري، ليحقق هذا الفصل ثاني أهداف الدراسة، وهو التعرف إلى أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري منذ عام 2005 حتى بعد ثورة 25 يناير.

لتحقيق هذا الهدف، يتناول هذا الفصل متغيرات المواطنة الناشطة في المجتمع المصري منذ عام 2005، ثم تداعيات ثورة 25 يناير على المواطنة الناشطة، وينتهي بخلاصات عامة تفيد في التحقق من صحة الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة: «ساهمت ثورة 25 يناير في تعزيز المواطنة الناشطة على مستوى المجتمع المصري كله»، والإجابة عن تساؤلات الفرضية: ما الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للمطالبة بالتغيير في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير؟ ما هي صور مشاركة الدولة والمجتمع المدني في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير وبعدها في ما يتعلق بأبعاد الأمن الاجتماعي الاقتصادي؟ ما هي أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير؟ ما هي تداعيات ثورة 25 يناير في المجتمع المصري في ما يتعلق بأوضاع المواطنة الناشطة؟

أولًا: أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري (2010-2005)

اعتمدت الدراسة بعضًا من متغيرات المواطنة الناشطة، وفقًا للمتغيرات العالمية، على النحو الآتي:

1- الاحتجاج والتغير الاجتماعي

يشير الاحتجاج والنشاط الموجه نحو التغير الاجتماعي، أحيانًا، إلى الأشكال غير التقليدية للمشاركة أو إلى فعل موجه للمشاركة، مثل: الاحتجاجات والتظاهرات وحملات المقاطعة والإضرابات السياسية التي تعد صوتًا مهمًا

للتأثير في الديمقراطيات الحديثة. إذ يشير هذا المجال إلى الممارسة السياسية في المجتمع التي تتضمن مساءلة الحكومة من خلال الانتساب إلى منظمات المجتمع المدني[1] (Civil Society).

أ- العمل مع المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني)

قبل ثورة 25 يناير، عانى المجتمع المصري نزاعًا بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني في شأن الدور السياسي الذي تؤديه هذه المؤسسات. وعلى الرغم من جهد الدولة المتعمد والمستمر لإخضاع المجتمع المدني وإفشاله، أدت مؤسسات هذا المجتمع دورًا سياسيًا في القضايا السياسية والاقتصادية الداخلية كما في القضايا المصيرية الخارجية. ومع ذلك، بقي تأثير المجتمع المدني في قرارات النظام السياسي دون المستوى المطلوب، بسبب قيام النظامين القانوني والتشريعي في مصر على قانون الطوارئ المفروض على البلاد منذ عام 1981، وعلى القوانين والتشريعات المقيدة الحريات التي تمنع أي أفعال مرتبطة بالمطالبات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتجرّمها. فهذه التشريعات تُعد عائقًا أمام المجتمع المدني[2].

(1) يُعَرَّف المجتمع المدني بأنه: «جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة، من أجل تلبية الحاجات المُلحّة للمجتمعات المحلية، وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة، أي إنه عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحًا اقتصادية، لكن لها دورًا سياسيًا يتمثل في المساهمة في صوغ القرارات والقوانين من موقعها خارج المؤسسات السياسية». انظر: ولاء علي البحيري، «المجتمع المدني والإصلاح القانوني في الحالة المصرية،» شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (القاهرة) ([د. ت.])، ص 2، <http://www.pidegypt.org/download/conf/2-3-5-2011/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%b9%20%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%86%d9%89%20%20%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad%20%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86%d9%89%20%d9%81%d9%89%20%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%84%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9%20.pdf>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 2/ 5/ 2013)، و Bryony L. Hoskins and Massimiliano Mascherini, «Measuring Active Citizenship through the Development of a Composite Indicator,» *Social Indicators Research*, vol. 90, no. 3 (February 2009), p. 465, <http://www.springerlink.com/content/p2811363230422n4/>.

(2) البحيري، ص 2-3.

ب- المشاركة في الاحتجاجات والتظاهرات

بين عامي 2001 و2006، كَسَت المجتمع المصري ملامح تكوين حركة اجتماعية منبعثة من رغبة في التغيير السياسي والاجتماعي. وفي عام 2006، بدأ مضمون هذه الحركة الاجتماعي يتبلّر، إذ شهدت مناطق جغرافية مختلفة ومواقع عمالية وسكانية وقطاعات وفئات منوعة تحركات مطلبية، تحدد هدفها في دفع المخاطر المحدقة أو انتزاع الحقوق. تشير بيانات تلك الفترة إلى أن الشيء الجديد الذي طرأ على القطاعات المختلفة التي تألفت منها الحركة الاجتماعية هو إدراكها أن لا مفر من المواجهة والتحرك الجماعي، لأن الحل الفردي والمطالب الفردية لم تعد تحقق أي نتائج في ظل الأزمة الشاملة التي تسود المجتمع، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[3].

تنوعت الاحتجاجات بين عمالية (عدّتها الدولة الاحتجاجات الأخطر) ومهنية[4] (تمثلت في احتجاج بعض الفئات أو الجماعات المهنية لتحسين أحوالها وأوضاعها، كالمطالبة بتأسيس النقابات أو رفع الأجور أو الحصول على بدلات معينة، وتظاهرت فئات عدة خلال هذه الفترة كالمدرسين وموظفي الشهر العقاري والأطباء والصيادلة وأساتذة الجامعات)، واحتجاجات ذات طبيعة سياسية (تبنتها حركات يغلب عليها الطابع السياسي، مطالبةً بتحقيق إصلاحات سياسية كرفض التمديد لرئيس الجمهورية لفترة رئاسية جديدة ورفض التوريث. وتبنى تلك الاحتجاجات عدد من الحركات الاجتماعية مثل «حركة كفاية» و«حركة 6 أبريل»، كما ظهرت حركات مطالبة بمواجهة الفساد مثل «حركة شايفينكم» أو الحركات المطالبة بإصلاح الحياة الجامعية، وإلغاء الحرس الجامعي والحصار الأمني مثل «حركة 9 مارس»)، واحتجاجات الفلاحين (احتجوا في بعض المناطق بسبب

---

(3) عصام شعبان، «الحركة الاحتجاجية في نصف عام،» مركز الدراسات الاشتراكية (القاهرة) (27 تموز/يوليو 2009)، <http://www.e-socialists.net/node/3894>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 28/4/2013).

(4) سُمّيَت تلك الاحتجاجات بعد ثورة 25 يناير «الاحتجاجات الفئوية»، وادّعى بعض الباحثين أنها من التداعيات السلبية للثورة، وتجاهل كثير منهم وجودها قبل الثورة بسبب عدم انتشارها، إما لأن الأمن قمعها وما أعلن عنها، وإما لتشويه الثورة والادعاء بكثرة تداعياتها السلبية وإغفال تداعياتها الإيجابية.

عدم توافر المياه للري أو لقضاء الحاجات الإنسانية، أو بسبب سقوط قتلى على الطرق في بعض القرى نتيجة حوادث مرورية، وقوبلت هذه الاحتجاجات بالقمع حينًا وبإدخال بعض الإصلاحات أحيانًا)[5].

قالت مراكز حقوقية مصرية معنية برصد الاحتجاجات إن الفترة بين عام 2005 ولحظة اندلاع الثورة في 25 يناير شهدت 5000 احتجاج. بدأت الاحتجاجات الشعبية بإعلان قيام «حركة كفاية» في عام 2005 في القاهرة، ثم انتقلت إلى باقي المحافظات. وبعدها قامت حركة «6 أبريل» في عام 2008 في مدينة المحلة الكبرى في محافظة الغربية لتكون فاتحة حركة نضالية شبابية، ثم ظهرت مجموعة «خالد سعيد» في عام 2010، ونشأ بعدها عدد من الحركات المطلبية التي انتشرت في أنحاء مصر[6].

تشير الإحصاءات إلى أنه في عام 2005، بلغ عدد الاحتجاجات 202 احتجاج تنوعت بتنوع القضايا، حصل معظمها بين العمال والموظفين، لكنها ما كانت حكرًا على محافظة دون غيرها، بل امتدت إلى نحو 21 محافظة[7]. وكان عام 2006 فارقًا في المجتمع المصري، شهد إضراب 24 ألف عامل في غزل المحلة، اعتصموا عن العمل حتى تم تنفيذ مطالبهم. نجح أيضًا اعتصام ضم الآلاف من موظفي الضرائب العقارية استمر عشرة أيام أمام مجلس الوزراء، حتى تحققت مطالبهم[8]. وشهد النصف الأول من العام نفسه 89 احتجاجًا، حلت بينها احتجاجات العمال في المرتبة الأولى، وبعدها احتجاجات الفلاحين، ثم احتجاجات أخرى تضامنًا مع حقوق الإنسان وضد سياسات البلطجة والقمع،

---

(5) علي ليلة، «لماذا قامت الثورة؟: بحث في أحوال الدولة والمجتمع،» في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، تقديم محمود عبد الفضيل (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 39-40.

(6) جمال علي زهران، «الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر،» في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، ص 138-139.

(7) شحاتة صيام، ثقافة الاحتجاج: من الصمت إلى العصيان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص 152-153، وشعبان، «الحركة الاحتجاجية».

(8) حسنين كشك، «حدود الحركات الاجتماعية في مصر، 2000-2009،» منشورات المدرسة النقدية في علم الاجتماع المصري (القاهرة)، العدد 8 (كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 12.

وأخيرًا بعض حركات الاحتجاج التي أطلقها المهندسون واللاجئون. أما النصف الثاني من عام 2006 فشهد 115 احتجاجًا، وسجّل فيه قطاع الأعمال أعلى نسبة احتجاج (37.4 في المئة)، يليه القطاع الحكومي (36.5 في المئة)، ثم القطاع الخاص (26.1 في المئة)[9].

في عام 2007، تنوعت صور الاحتجاج وغلبت عليها المطالبة بالحريات الصحافية وحقوق العمال والموظفين والتعديلات الدستورية وتحقيق الديمقراطية وتصفية الشركات وسياسات القمع وحقوق المهنيين وحقوق الإنسان، إلا أن احتجاجات العمال والموظفين كانت الأعلى نسبة في هذا العام (91 في المئة)[10]. وارتفع عدد الاحتجاجات العمالية في هذا العام إلى 756 احتجاجًا، أما في عام 2008 فانخفض عدد الاحتجاجات ووصل إلى 708 احتجاجات، ثم 588 احتجاجًا حتى أيلول/ سبتمبر 2009. تناقصت الاحتجاجات في القطاعات الصناعية من 49.4 في المئة (2007) إلى 40.4 في المئة (2008) ثم إلى 30 في المئة (2009)، بينما ازدادت الاحتجاجات في القطاعات الخدمية من 41.4 في المئة (2007) إلى 48.9 في المئة (2008)، ثم إلى 59 في المئة (2009). كما ازدادت احتجاجات بعض الفئات الخاصة (غير العمالية)، مثل احتجاجات الصيادلة وأصحاب المقطورات وأعضاء نقابة المهن التمثيلية من 9.7 في المئة (2007) إلى 10.7 في المئة (2008)، ثم إلى 13.9 (2009). وكذلك تنوعت أساليب الاحتجاج، حيث سادت الشكوى والدعاوى القضائية والتهديد بالإضراب أو الاعتصام في عام 2007، بينما سادت التظاهرات والوقفات الاحتجاجية في عام 2009[11].

مثّلت الفترة الممتدة بين تشرين الأول/ أكتوبر 2008 وشباط/ فبراير 2009 مرحلة مهمة من مراحل تشكل الحركة المطلبية الاحتجاجية لفئات عدة[12]،

---

(9) صيام، ص 155 و158.

(10) المصدر نفسه، ص 158.

(11) كشك، ص 12-13.

(12) شعبان، «الحركة الاحتجاجية».

فالمطالب لم تنحصر في فئات العمال والموظفين المطالبين بتحسّن أحوالهم الاقتصادية فحسب، بل ظهرت احتجاجات أخرى تطالب بتحسّن أوضاع السكن وأحوال البيئة والتعليم وغيرها؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2008 اتسعت حركة الأهالي، وتنوعت بين التظاهر والاعتصام والتجمهر ورفع الشكاوى الجماعية، وتجاوز عددها 40 تحركًا ضد التلوث على أنواعه، أكان ناتجًا من شبكات المحمول أم المصانع أم الصرف الصحي. كما اتسعت دائرة الاحتجاجات المرتبطة بالحق في السكن، حيث رُصد أكثر من 25 تحركًا ارتبط بهذه القضية، وكان محور المطالب الاعتراض على سياسة الدولة ترحيل الأهالي من مساكنهم إلى مناطق صحراوية معزولة، ورفض أوامر الإزالة والاستيلاء على الأراضي، ومنها ما ارتبط بالخدمات والمستحقات[13]. واتسمت تلك الفترة باتساع دائرة الاحتجاج في قضية تلوث البيئة، خصوصًا بعد ما شهدته قضية «أغريوم»[14] من

(13) المصدر نفسه.

(14) يرجع تاريخ هذه القضية إلى عام 2003 عندما أجرت شركة أغريوم الفرنسية دراسة اقتصادية وقانونية ومالية انتهت إلى أن الأرض الواقعة في مثلث رأس البر السياحي من أنسب مناطق العالم لإقامة مجمع صناعات نيتروجينية ورصيف بحري يخدمها. بالفعل، تقدّمت أغريوم بطلب في 20/ 11/ 2004 إلى هيئة الاستثمار في ذلك الوقت لتأسيس شركة أغريوم المصرية للمنتوجات النيتروجينية. صَدَرَ قرار الهيئة بالموافقة المبدئية، وبقيت أغريوم مستمرّة في إجراءات التأسيس والبدء في مشروعات من دون الحصول على موافقة هيئة التنمية الصناعية على نشاطها، التي بدورها غضّت الطرف. ولم تحصل الشركة على موافقة جهاز شؤون البيئة حتى 11 نيسان/ أبريل 2007، فأرسل الجهاز خطابًا يطالب به الشركة بضرورة الحصول على موافقة وزارة الصناعة الرسمية الممثلة في هيئة التنمية الصناعية. لكن بعد شهر، أُرسِلَ خطاب مؤرّخ في 3 أيار/ مايو 2007 يفيد بموافقة الجهاز على المشروع وغضّ الطرف عن المخالفات البيئية والقانونية التي ارتكبتها الشركة. وجاءت موافقة هيئة التنمية الصناعية بعد بدء نشاط الشركة بحوالى ثلاث سنوات، وأخيرًا تمّ استحواذ شركة موبكو «مصر لتصنيع البترول» على كامل أسهم شركة أغريوم المصرية وأصبحت هي المشرفة على تشييد الرصيف البحري ومخازن اليوريا، على الرغم من مخالفة ذلك لقرار المجلس الأعلى للطاقة القاضي بإلغاء المشروع لما يسبّبه من أضرار. تفجرت قضية شركة أغريوم في كانون الثاني/ يناير 2009 من جديد بعد تردّد إنشاء الشركة لمصانع اليوريا في الموقع الحالي لشركة موبكو، وشروع شركة موبكو في توسعات جديدة لمشروع الأسمدة الذي تنفذه الشركة بالفعل على شاطئ رأس البر، على الرغم من إلغاء مشروع الأسمدة بقرار المجلس الأعلى للطاقة الصادر في 5 آب/ أغسطس 2008، ورفض هيئة التنمية الصناعية، مسبقًا، إقامة أي مشروعات صناعية أو توسعات جديدة إلا بموافقة المجتمع المدني والمجلس المحلي. انظر: إلهام عيدروس وأحمد راغب، محرّران، **تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 2009** (القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون، 2010)، ص 87-89.

تحركات أخذت طابعًا شعبيًا ساهمت فيه القوى الاجتماعية والسياسية والشعبية في محافظة دمياط وأدى إلى اندلاع احتجاجات متتابعة ارتبطت بدفع مخاطر التلوث[15].

ج- الانخراط في منظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية

(1) منظمات حقوق الإنسان[16]

وفقًا للإحصاءات، بلغ عدد منظمات حقوق الإنسان 49 منظمة حقوقية ودفاعية في عام 2010، تعمل في مجالات حقوق الإنسان والحريات من منظور الحقوق المدنية، ثم الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (حقوق العشوائيات، حقوق العمال في إطار الخصخصة، الحق في السكن... إلخ)، والدفاع عن حقوق بعض الفئات المهنية واستقلالها (القضاء، الصحافيون... إلخ)، والدفاع عن حقوق المرأة وقضايا وحقوق بعض الفئات المهمشة (حقوق الطفل، حقوق أطفال الشوارع... إلخ). وأدت المنظمات الحقوقية والدفاعية دورًا مهمًا في الإصلاح السياسي، ولم تكن تعتمد على العضوية وحدها، وإنما كان لها مكاتب يُديرها ناشطون محترفون[17].

(2) النقابات المهنية[18]

في المجتمع 21 نقابة مهنية، بحسب ما تبيّنه الإحصاءات، تمثل 21 مهنة: الطب البشري، طب الأسنان، الطب البيطري، الصيدلة، المهن الزراعية، المهن التعليمية، المهن الهندسية، التجارة، المحاماة، المهن العلمية، المهن الصحافية،

---

(15) شعبان، «الحركة الاحتجاجية».

(16) تُعرف منظمات حقوق الإنسان بأنها «منظمات تتبنّى رؤية حقوقية لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، وتنطلق من قناعات ومبادئ عبّرت عنها مواثيق واتفاقات حقوق الإنسان السياسية والمدنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. انظر: البحيري، ص 5.

(17) المصدر نفسه، ص 5-6.

(18) يُقصَد بالنقابات المهنية تلك المنظمات التي تكون العضوية فيها على أساس مهني (أي الاشتغال بمهنة معيّنة)، ولذلك تتميّز النقابات المهنية بخصوصية أعضائها باعتبارهم أكثر الفئات تعليمًا في المجتمع، فضلًا عن أدوارهم الإنتاجية والخدمية. انظر: المصدر نفسه، ص 7.

المهن التمثيلية، المهن السينمائية، المهن الموسيقية، التمريض، المهن التطبيقية، الفن التشكيلي، المهن الاجتماعية، الرشاد السياحي، المهن الرياضية، العلاج الطبيعي.

بحسب إحصاء عضوية تلك النقابات، أكبر نقابة مهنية من حيث عدد الأعضاء بين عامي 2005 و2010 كانت نقابة المهن التعليمية؛ إذ كان عدد أعضائها 1.250.000 في عام 2005[19]، ووصل إلى 1.508.437 عضوًا في عام 2010. كما تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة العضوية في النقابات المختلفة منذ 2005 وحتى 2010، كما أن نسبة عضوية النقابات، بشكل عام، للذكور أعلى منها في الإناث، في ما عدا نقابة مهنة التمريض التي تكون نسبة عضوية الإناث فيها أعلى؛ إذ تشير إحصاءات 2010 إلى أن عضوية النقابة من الإناث وصلت إلى 195.239 عضوة في مقابل 18.136 عضوًا من الذكور[20].

استخدمت النقابات المهنية آليات متعددة للضغط في اتجاه الإصلاح في المجتمع المصري[21]، أهمها المؤتمرات والبيانات والتحالف مع بعض

---

(19) الكتاب الإحصائي السنوي 2010 (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2010).

(20) الكتاب الإحصائي السنوي 2012 (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2010).

(21) تُرجع ولاء علي البحيري، السبب في بروز دور النقابات المهنية في عمليات الإصلاح في المجتمع المصري إلى تنامي دور جماعة الإخوان المسلمين في تلك الفترة على صعيد العمل النقابي، الذي برز منذ منتصف الثمانينيات، خصوصًا في نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والعلميين والصيادلة، وبرز دورها بدرجة أقل في النقابات الأخرى، وبررت السبب في ذلك إلى تعويض الحصار المفروض عليهم في الأحزاب والنشاط السياسي بوجه عام، ونتيجة لتمكن الإخوان المسلمين من النقابات المهمة في المجتمع فرض النظام السياسي السابق الحراسة عليها، وبالتالي أصبحت بحكم المجمدة، خصوصًا بعد أن سنت القانون 155 لسنة 1999م الذي يتم بمقتضاه التحكم حكوميًا في النشاط النقابي. ومع بداية الدورة البرلمانية في عام 2004 حاولت الحكومة التخفيف من حدة التأزم مع النقابات عن طريق بعض التعديلات على القانون، لكن هذه التعديلات أصرت على بقاء دور اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات النقابات المهنية بالصلاحيات نفسها المنوطة بها في القانون الموحد، وأبقت على المواد الخاصة بدور اللجنة القضائية في مراجعة كشوف الناخبين وتحديد مواعيد الانتخابات، ما دفع لجنة الحريات بنقابة المحامين إلى المطالبة بالإلغاء الكامل للقانون، ومعتبرًا أن تقديم المشروع إلى مجلس الشورى من خلال أمانة المهنيين بالحزب الوطني الحاكم يُعد تدخلًا حكوميًا سافرًا في شؤون النقابات، واعتداء على حقها في سن تشريعاتها الخاصة وفق إرادة أعضائها. انظر: البحيري، ص 8-9.

الأحزاب السياسية والتظاهرات التي كانت وسيلة رئيسة لاختراق الشارع المصري والاحتكاك به، فضلًا عن محاولاتها تعديل القانون الذي يحكمها[22].

تفضي دراسة متغيرات الاحتجاج والمطالبة بالتغير الاجتماعي إلى الخلاصات الآتية:

- أدّت التشريعات والقوانين المقيدة لعمل المنظمات غير الحكومية قبل الثورة إلى عدم مساهمتها، بشكل مباشر، في القرارات الرسمية التي تتخذها السلطة السياسية في المجتمع المصري، وأدى التضييق عليها - بسبب فرض قانون الطوارئ - إلى عدم أدائها دورها الإصلاحي والتنموي داخل المجتمع، وعدم وجود عضويات ناشطة فيها باستثناء بعض المنظمات التي أدى مؤسسوها دورًا ناشطًا على مستوى محدود.

- ظهرت الاحتجاجات والتظاهرات في عدد كبير من المحافظات في المجتمع المصري، وقادها عدد من الحركات الاجتماعية والناشطين السياسيين، بمشاركة عدد من المواطنين، للمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خصوصًا منذ عام 2006، إلا أنها لم تحظ بدعم عدد كبير بسبب إحكام السيطرة الأمنية على المجال العام المصري، الواقعي والافتراضي، واستخدام آليات كثيرة لمنع انتشارها، كالعنف والتهديد والتغطية الإعلامية على الحوادث وغيرها، ما ضيّق نطاق المواطنة الناشطة في بعض المحافظات وعند بعض الفئات الاجتماعية.

- لم تقتصر الاحتجاجات التي شهدها المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير على المطالبة بتحسين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المتمثلة في أحوال السكن والعمل والتعليم والموارد المالية والرعاية الصحية فحسب، إنما شملت أيضًا مطالبات بالإصلاح والتغيير السياسي إيمانًا بأنها خطوة لتحسين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي.

(22) المصدر نفسه، ص 9.

- أدت أساليب الاحتجاج التي اتبعها الناشطون السياسيون دورًا في بزوغ المواطنة الناشطة في المجتمع المصري وتعزيزها في ما بعد. فبعد أن كان الاحتجاج يتخذ شكل الاعتصام أو الشكاوى والدعاوى القضائية، ساد منذ عام 2008 تنظيم التظاهرات والوقفات الاحتجاجية. وفي عام 2010، اعتمد المواطنون أساليب مبتكرة للاحتجاج على قضية «خالد سعيد»، كالتظاهرات الصامتة وارتداء ملابس سوداء موحدة في وقت معين. هذه الممارسات الاحتجاجية كانت البداية الحقيقية لمشاركة عدد أكبر من غير المنتمين سياسيًا إلى أي طرف من الأطراف، وفي تحولهم مواطنين ناشطين يشاركون في التظاهرات التي دعا إليها الناشطون السياسيون، إلى أن كانت الدعوة لتظاهرات 25 كانون الثاني/يناير 2011 التي تحولت لاحقًا إلى ثورة شعبية شارك فيها عدد كبير من المواطنين.

- قبل ثورة 25 يناير، واجهت الأجهزة الأمنية الاحتجاجات والمظاهرات بالعنف المباشر، تمسكًا بحال الطوارئ، وبالعنف غير المباشر المتمثل في ضغط أصحاب العمل والقيادة النقابية المتواطئة مع الأجهزة الأمنية على المشاركين في الاحتجاجات.

- على الرغم من ظهور عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان قبل الثورة، إلا أنها - مثلها مثل باقي منظمات المجتمع المدني - لم تملك مساحة من الحرية تتيح عضوية المواطنين، إنما كان يديرها عدد من الناشطين، اقتصر النشاط عليهم وحدهم.

- لم يكن لعدد أعضاء نقابة ما، مهما كان كبيرًا، أي أثر فاعل في مسألة المطالبة بالحقوق المختلفة لأعضائها. كانت نقابة المهن التعليمية أكثر النقابات عددًا من حيث عدد الأعضاء، إلا أن ثمة نقابات كانت أشد فاعلية على الرغم من أنها ليست الأكثر عددًا، مثل نقابات المحاميين والمهندسين والأطباء والصيادلة والعلميين. ويرجع ذلك إلى قادة تلك النقابات ممن عملوا في السياسة، وعندهم القدرة على الضغط والمطالبة بالإصلاح والتغيير، من دون غيرهم من أعضاء النقابات الأخرى.

2- الحياة المجتمعية

يشير مجال الحياة المجتمعية إلى مشاركة الأفراد في أي نشاط يدعم المجتمع. ويشير أيضًا إلى ممارسة سياسية أقل وممارسات مجتمعية أكثر[23].

أ- المساعدة غير المنظمة في المجتمع (العمل الخيري)

المساعدة غير المنظمة في المجتمع هي عمل العطاء الخيري الذي يؤديه أفراد المجتمع، ويعرّف بأنه «التبرعات (نقدية أو عينية) من أجل مساعدة المحتاجين، أو المساهمة في الأعمال الخيرية»، وهو يختلف عن العمل التطوعي الذي يعرف بأنه «الأنشطة أو الأعمال التي يقدمها بعض الأفراد طواعية من دون أجر، وذلك لخدمة قضية ما أو لمساعدة أفراد خارج أسرهم المعيشية أو أقاربهم المباشرين»[24].

وفقًا للنتائج الأولية لمرصد العمل الخيري في مصر[25]، يتضح أن أغلبية الأسر المصرية التي تقوم بأعمال الخير (97.9 في المئة) تدفع أموالًا بغرض الزكاة/ العشور[26]، بينما بلغت نسبة الأسر التي تدفع أموالًا بغرض التبرعات نحو

---

(23) Hoskins and Mascherini, pp. 465-466.

(24) محمد عبد الغني رمضان [وآخرون]، «التقرير الأول لمرصد العمل الخيري في مصر،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة) (تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 11.

(25) اعتمد التقرير الأول لمرصد العمل الخيري في مصر على مصدرين للبيانات: مرصد أحوال الأسرة المصرية الذي يقوم بتنفيذه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء بصفة دورية، والذي يهدف إلى استخراج تقديرات على مستوى الجمهورية، ويقوم المسح فيه على استيفاء بيانات نحو 10 آلاف أسرة معيشية موزّعة على محافظات الجمهورية، ما عدا محافظات الحدود؛ أما المصدر الثاني فهو مسح النشء والشباب 2009 الذي تمّ تنفيذه من خلال تعاون مشترك بين مجلس السكان الدولي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في نيسان/ أبريل 2009، والذي يهدف إلى استخراج مؤشرات عن النشء والشباب في الفئة العمرية 10-29 عامًا، على المستوى القومي، وعلى مستوى المناطق الجغرافية الأساسية. ضمّ المسح نحو 11.372 أسرة، وتمّ عبر استهدافها تحقيق مقابلات مع نحو 15 ألف ناشئ وشاب، معبّرين عن الذكور والإناث، بالحضر والريف والعشوائيات. انظر: رمضان [وآخرون]، ص 55.

(26) العشور في الديانة المسيحية مرادف لمعنى كلمة الزكاة عند المسلمين. انظر: «العشور،» المعرفة، <http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%B1>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 23/ 4/ 2013).

21.6 في المئة من إجمالي الأسر القائمة على فعل الخير، وما يقرب من نصفها (45.5 في المئة) تدفع المال على سبيل الصدقات أو المساعدات. وبالنسبة إلى الشباب، توضح الإحصاءات أن نحو نصف الشباب في الفئة العمرية (15-29 عامًا) يدفعون الزكاة/ العشور[27]. وأشارت النتائج إلى أن 9.9 في المئة من الأسر الفقيرة التي تقوم بأعمال الخير تدفع تبرعات، ونحو 29.6 في المئة منها تدفع صدقات/ مساعدات/ هبات، وتزداد هذه النسب مع ارتفاع المستوى الاقتصادي، حتى تصل في الفئة الأغنى إلى 40 في المئة للتبرعات، و64.1 في المئة للصدقات/ المساعدات/ الهبات[28].

أما أشكال تلك التبرعات التي تقدمها الأسر، فيتضح أن 75.3 في المئة منها نقدية، والنسبة الباقية عينية (شنط رمضان، ملابس جديدة أو مستعملة، ...). ويكون للفقراء (من غير المعارف والأقارب والجيران) النصيب الأكبر من المساعدات التي تقدمها الأسر المصرية، وذلك بنسبة 56.1 في المئة، يليهم المحتاجون من المعارف بنسبة 22.1 في المئة، ثم الجيران بنسبة 9 في المئة، ثم الأقارب بنسبة 8.3 في المئة[29].

ب- الانخراط في المنظمات الدينية والرياضية والثقافية والترفيهية ومنظمات الأعمال والمنظمات الاجتماعية

تبيّن إحصاءات عدد الأعضاء المشتركين في الجمعيات الأهلية المعانة[30] أن أعضاء الجمعيات التي تزاول أكثر من نشاط كانوا الأكثر عددًا في عام 2005،

(27) رمضان [وآخرون]، ص 55.
(28) المصدر نفسه، ص 56.
(29) المصدر نفسه، ص 57-58.
(30) يعرض الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات عن الجمعيات الأهلية المعانة فحسب، التي يعرّفها المركز بأنها «كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدّة معيّنة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقلّ عددهم عن عشرة أشخاص أو من أشخاص اعتباريين بهدف عدم الحصول على ربح، وتقوم مديريات التضامن بتقديم الإعانة الدورية للجمعيات طبقًا لأولوية الخدمة وميدان نشاط الجمعية وحاجة المحافظة إلى الخدمة». وصل عدد هذه الجمعيات إلى 1214 جمعية في عام 2010. ويرى المركز أن تلك الجمعيات تعد تنظيمات أهلية غير حكومية، والجمعيات المشار إليها هنا هي: جمعيات رعاية الأمومة والطفولة، جمعيات رعاية وتنظيم الأسرة، جمعيات المساعدات الاجتماعية، جمعيات رعاية الفئات الخاصة، جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية، جمعيات تزاول أكثر من نشاط. انظر: الكتاب الإحصائي السنوي 2012.

وبلغ عددهم 69.097 عضوًا، تليها جمعيات المساعدات الاجتماعية (61.177 عضوًا)، ثم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية (50.576 عضوًا). وبين عامي 2006 و2009، كانت جمعيات المساعدات الاجتماعية أكثر الجمعيات عددًا (71.509 عضوًا في عام 2006، و80.154 عضوًا في عام 2007، و79.803 أعضاء في عام 2008، و72.323 عضوًا في عام 2009)، تليها الجمعيات التي تزاول أكثر من نشاط (56.174 عضوًا في عام 2006، و78.145 عضوًا في عام 2007، و78.897 عضوًا في عام 2008، و71.134 عضوًا في عام 2009)، ثم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية (51.824 عضوًا في 2006، و55.874 عضوًا في عام 2007، و57.211 عضوًا في عام 2008، و49.660 عضوًا في عام 2009). لم يختلف الأمر كثيرًا في عام 2010، حين استحوذت الجمعيات التي تزاول أكثر من نشاط على أكبر عدد من الأعضاء (75.547 عضوًا)، تليها جمعيات المساعدات الاجتماعية (64.675 عضوًا)، ثم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية (42.134 عضوًا)[31].

تعد مشاركة الشباب في الجماعات أو المنظمات أحد مقاييس مشاركتهم المجتمعية المحلية، كما يمكن التعرف إلى موقع الشباب في مجتمع ما أو درجة تهميشهم من خلال مقاييس مشاركتهم في المنظمات الأهلية والمجتمع المدني[32]. أشارت نتائج الدراسة[33] التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتناولت مشاركة الشباب في المؤسسات غير الحكومية المختلفة، إلى أن 5.8 في المئة فقط من العينة المستبينة (10.994 شابًا) أعضاء في مجموعة أو منظمة. وتبلغ نسبة مشاركة الذكور (8.1 في المئة) ضعف نسبة مشاركة الإناث (4 في المئة)[34].

---

(31) المصدر نفسه.

(32) وفاء ماجد أحمد [وآخرون]، «القضايا والقيم الاجتماعية للشباب،» مجلة البحوث والدراسات السكانية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - القاهرة)، العدد 84 (تموز/ يوليو 2012)، ص 4.

(33) اعتمدت الدراسة، بصورة أساسية، على نتائج بيانات مسح النشء والشباب في مصر 2009، الذي اشتمل على تحليل شامل لحالة الشباب بعينة ممثله على المستوى القومي بلغ حجمها 15.029 من الشباب من الجنسين في الفئة العمرية (10-29 سنة)، لكنها ركزت على عينة من الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) بلغت 10.994 فردًا بنسبة 73.2 في المئة من إجمالي العينة الكلية. وبلغت نسبة الذكور في عينة الشباب 44.8 في المئة مقابل 55.2 في المئة للإناث. انظر: المصدر نفسه، ص 2.

(34) المصدر نفسه، ص 4-5.

بلغت أعلى نسبة عضوية للشباب في النوادي الرياضية (2.4 في المئة)، تليها نسبة العضوية في مراكز الشباب (1.7 في المئة)، ثم الانضمام إلى اتحاد الطلبة (0.5 في المئة) أو الأحزاب السياسية (0.4 في المئة). وكانت أقل نسبة عضوية من نصيب المجموعات الدراسية واتحادات العمال والمنظمات الخيرية ومجموعات الرقص/ الغناء/ الموسيقى/ الإنشاد الديني (0.1 في المئة). أما بالنسبة إلى الاختلافات وفقًا للنوع، فكانت أعلى نسبة عضوية للذكور في مراكز الشباب، والنوادي الرياضية (2.9 في المئة لكل منهما)، بينما أقل نسبة عضوية للذكور كانت في مجموعات الرقص/ الغناء/ الموسيقى/ الإنشاد الديني، اتحادات العمال والمنظمات الخيرية (0.1 في المئة لكل منها). كما كان ملاحظًا عزوف الشباب عن المشاركة في تقديم مجموعات دراسية. وكانت أعلى نسبة عضوية للإناث في النوادي الرياضية (1.9 في المئة)، وأقل نسبة في تقديم مجموعات دراسية، ومجموعات الرقص/ الغناء/ الموسيقى/ الإنشاد الديني والجمعيات المهنية/ النقابات والمنظمات الخيرية (0.1 في المئة لكل منه). كما تشير النتائج إلى عدم مشاركة الإناث في اتحادات العمال[35].

تشكل عضوية منظمات الأعمال (جمعيات رجال وسيدات الأعمال) والمشاركة فيها جزءًا رئيسًا من المجتمع المدني، بحكم تأثيرها الكبير ودورها الفاعل على الرغم من قلة عددها. ارتبط ظهور هذه المنظمات في المجتمع المصري منذ تبنّت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، ومن أبرزها المجلس المصري الأميركي لرجال الأعمال، وجمعية رجال الأعمال المصريين، والغرفة الأميركية للتجارة، وجمعية مستثمري العاشر من رمضان، فضلًا عن مجموعات المستثمرين في المدن الجديدة واتحاد البنوك والمُصدرين والمستوردين. أما عن دور هذه الجمعيات في المجتمع المصري والمشاركة في الإصلاح القانوني في مصر، فلا يظهر دورُها إلا إذا كان هناك تشريع أو قانون يتعارض مع مصالحها وعملها[36].

(35) المصدر نفسه، ص 4-5.

(36) البحيري، ص 10-11.

الغرف التجارية من منظمات الأعمال، وتضم زهاء ثلاثة ملايين عضو، وتعكس مصالح أصحاب الأعمال، خصوصًا من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، وتكون العضوية فيها إجبارية وشرطًا لممارسة المهنة. لا تتسم الغرف التجارية بالتجانس الاقتصادي والاجتماعي في تكوينها، ما يؤدي إلى تضارب المصالح، كما تتمتع بقدر محدود من الاستقلالية، ما يُتيح الفرصة لكبار رجال الأعمال الأعضاء بالغرف التجارية لتأسيس منظماتهم الخاصة[37].

تُشير الإحصاءات إلى أن التبرع للمنظمات الدينية يحتل الأولوية في المجتمع المصري، فيأتي بناء دور العبادة من مساجد وكنائس في المركز الأول من حيث أوجه إنفاق التبرعات عند الأسر المصرية، بنسبة 23 في المئة، وفي المركز الثاني بالنسبة إلى أموال الزكاة/ العشور بنسبة 18.1 في المئة، وفقًا للتقرير الأول لمرصد العمل الخيري في مصر[38]. أما عن أوجه إنفاق الزكاة/ العشور التي يدفعها الشباب، فتشير النتائج إلى أن 51.8 في المئة من هذا الانفاق يتوجه نحو دور العبادة من مساجد وكنائس[39]، ما يدل على غلبة الطابع الديني في المجتمع المصري، وقلة خبرة الشباب في الوصول إلى الأسر الفقيرة.

في باب التطوع[40] في تلك المنظمات، تبيّن نتائج التقرير الأول لمرصد

(37) المصدر نفسه، ص 11.

(38) رمضان [وآخرون]، ص 58-59.

(39) المصدر نفسه، ص 60.

(40) يُعَدُّ العمل التطوّعي من الظواهر صعبة القياس، وذلك لما يواجهه التعريف من صعوبات، سواء على مستوى التوصيف أم التخصيص. أجرى بعض المؤسسات الدولية وعدد من المكاتب الإحصائية بحوثًا عن النشاط التطوعي وتعريفه، فعلى سبيل المثال يعرّفه المكتب الأميركي لإحصاءات العمل بالآتي: «المتطوعون هم الأشخاص الذين يقومون بعمل تطوعي غير مدفوع الأجر عن طريق أو لحساب إحدى المنظمات»، بينما يعرّفه مكتب الإحصاء المركزي للمملكة المتحدة بأنه: «أي نشاط ينطوي على إنفاق الوقت من دون تقاضي أجر، والقيام بشيء ما يهدف إلى إفادة أفراد أو جماعات، إضافة إلى الأقارب أو بخلافهم، أو يعود بالنفع على البيئة»، أما تعريف المكتب الإحصائي الكندي فهو: «المتطوعون هم الأفراد الذين يؤدون خدمة من دون أجر، نيابة عن مؤسسة خيرية أو غيرها من المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، بما يشمل أي مساعدة غير مدفوعة الأجر قدّمت إلى المدارس، أو الهيئات الدينية، أو الهيئات الرياضية، أو جمعيات خدمة المجتمع». إلا أن المكتب الإحصائي الإستوني يعرّفه بأنه: «نشاط طوعي، غير مدفوع الأجر، لمساعدة شخص آخر بخلاف أفراد الأسرة أو الأقارب، ويمكن أن يكون أي نوع من أنواع المساعدة =

العمل الخيري في مصر عزوف الشباب المصري عن المشاركة في الأعمال التطوعية، إذ بلغت نسبة من لم يشارك في الأعمال التطوعية من الذكور 96.7 في المئة، ومن الإناث 99 في المئة. وبلغ تقدير أعداد النشء والشباب المصري (10-29 عامًا) الذين يقومون بأعمال تطوعية زهاء 657.4 ألف ناشئ وشاب، بمعدل تطوع لم يتخطّ 2.2 في المئة. والذكور أكثر إقبالًا على الأعمال التطوعية من الإناث، إذ بلغ تقدير عدد المتطوعين من الذكور نحو 507.9 ألف ناشئ وشاب، بمعدل 3.3 في المئة، بينما بلغ تقدير عدد المتطوعات من الإناث نحو 149.5 ألف ناشئة وشابة، بمعدل أقل من 1 في المئة[41].

وعن مجالات التطوع التي يشارك فيها الشباب في الفئة من (15-29 عامًا)، أشارت النتائج إلى أن تطوع 1.6 في المئة من الشباب كان موجهًا في الأساس نحو مجال الصدقة الجارية، تليها رعاية الأسر الفقيرة ومجالات تطوعية أخرى (0.3 في المئة لكل منهما)، ثم المساعدة على الزواج (0.1 في المئة)، والعناية بذوي الحاجات الخاصة من مكفوفين وصم وبكم (0.1 في المئة)، ثم تقديم دورات تعليمية أو كومبيوتر (0.1 في المئة)[42].

إلى ذلك، بيّنت البيانات أن مشاركة الشباب على المستوى الإجمالي تتراجع مع تقدم السن، إذ تصل إلى 36.8 في المئة في الفئة العمرية (15-19 عامًا)، في مقابل 30.3 في المئة في الفئة العمرية (25-29 عامًا). وتقل مشاركة الذكور في الفئة العمرية (20-24 عامًا) عنها في الفئة العمرية (15-19 عامًا)، إذ تسجل 31 و36.9 في المئة على التوالي، ثم ترتفع قليلًا لتصل إلى 32.1 في المئة في الفئة العمرية (25-29 عامًا). في المقابل، تشير بيانات الإناث إلى أن مشاركتهم تزيد

= الموجهة إلى الأفراد بشكل مباشر أو عن طريق المنظمات أو الجمعيات، أو عملًا مشتركًا بمبادرة ذاتية من أجل تحسين البيئة في مجتمع ما، أو نشاطًا لصالح المجتمع»، وتعرّفه الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه: «مجموعة واسعة من النشاط، تتضمن الأشكال التقليدية من المساعدات، وتقديم الخدمات بصورة رسمية وغيرها من أشكال المشاركة المدنية التي تنطلق من الإرادة الحرة بهدف تحقيق فائدة للجمهور، ولا تكون المكافأة النقدية هي الدافع للقيام بها». انظر: المصدر نفسه، ص 26-27.

(41) المصدر نفسه، ص 62.

(42) أحمد [وآخرون]، ص 9.

في الفئة العمرية (20-24 عامًا) عنها في الفئة العمرية (15-19 عامًا)/ مسجلةً 38 و36.6 في المئة على التوالي، ثم تنخفض في الفئة العمرية (25-29 عامًا) إلى 25.4 في المئة[43].

تشير الإحصاءات أيضًا إلى أن نسب تطوع الشباب بحسب مناطق إقامتهم كانت الأعلى في ريف الوجه القبلي (24.3 في المئة)، ثم في ريف الوجه البحري (22.9 في المئة)، ثم حضر الوجه القبلي (17.1 المئة)، فالمحافظات الحضرية (14.7 في المئة)، بينما سُجّلت أدنى نسبة مشاركة في حضر الوجه البحري (4.3 في المئة). وفي فئة النوع الاجتماعي، كانت أعلى نسبة تطوع للذكور في ريف الوجه القبلي (29.4 في المئة)، بينما كانت أقل نسبة في حضر الوجه البحري (3.7 في المئة). وكانت أعلى نسبة تطوع للإناث في المحافظات الحضرية (28.2 في المئة)، يليها حضر الوجه القبلي (26.8 في المئة)، وأقل نسبة مشاركة لهن في محافظات الحدود (1.3 في المئة)[44].

إن دراسة مستفيضة لمتغيرات الحياة المجتمعية تؤدي إلى الخلاصات الآتية:

- تقدم أغلبية الأسر المصرية المساعدات الاجتماعية غير المنظمة (العمل الخيري) زكاةً أو عشورًا، ما يدل على أن الدافع إلى مثل تلك المساعدات ديني بحت، لا اجتماعي. كما أن اتجاه الأسر نحو التبرعات العينية والنقدية للفقراء من دون الأقارب تستحوذ على النسبة الأكبر من التبرعات، ما يدل على شكل من أشكال التضامن والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع المصري.

- انتسب إلى جمعيات المساعدات الاجتماعية العدد الأكبر من الأعضاء، ما يدل على سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري في تلك الفترة، واعتماد عدد كبير المواطنين على تلك الجمعيات. وانضمام الشباب إلى المنظمات المختلفة ضعيف بشكل عام، ومع ذلك كان نصيب الذكور من هذه النسبة أعلى من الإناث، ما يدل على سيطرة النزعة الذكورية في المجتمع المصري، وعزوف الشباب عن المشاركة في تلك المؤسسات المختلفة.

(43) المصدر نفسه، ص 11.

(44) المصدر نفسه، ص 11-12.

- ما كان لمنظمات الأعمال دور في التدخل في إصلاح أي قوانين أو تشريعات إلا إذا كان لها تأثير فيها، ما يدل على غياب التأثير الفعلي لمثل تلك الجمعيات في المجتمع أو الدور الأساس في التغيير الاقتصادي والاجتماعي بدافع مسؤوليتها الاجتماعية.

- يحتل التبرع للمنظمات الدينية (مساجد/ كنائس) الأولوية في المجتمع المصري، ما يدل على غلبة الطابع الديني وقلة الخبرة في الوصول إلى الأسر الفقيرة مباشرة، ومساعدتها والتبرع لها من دون اللجوء إلى المؤسسات الدينية.

- عزوف الشباب عن الأعمال التطوعية داخل المجتمع، وإقبال الذكور على المشاركة في الأعمال التطوعية أكثر من الإناث، يعكسان انخفاض مستوى الوعي بثقافة التطوع، وغلبة الطابع الذكوري على الأعمال التطوعية. كما يعكس الإقبال بحسب مجالات التطوع على الصدقة الجارية أيضًا غلبة الطابع الديني على الأعمال التطوعية في تلك الفترة، وإهمال مجالات التطوع الأخرى. كما أظهرت الإحصاءات وجود علاقة عكسية بين مشاركة الشباب والتقدم في السن، ما يعكس افتقاد من هم أكبر سنًا ثقافة التطوع.

- ارتفاع نسب تطوع الشباب في ريف الوجه القبلي أكثر منها في الوجه البحري، ما يعكس تداعيات إهمال الدولة للمناطق الريفية والصعيد، وهي المناطق التي جاء في مقابلها شعور المواطنين - خصوصًا الشباب - بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم، وأهمية دورهم الناشط داخل المجتمع.

3- القيم الديمقراطية

لا تتضمن المواطنة الناشطة المشاركة وحدها، وإنما مجموعة من القيم الأخرى، فالمشاركة لا تتضمن بالضرورة قيم حقوق الإنسان في المجتمع الديمقراطي؛ ولذلك، يتضمن هذا المجال مجموعة من المتغيرات الفرعية المرتبطة بالمشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم التمييز[45].

---

(45) Hoskins and Mascherini, pp. 466-467.

أ- حقوق المهاجرين

عاني المهاجرون عدم حصولهم على حقوقهم التي يقرها القانون والاتفاقات الدولية المختلفة، المهاجرون المصريون في الخارج أم المهاجرون غير المصريين في مصر. فعلى الرغم من القانون رقم 111 لسنة 1983 الذي ينص على الحقوق الدستورية والقانونية للمهاجرين المصريين وعدم تأثرها بإقامتهم في الخارج، حرمتهم الحكومة المصرية من المشاركة في التصويت قبل ثورة 25 يناير، في انتهاك صريح لنص المادة 41 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين[46] التي تنص على: «يحق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أن يشاركوا في الشؤون العامة في دولة منشئهم، وأن يدلوا بأصواتهم، وأن يُنتخبوا في الانتخابات التي تُجرى في تلك الدولة، وفقًا لتشريعها»[47].

كما يعاني العاملون في الخدمة المنزلية المهاجرون إلى مصر عدم حمايتهم؛ فتنص الفقرة (ب) من المادة (4) من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 على أن أحكام هذا القانون لا تسري على «عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم». وتقوم هذه الفقرة فعليًا بإخراج عمال الخدمة المنزلية، بمن في ذلك عمال الخدمة المنزلية المهاجرون، خارج نطاق أي حماية قانونية في البلاد. فإضافة إلى عدم قدرتهم على الاستمتاع بأي حقوق أو مزايا يكفلها لهم القانون كونهم عمالًا، فإن هذا الغموض في موقفهم القانوني يجعل جميع عمال الخدمة المنزلية معرضين بصورة بالغة للانتهاكات وإساءة المعاملة، ويجرّدهم من وسائل الإنصاف ضد هذه الانتهاكات[48].

---

(46) حسام بهجت [وآخرون]، «مصر: حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: التقرير الموازي المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،» المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (نيسان/ أبريل 2007)، ص 4، <http://www.carim.org/public/polsoctexts/PS2EGY008_AR.pdf>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 2/ 5/ 2013).

(47) «المادة 41،» في: «الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: 158/ اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1990،» الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CMW.aspx>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 4/ 5/ 2013).

(48) بهجت [وآخرون]، ص 5.

وفقًا لقانون العمل، يعاني المهاجرون أيضًا التمييز تجاه المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة. فالأجانب الراغبون في الحصول على تصريح عمل في مصر مجبرون على الخضوع لفحص فيروس نقص المناعة البشري المسبب لمرض الإيدز، ويُرفض توظيفهم إن كانوا يحملون الفيروس. وينص القرار رقم 700 لسنة 2006 في شأن القواعد والإجراءات التنفيذية للترخيص بالعمل للأجانب، والصادر عن وزارة القوى العاملة والهجرة، أن على أرباب العمل الراغبين في استصدار تصريح عمل لعامل أجنبي أن يقدموا إلى مديرية القوى العاملة والهجرة في المنطقة التي تتبعها المنشأة شهادة تفيد خلو الأجنبي من مرض نقص المناعة، وتقديم الشهادة في المرة الأولى التي يقدم فيها طلبًا للحصول على تصريح عمل، وتجدد في كل مرة يغادر فيها الأجنبي البلاد. ويستمر نص المادة نفسها على النحو الآتي: «يُعفى من تلك الشهادة الأجانب المتزوجون من مصريين، وأبناؤهم الأجانب المقيمون في البلاد ولم يسبق لهم الخروج منها خلال العشر سنوات الأخيرة». وهذا كله يُعد خرقًا للقانون الدولي بحق حاملي الفيروس بالعمل وفقًا للمبادئ التوجيهية الدولية في شأن الإيدز، والصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للإيدز والمفوضية السامية لحقوق الإنسان[49].

ب- منع التمييز في مجال العمل

كان لمصر الأسبقية في تقرير حق المرأة في العمل والمساواة بين الرجل والمرأة في العمل والأجر. صادقت مصر الاتفاقية الدولية رقم 89 لسنة 1948 في شأن تنظيم عمل النساء ليلًا، والاتفاقية الدولية رقم 100 لسنة 1952 في شأن حماية الأمومة، والاتفاقية الدولية لإلغاء أشكال التمييز كلها ضد المرأة، التي تنص المادة (11) منها على التزام الدول الموقعة الاتفاقية اتخاذ الإجراءات والتدابير كلها للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل[50].

طبقًا لدستور عام 1971 والمواثيق الدولية، يحق للمرأة ممارسة العمل

(49) المصدر نفسه، ص 6-7.

(50) هناء محمد الحسيني [وآخرون]، «تقرير المرأة والرجل في مصر،» الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (القاهرة) (2011)، ص 5.

والتمتع بفرص التوظيف نفسها وحرية اختيار المهنة والمساواة في الترقي والأمن الوظيفي والتدريب والمساواة في الأجر والمزايا والحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، خصوصًا في حالة التقاعد والبطالة والعجز والشيخوخة، وحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو الوضع، والتمتع بنظام إجازات الولادة مدفوعة الأجر، مع ضمان عدم فقدان المرأة وظيفتها أو أقدميتها أو أي مكافأة إضافية[51].

قرر قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات الوظيفية والأجور والمرتبات، كما قرر بعض القواعد الخاصة بالمرأة[52]. ظهر ذلك في نصوص قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (47) لسنة 1978، والقانون رقم (48) لسنة 1987 الخاص بالعاملين في القطاع العام، والقانون رقم (137) لسنة 1981 في شأن العاملين في القطاع الخاص، وقانون رقم (12) لسنة 2003 الخاص بالعاملين المدنيين[53].

على الرغم من ذلك، تقف الأوضاع الثقافية عائقًا أمام تقدم المرأة في شغل بعض الوظائف، وتؤدي أحيانًا إلى التمييز بين النساء والرجال في بعض الوظائف، وتجبر هذه الأوضاع بعض النساء على ترك العمل، أو تقوم بالعمل بشكل جزئي لبعض الوقت، ما يؤدي إلى حرمانهن من فرص الترقي والتقدم[54]. ولم تحظ المرأة بنصيب من الوظائف القيادية التي تتحكم بصنع القرار[55]، ويظهر ذلك

---

(51) المصدر نفسه، ص 5.

(52) للمرأة حقوق خاصة عدّة يقرّرها قانون العاملين بالدولة، منها حقّها في إجازة من دون مرتّب لرعاية طفلها حتى ستة أعوام، التي عُدلت بعد ذلك حتى ثمانية عشر عامًا، وحقّها في إجازة وضع لمدة ثلاثة شهور بأجر كامل، وحقّها في أن ترخص لها جهة عملها، بناءً على طلبها، بالعمل نصف وقت أيام العمل الرسمية في مقابل نصف الأجر المستحق، ومنع تشغيل النساء من الثامنة مساءً وحتى السابعة صباحًا إلا استثناءً، ومنع تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحيًا أو أخلاقيًا أو الأعمال الشاقة، وحق المرأة في فترتي راحة، كل منهما نصف ساعة لإرضاع طفلها، وإلزام صاحب العمل في إنشاء دار حضانة لأطفال العاملات إذا كان عدد العاملات مئة أو أكثر. انظر: المصدر نفسه، ص 6.

(53) المصدر نفسه، ص 6.

(54) داليا عمارة، «تقرير الأرض: المرأة ما بين ظلم القانون ومباركة المجتمع،» مركز الأرض لحقوق الإنسان (القاهرة)، العدد 80 (أيار/ مايو 2010)، ص 41.

(55) ترى الباحثة أن من أمثلة الوظائف القيادية التي لم تحظَ بها المرأة المصرية أن تترشّح مثلًا لرئاسة الجمهورية أو أن تتولى وظيفة مُحافظ.

واضحًا في القطاع الخاص عن القطاع الحكومي، فلا يتجاوز نصيب المرأة 10 في المئة في المتوسط من المستويات العليا الرسمية. ويظهر ذلك في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، إذ لا يتجاوز نصيب المرأة 5 في المئة من مجمل المستويات والوظائف العليا والرسمية في الدولة[56].

ج- قانون منع الكراهية العنصرية

في عام 2006، وافق البرلمان المصري على تعديل لقانون العقوبات رقم (147) المادة (3)، وجرى بموجبه تجريم التحريض على التمييز ضد جماعات من الناس على أسس متعددة، بما في ذلك العرق والأصل[57]. إلا أنه في آذار/ مارس 2007، أدخلت الحكومة تعديلًا على الدستور يعطي الحكومة الحق في سن قانون لمكافحة الإرهاب يسمح لقوات الأمن أن تقبض على المشتبه بهم، وأن تعتقلهم وأن تفتشهم من دون إذن قضائي، وغير ذلك من السلطات واسعة النطاق. لذلك، كان من المتوقع أن يكون لهذا القانون أثر بالغ الضرر يطال جميع الأفراد الواقعين تحت سلطة القانون في مصر، بمن فيهم العمال المهاجرون[58].

كما تعرض العمال المهاجرون، الأفريقيون خصوصًا، في مصر لأشكال عدة من الكراهية العنصرية، تمثلت في مجموعة من الألفاظ أطلقت عليهم، توضح مدى التمييز والكراهية العنصرية اللذين تعرضوا لهما، كلفظ «سمارة»، ويعني أسود، الذي سمّي به المهاجرون من أفريقيا في مصر، إلى جانب تعرضهم للعنف البدني في الشوارع، مارسه ضدهم الأفراد العاديون ومسؤولو الأمن في مصر. عبّرت هذه التوجهات التمييزية عن فشل الحكومة في رفع مستوى الوعي وفي توفير المعلومات وتبديد الخرافات التي تحيط بالعمال المهاجرين في مصر، وفي توضيح الدور الاقتصادي الإيجابي الذي يؤدونه[59].

---

(56) عمارة، ص 46.

(57) بهجت [وآخرون]، ص 10.

(58) المصدر نفسه، ص 13.

(59) المصدر نفسه، ص 9.

يمكن الإشارة كذلك إلى مظاهر الكراهية العنصرية داخل المجتمع المصري التي ظهرت خلال حوادث 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005 مع اللاجئين السودانيين في مصر. فطبقًا للمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة الذي يتولى تحديد وضع اللاجئين في مصر، مُنحت صفة لاجئ لنحو 13.237 سودانيًا فقط في مصر حتى نهاية عام 2005، وهذا عدد ضئيل بالنسبة إلى عدد السودانيين المقيمين في مصر الذي تقدره الإحصاءات الحكومية بين مليونين و5 ملايين نسمة، من دون تحديد الوضع القانوني لهم[60]. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005، أجلت قوات الأمن بالقوة حوالى 1500 مهاجر ولاجئ سوداني كانوا معتصمين أمام مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وكانوا يطالبون منذ 29 أيلول/ سبتمبر 2005 بنقلهم إلى بلدان أخرى ضمن عدد من المطالب تتعلق بأحوال معيشتهم في مصر وسياسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجاه طالبي اللجوء من السودانيين. أحاط بهم وهاجمهم حوالى 2000 من رجال الشرطة في ساحة اعتصامهم، ولقي زهاء 27 فردًا مصرعهم، إذ استخدمت قوات الأمن معهم العنف العشوائي، إضافة إلى عدم ترك فرصة للمعتصمين للهرب حيث أُحيطوا من الجهات كلها مع عدم توفير أي خدمات صحية تقدم إلى المصابين، وأعقب ذلك قرار للنائب العام بإغلاق التحقيق في جرائم القتل التي حدثت، ولم تحاسب قوات الأمن التي شاركت في القتل في ذلك اليوم[61]، وتمتع رجال الأمن بحصانة عند انتهاكهم حقوق الإنسان، اعتمدوا في بقائها على حال الطوارئ المفروضة في مصر منذ عام 1981[62].

د- أهمية تصويت المواطن أو اقتراعه

تشير الإحصاءات إلى أن 11 في المئة فقط من الشباب في الفئة العمرية (18 -

---

(60) المصدر نفسه، ص 14.

(61) المصدر نفسه، ص 14-15.

انظر أيضًا: «أول إنجازات الحكومة الجديدة: مجزرة للاجئين السودانيين في ميدان مصطفى محمود،» مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب (30 كانون الأول/ ديسمبر 2005)، <https: // alnadeem.org/ar/node/216>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 14/ 6/ 2013).

(62) بهجت [وآخرون]، ص 13.

29 عامًا) يحملون بطاقة انتخابية، وتبلغ نسبة الذكور بينهم 15.9 في المئة، ونسبة الإناث 8 في المئة[63]. تعكس هذه النسبة عدم الاهتمام بالتصويت أو الاقتراع في أي من الاستفتاءات أو الانتخابات التي سبقت ثورة 25 يناير، ومتغيرات التمثيل الديمقراطي، كما سيتضح حين تناوله بوصفه أحد مجالات المواطنة الناشطة في المجتمع المصري.

هـ- أهمية تنمية رأي مستقل للمواطن

أشارت نتائج الدراسة التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في شأن القيم الاجتماعية للشباب إلى أن 48.9 في المئة من الشباب أكدوا أهمية حماية حرية التعبير عن الرأي، بنسبة 20 في المئة للذكور و72.3 في المئة للإناث. كما أظهرت النتائج تأكيد 62.5 في المئة من الشباب أهمية تأدية الأفراد دورًا أكبر في اتخاذ القرارات المصيرية، بنسبة 64.5 في المئة للذكور و60.9 في المئة للإناث[64].

و- أهمية أن يكون المواطن ناشطًا في منظمة تطوعية

بحسب التقرير الأول الصادر عن مرصد العمل الخيري في مصر، ترى 96.8 في المئة من الأسر المصرية أن العطاء الخيري مهم ويجب زيادته، وتؤكد 56.7 في المئة من هذه الأسر أهمية زيادة عدد الجمعيات الخيرية. وتسيطر الرغبة في التزود من الأعمال الخيرية على مُقدمي العطاء الخيري في المجتمع المصري، حيث إن 9 من بين كل 10 مُعطين في المجتمع عندهم النية في زيادة عطائهم الخيري في المستقبل[65]. إلا أن النتائج أظهرت عزوف الشباب المصري عن البحث عن فرص للعمل التطوعي، وأشارت الإحصاءات إلى أن 3 في المئة فقط، من 97.8 في المئة من الشباب الذين لم يشاركوا في أعمال تطوعية، حاولوا البحث عن فرصة للعمل التطوعي. وبالنظر إلى الجهات التي يتوجه إليها الشباب بحثًا عن

(63) أحمد [وآخرون]، ص 46.

(64) المصدر نفسه، ص 22-23.

(65) رمضان [وآخرون]، ص 60-61.

فرص عمل تطوعي، يتضح أن دور العبادة من مساجد وكنائس هي الملاذ الأول لهؤلاء الشباب بنسبة 60 في المئة، تليها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الهادفة للربح بنسبة 21.1 في المئة[66].

في نتائج الدراسة للقيم الاجتماعية للشباب، رد 46.1 في المئة من الشباب عدم مشاركتهم بالعمل التطوعي إلى ضيق الوقت، و40.8 في المئة إلى اهتمامهم بالبحث عن المال و28.8 في المئة إلى عدم معرفة أماكن التطوع، و17.7 في المئة إلى عدم إتاحة فرص العمل التطوعي. وكانت محدودية دور الإناث من ضمن الأسباب التي ذكرت (13.3 في المئة)، وحب الذات (7.6 في المئة)، والانطباع السيئ عن العمل التطوعي (3.4 في المئة). وهناك نسبة صغيرة (1 في المئة) متصلة بغياب الخبرة السابقة في مجال العمل التطوعي[67]. وتُظهر الإحصاءات فرقًا كبيرًا بين رأي الإناث والذكور في محدودية دور الإناث بوصفها سببًا من أسباب عدم مشاركتهن في العمل التطوعي؛ إذ بلغت نسبة الذكور ممن أكدوا هذا السبب 0.2 في المئة، بينما بلغت النسبة عند الإناث 23.9 في المئة[68].

ز- أهمية أن يكون المواطن ناشطًا سياسيًا

على الرغم من أن مشاركة الشباب في الحياة السياسية ومساهمتهم في التعبير عن قضاياهم غاية في الأهمية، وعلى الرغم من تمتع الشباب بحقوقهم السياسية كاملة طبقًا لدستور 1971 والقوانين المكملة له وقوانين مباشرة الحقوق السياسية، أشارت البيانات إلى إبداء الشباب رأيًا سلبيًا من المشاركة في العمل السياسي، والدليل ضعف الإقبال على الترشّح أو التصويت في الانتخابات على جميع المستويات، ومحدودية عدد الذين يناقشون الشؤون السياسية مع الأصدقاء، أو حتى الذين يعرفون ممثليهم في الحكومة، مرورًا بضعف المشاركة في العضوية بالأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال القنوات الشرعية، ما انعكس بدوره على ضعف قيم الانتماء والولاء عندهم[69].

---

(66) المصدر نفسه، ص 65-67.
(67) أحمد [وآخرون]، ص 46.
(68) المصدر نفسه، ص 20-21.
(69) المصدر نفسه، ص 28.

أشارت الإحصاءات إلى أن نسبة الشباب الذين يناقشون الشؤون السياسية مع أصدقائهم بلغت 43.5 في المئة من إجمالي عينة الشباب في الفئة (18-29 عامًا). بلغت نسبة الذكور 58.9 في المئة، ونسبة الإناث 31.5 في المئة[70]. ووفقًا لمستوى مناطق الإقامة، أعلى نسبة للشباب الذين يناقشون الشؤون السياسية مع أصدقائهم كانت في ريف الوجه البحري، وبلغت 31.9 في المئة، بينما بلغت النسبة في المحافظات الحضرية 20.7 في المئة. وسجّلت أقل نسبة في حضر الوجه البحري وبلغت 6.5 في المئة. أما النسب في باقي مناطق الإقامة فتقع بين النسبتين المذكورتين أعلاه، وينطبق هذا النمط على الذكور والإناث[71].

على الرغم من ذلك، تغيرت الخصائص الفكرية والعمرية والأيديولوجية للنخب السياسية التي كان من الممكن أن تقود حركة التغيير في المجتمع المصري قبل الثورة. فلم تعد النخب تتميز بكونها ذات أعمار تتراوح بين الأربعين والخمسين عامًا، أو أن يغلب عليها الانتماء إلى الطبقة الوسطى والذكورة والتعليم الجامعي والانتماء إلى المناطق الحضرية أو العواصم والمدن الكبرى، بل تألفت النخب من أفراد ينتمون إلى فئات عمرية أصغر، تتنوع خلفياتهم الطبقية والتعليمية والأيديولوجية وانتماءاتهم الجغرافية. فعلى سبيل المثال، كان صاحب الدعوة إلى إضراب 6 نيسان/ أبريل 2008 فتاة في منتصف عشرينياتها، لا تمتلك خبرة واسعة في العمل السياسي. كما قام شاب في العشرينيات ينتمي إلى أصول ريفية، بالتعاون مع زميل له، بفضح ممارسات الشرطة المصرية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، ونعني هنا صفحة كلنا خالد سعيد على موقع فيسبوك، وكانت لتلك الخطوة دورها الكبير في الدعوة إلى تظاهرات 25 يناير التي تطورت لتتحول ثورةً شاملة[72].

إن دراسة متغيرات القيم الديمقراطية داخل المجتمع المصري تؤدي إلى استخلاص الآتي:

(70) المصدر نفسه، ص 46.

(71) المصدر نفسه، ص 37-38.

(72) أمل حمادة، «25 كانون الثاني/ يناير 2011: القائد والفاعل والنظام،» في: **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، ص 97.

- على الرغم من وجود قوانين تضمن حقوق المهاجرين المصريين في الخارج بالتمتع بحقوقهم كاملة في التصويت، فإنهم لم يتمتعوا بهذا الحق قبل ثورة 25 يناير. وعلى الرغم من وجود قوانين تمنح العمال المهاجرين إلى مصر حقوقًا عدة، لم تكن هذه القوانين مُفعّلة، وعانى المهاجرون في مصر عدم تمتعهم بالحماية الكاملة، خصوصًا العاملين في الخدمة المنزلية، وفقًا لقانون العمل الذي لا يشملهم في نصوصه، إلى جانب حرمان مرضى نقص المناعة المكتسبة من الحق في العمل.

- على الرغم من تمتع المرأة بعدد من الحقوق، وفقًا للدستور وقوانين العمل في مصر، وإقرار قوانين خاصة بالمرأة نفسها تضمن حقوقها المختلفة التي لا يتمتع بها الذكور، فإنها تعاني التمييز في مجال العمل، خصوصًا في تولي مناصب قيادية أو العمل في وظائف معينة، وتحديدًا في القطاع الخاص وفي المناطق الريفية. وهذا مردود إلى عوامل ثقافية، أكثر من ردّه إلى عوامل تشريعية أو قانونية.

- عانى المجتمع المصري تفشي مظاهر الكراهية العنصرية، رسميًا وشعبيًا. إذ على الرغم من تجريم التمييز العنصري على أساس العرق أو الأصل، كان العاملون المهاجرون، على المستوى الرسمي للدولة، معرضين لانتهاك حقوقهم وفقًا لمواد الدستور. وظهر هذا الانتهاك بشكل واضح في تعرض اللاجئين السودانيين للعنف في فض اعتصامهم من الأجهزة الأمنية، اعتمادًا على حال الطوارئ التي كانت سائدة في المجتمع المصري منذ عام 1981. أما على المستوى الشعبي فتظهر صور التمييز والكراهية العنصرية تجاه الأفريقيين في وصفهم بصفات وسمات ترجع إلى عرقهم وأصلهم الأفريقي، ما يوضح الأوضاع الثقافية السائدة في المجتمع.

- لم يهتم المواطنون بشكل عام - والشباب بشكل خاص - بعملية الاقتراع أو التصويت في الاستفتاءات والانتخابات التي سبقت ثورة 25 يناير، ما يعكس فقدان قيمة الممارسة السياسية في المجتمع المصري، وفقدان الثقة في العملية الانتخابية بشكل عام.

- تشير الإحصاءات إلى اهتمام نصف الشباب المصري تقريبًا بتكوين رأي

مستقل عما يدور في المجتمع، وإلى أهمية حرية الرأي، على الرغم من التضييق الذي كان سائدًا في المجال العام في المجتمع المصري، والذي فرضه الأمن والسلطة السياسية.

- تشير البيانات إلى عزوف الشباب المصري عن العمل التطوعي بسبب انعدام ثقافة التطوع وعدم التوعية بأهميته. تنحصر أغلبية الأعمال التطوعية في نطاق المساجد والكنائس، ما يعكس أهمية الوازع الديني في توجيه الشباب نحو العمل التطوعي، وثقة الشباب في تلك الفترة في المؤسسات الدينية دون غيرها، وتركيزهم على الأعمال التطوعية الخيرية فحسب دون غيرها من صور التطوع الأخرى.

- لم يرَ المواطن المصري أهمية أن يكون ناشطًا سياسيًا قبل ثورة 25 يناير، خصوصًا فئة الشباب، وهذا ما ظهر في ضعف الإقبال على التصويت أو الترشيح في الانتخابات، وانخفاض نسب من يناقشون أصدقاءهم في الشؤون السياسية، أو من يستطيعون التعرف إلى ممثليهم في الحكومة، إضافة إلى ضعف المشاركة في عضوية الأحزاب السياسية. على الرغم من ذلك، بدأت إعادة تشكيل النخب السياسية في المجتمع المصري في تلك الفترة، حيث بدأ ظهور عدد من الشباب الذي يقود التظاهرات، واختلف المستوى التعليمي والنطاق الجغرافي لإقامة هؤلاء الشباب، وظهر دور الإناث، ما يعكس بدايات ظهور المواطنة الناشطة في المجتمع المصري.

4- التمثيل الديمقراطي (الديمقراطية النيابية)

تُعد الحياة السياسية أحد أبعاد المواطنة الناشطة، ويُعد التمثيل الديمقراطي أو المشاركة النيابية أحد جوانب الحياة السياسية. والتمثيل الديمقراطي أحد وجوه المشاركة التقليدية في المجتمع، حيث يقوم بعض الممثلين المنتخبين باتخاذ قرارات ترتبط بالجماعة أو بالأفراد[73].

(73) Hoskins and Mascherini, p. 467.

أ- الانخراط في الأحزاب السياسية

شهد المجتمع المصري حالًا من الركود العام سيطرت على الحياة الحزبية. شهدت مصر محاولات عدة للخروج من هذه الحال بالسعي نحو إنشاء أحزاب جديدة. وصل عدد الأحزاب السياسية في مصر في بداية عام 2011 إلى 26 حزبًا سياسيًا[74]، لكن افتقدت الأحزاب السياسية القواعد الجماهيرية فلم يكن لأي حزب سياسي في مصر وجود حقيقي في الشارع، بل تناقص عدد أعضاء الأحزاب باستمرار، ما أدى إلى عجز هذه الأحزاب عن أداء دورها، وتعبئة الرأي العام من أجل التحول الديمقراطي[75].

مشاركة أي حزب سياسي في انتخابات مجلس الشعب مؤشر على حضوره السياسي في المجتمع. تشير البيانات إلى أنه في عام 2005، أوصل أربعة أحزاب سياسية نوابًا إلى البرلمان بإجمالي عدد 12 نائبًا، أي بنسبة 2.7 في المئة من إجمالي أعضاء المجلس، إضافة إلى الحزب الوطني الحاكم (سابقًا). أما في انتخابات 2010 البرلمانية، فلم تحظ الأحزاب السياسية بعدد كبير من النواب في البرلمان، بل انسحبت من الانتخابات بسبب تزوير إرادة الناخبين في العملية الانتخابية[76].

ب- الإقبال على التصويت

شكلت أزمة المشاركة السياسية[77] أبرز القضايا في الحياة السياسية في

(74) البحيري، ص 4.

(75) المصدر نفسه، ص 12.

(76) المصدر نفسه، ص 4.

(77) تُعرّف دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها: «الأنشطة الطوعية التي تُمكن أفراد المجتمع من اختيار الحكام، وصياغة السياسة العامة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بمعنى اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي». كما تعرف بأنها «نشاط اختياري يهدف إلى التأثير على اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي أو القومي، سواء كان هذا النشاط ناجحًا أم غير ناجح، منظمًا أم غير منظم، مستمرًا أم مؤقتًا». كما تعرف أيضًا بأنها «الأنشطة القانونية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير على اختيار المسؤولين أو الأعمال التي يقومون بها». انظر: إسلام حجازي، «قراءة في توجهات قطاع من الشباب الجامعي تجاه حقوق المواطنة والمشاركة السياسية،» =

المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير، لارتباطها بعملية التحول الديمقراطي. شهدت الساحة السياسية المصرية حراكًا من خلال بعض الحوادث السياسية المحورية، كالاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدستور، والانتخابات الرئاسية التعددية الأولى بالانتخاب العام المباشر بين أكثر من مرشح، والانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر 2005. إلا أن السمة الأساس التي كانت سائدة في هذه الحوادث تتمثل في عزوف المواطنين عن المشاركة فيها، فلم يتجاوز عدد من شارك بصوته في الانتخابات التشريعية 6 ملايين ناخب من عدد المقيدين في الجداول الانتخابية وعددهم 32 مليونًا، يشكلون نسبة 70 في المئة من 45 مليون نسمة تجاوزوا الثامنة عشرة وحقّ لهم الانتخاب، بمعنى أن نسبة المشاركة الفعلية لم تتجاوز 13 في المئة من القوة التصويتية في المجتمع المصري[78].

ج- مشاركة المرأة في البرلمان

مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة ملحة لتتم الممارسة الديمقراطية. يُعد تمثيل المرأة في الأجهزة النيابية والتشريعية أحد المتغيرات الدالة على فاعلية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإحدى الوسائل التي يمكن من خلالها التأكد من مدى انفتاح وتغير الثقافة السياسية للمواطنين من حيث القبول بانتخاب المرأة ممثلة لهم في المجالس النيابية[79].

= المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (القاهرة)، سلسلة قضايا (2010)، ص 7، <http://www.academia.edu/5774229/>.

كما تعرف المشاركة السياسية - أيضًا - بأنها: «السلوك المباشر وغير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دورًا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة بأن يؤثر في صنع القرارات، وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها. وعملية المشاركة السياسية يمكن التعبير عنها من خلال القنوات الرسمية بالنقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، كذلك القيد في جداول الانتخابات والترشيح فيها والإدلاء بالأصوات في انتخابات المجالس المحلية والنيابية». انظر: الحسيني [وآخرون]، ص 166.

(78) حجازي، ص 6.

(79) الحسيني [وآخرون]، ص 166.

شهد النظام الانتخابي في مصر تغيرات جذرية أثرت بشكل مباشر في نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية. كان ثمة تباين في تمثيل المرأة منذ حصولها على حقوقها السياسية ودخولها البرلمان بموجب دستور 1956 وحتى مجلس 2010، لكن هذا التمثيل اتسم في المجمل بالهامشية[80]؛ فالمشاركة السياسية للمرأة في مصر تتركز على بُعدين أساسيين: يتعلق الأول بالإطارين الدستوري والقانوني، والثاني بالبعدين الثقافي والاجتماعي والمناخ السياسي. يتقدم البعد الأول في المجتمع المصري على الثاني كثيرًا؛ إذ يُقر الدستور والقوانين حق المرأة في المشاركة، لكن يُنكر البعد الثاني ذلك ويستهجنه، مركّزًا على قدرة الرجال على ممارسة العمل السياسي باختلاف مستوياته واتجاهاته، وهي قناعة موجودة في المجتمع كله، حتى لدى النساء أنفسهن. وهنا تظهر الفجوة بين ما يقره الدستور والقوانين، والممارسة الفعلية[81].

تشير إحصاءات تمثيل المرأة في عام 2005 إلى ترشح 127 سيدة إلى انتخابات مجلس الشعب، فازت منهن 4، وعيّن 3، فأصبحن 7 نائبات، استقالت إحداهن فصرن 6 نائبات في المجلس[82]. وبالتالي، بلغت نسبة تمثيل المرأة في الدورة البرلمانية 2005-2010 في مجلس الشعب 1.8 في المئة، وهي النسبة التي حثّت قادة حزبيين وسياسيين ومنظمات حقوقية ونسائية على إعادة المطالبة بدعم النساء في المنافسة الانتخابية. لذلك، شهد عام 2009 اتخاذ خطوات من أجل تحقيق تمثيل أكبر للمرأة في البرلمان، فصدر قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (38) لسنة 1972 في شأن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وإضافة 64 مقعدًا بالبرلمان حدًا أدنى لتمثيل المرأة في مجلس الشعب، يقتصر الترشيح فيها على المرأة فحسب ولمدة فصلين تشريعيين متتاليين (10 سنوات)، وطبق في انتخابات 2010، وهو القانون الذي عرف بـ «كوتة المرأة»، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في مجلس الشعب في دورة 2010 إلى

(80) المصدر نفسه، ص 168.

(81) عمارة، ص 38.

(82) المصدر نفسه، ص 32.

حوالى 12.7 في المئة من إجمالي الأعضاء[83]. أما عن مشاركة المرأة في مجلس الشورى - الجناح الثاني للبرلمان المصري - فلم يكن أفضل حالًا[84]، فوصلت نسبة تمثيل المرأة فيه عام 2005 إلى 5.7 في المئة[85]، ثم إلى 7.9 في المئة في عام 2007، ولم يتغير الأمر كثيرًا في انتخابات التجديد النصفي للمجلس التي جرت عام 2010، حين بلغت نسبتهن 8 في المئة[86].

هذه الإحصاءات مهمة جدًا لكن المشكلة الحقيقية تتجاوزها. فعند تناول ضعف تمثيل المرأة في البرلمان، يجب التركيز على كيفية الوصول أيضًا وليس عدد الواصلات إلى اللجنة النيابية فحسب. فالمرأة في تلك الفترة كانت جزءًا من «الديكور» الديمقراطي في البرلمان، حيث كانت أغلبيتهن من الحزب الوطني الحاكم، وكن يتميزن بضعف الأداء البرلماني بشكل عام[87].

من خلال ما سبق تناوله في شأن متغيرات التمثيل الديمقراطي داخل المجتمع المصري، تتضح النقاط الآتية:

- لم يشهد المجتمع المصري حياةً حزبية فاعلة بسبب هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي السابق على العمل السياسي، وعجز الأحزاب السياسية المختلفة عن الوصول إلى المواطنين وكسب تأييدهم بسبب القيود التي كانت مفروضة في إنشاء الأحزاب السياسية وفي العمل السياسي للأحزاب السياسية التي كانت موجودة صوريًا من دون أي تأثير في المجتمع المصري.

- يدل عزوف المواطنين عن المشاركة بالتصويت في الاستفتاءات والانتخابات التي شهدها المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير، على أزمة ثقة بين

(83) الحسيني [وآخرون]، ص 169. للمزيد، انظر: «تقرير: هل للمرأة المصرية دور فعّال في الحياة السياسية؟،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة)، تقارير معلوماتية، العدد 33 (أيلول/ سبتمبر 2009)، ص 6.

(84) الحسيني [وآخرون]، ص 170.

(85) عمارة، ص 32.

(86) الحسيني [وآخرون]، ص 170.

(87) عمارة، ص 38.

المواطن والقائمين على العملية الانتخابية، وعلى قناعة المواطنين بعدم القدرة على التغيير بالطرائق السياسية التقليدية المتمثلة في الانتخابات الرئاسية.

- على الرغم من وجود إطار تشريعي وقانوني يدعم مشاركة المرأة في البرلمان، إلا أن الإطار الثقافي السائد حال دون مشاركتها الفاعلة، حيث يسود الاعتقاد بجدارة الذكور في المشاركة في البرلمان أكثر من الإناث. كما كان نجاح المرأة في البرلمان قبل الثورة نجاحًا صوريًا اتخذته السلطة السياسية الحاكمة في ذلك الوقت وسيلة لتحسين الصورة الكلية للحياة السياسية في مصر.

ثانيًا: تداعيات ثورة 25 يناير على أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري

كان لثورة 25 يناير جملة تداعيات على أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري، ظهرت بشكل أوضح في مجال الاحتجاج والتغير الاجتماعي، خصوصًا في متغيرات المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات، وفي بعض متغيرات مجال القيم الديمقراطية ومجال التمثيل الديمقراطي. لم تظهر تداعيات الثورة بشكل أوضح في باقي متغيرات المواطنة الناشطة، المتمثلة في مجال الحياة المجتمعية كالانخراط في منظمات المجتمع المدني أو النقابات إلا في ما تضمنته مواد دستور 2012 من حيث الحق في الاشتراك في تلك المنظمات، وحرية تلك المنظمات في العمل داخل المجتمع المصري، وكانت تداعيات الثورة في الجانب السياسي أكثر وضوحًا.

1- الاحتجاج والتغير الاجتماعي

أ- العمل مع المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني)

بعد ثورة 25 يناير، سنحت للمواطنين فرص عمل مع مؤسسات غير حكومية، وانخراط في منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات النقابية، من خلال المادة (52) من دستور 2012 التي نصّت على أن: «حرية إنشاء النقابات والاتحادات والتعاونيات مكفولة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتقوم على

أساس ديمقراطي، وتمارس نشاطها بحرية، وتشارك في خدمة المجتمع، وفي رفع مستوى الكفاءة بين أعضائها، والدفاع عن حقوقهم...»[88].

ب- المشاركة في الاحتجاجات والتظاهرات

كان من أشد تداعيات ثورة 25 يناير وضوحًا مشاركة المواطنين في الاحتجاجات والتظاهرات التي استمرت بعد الانتخابات الرئاسية وإصدار الدستور في عام 2012، حتى حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013 التي انتهت بعزل الرئيس محمد مرسي في تموز/ يوليو 2013، للمطالبة بما نادت به الثورة من أهداف: تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، ما يعزز المواطنة الناشطة في المجتمع المصري. كان للضغط الشعبي في أثناء الثورة أثره في عودة خدمات الاتصال المختلفة مرة أخرى[89]، بعد أن قطعتها السلطة السياسة في أثناء الثورة لتُحكم سيطرتها على الدعوات إلى التظاهرات في حينه.

بعد الثورة، سعى المواطنون إلى إطاحة كل ما يجسد أنماط ممارسات السلطة التي مارسها النظام السابق، فانتقلت الثورة إلى المصانع والجامعات والهيئات الخاصة للتخلص من بقايا النظام السابق، وللقضاء على هذه النوعية من أنماط ممارسة السلطة والهيمنة. كما شهد المجتمع عددًا من الاحتجاجات على أوضاع اجتماعية غير مقبولة[90]، واستمرار المتظاهرين على موقفهم وإيمانهم بقدرتهم على تغيير الواقع الاجتماعي، وتعزيز المواطنة الناشطة عندهم. ظهر هذا جليًا في استمرار الضغط على السلطة السياسية الحاكمة في تلك الفترة لتحقيق المطالبه[91]. وفي 8 آذار/ مارس 2011، قامت تظاهرات نسائية ضد التحرش

(88) انظر المادة 52، من دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012.

(89) للمزيد انظر: «تصريحات الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عمرو بدوي محمود،» في: «ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق في شأن الحوادث التي واكبت ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011،» في: «وثائق الثورات العربية لعام 2011،» السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 187 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 27.

(90) علي الرجّال، «ثورة على نمط الثورات.. محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها،» في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، ص 77.

(91) كان للتظاهرات التي قام بها المواطنون دور رئيس في تغيير حكومة أحمد شفيق - على =

وسوء أوضاع المرأة، مطالبة بحريتها وتحررها من المجتمع الذكوري، وإعادة النظر في وضعها في المجتمع ودورها فيه[92]. وفي 22 نيسان/ أبريل 2011، قامت تظاهرات في الإسكندرية في يوم «جمعة الرفض» احتجاجًا على تعيين عاصم سالم محافظًا للمدينة، وسلم المتظاهرون احتجاجًا رسميًا إلى الحاكم العسكري في المحافظة، كما رفعوا شعارات: «لا لتعيين الفاسدين»، «الشعب يريد انتخاب المحافظين»، «لا لمحافظ من أتباع الفساد والحزب الوطني»، «لا لمحافظ عمره 80 سنة»، «لا لمحافظ زَوّر انتخابات الاتحادات الطلابية». وقرر رئيس الوزراء في 25 نيسان/ أبريل 2011 تجميد نشاط المحافظ في أثر احتجاجات شعبية تطالب بإقالته[93].

ظهر تعزيز المواطنة الناشطة في المجتمع المصري بشكل واضح في إعادة تشكيل بيئة المواطنين في 7 تموز/ يوليو 2011، بعد قرار الإفراج عن الضباط المتهمين بقتل الثوار في السويس، وقرارات الإفراج عن الوزراء المتهمين في قضايا أموال عامة وفساد، فانطلقت التظاهرات مرة أخرى في القاهرة والإسكندرية والسويس[94]. وظهرت أيضًا في 14 أيلول/ سبتمبر 2011 مع إعلان 21 حركة وتيارًا سياسيًا مسؤوليتها عن اقتحام السفارة الإسرائيلية، مؤكدة في بيان لها أن الشعب المصري والحركات السياسية «قرروا استرداد جزءٍ من هيبة الدولة وكرامة المواطن باقتحام السفارة الإسرائيلية وطرد السفير والبعثة الدبلوماسية، والإعلان أن زمن الهزيمة والانكسار قد ولّى»[95].

= اعتبار أنه أحد رموز النظام السابق على الثورة - وتعيين عصام شرف رئيسًا للوزراء بدلًا منه تحت ضغط من المواطنين. انظر: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الرسالة رقم (26)،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (3/ 3/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=196257663727824&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الصفحة بتاريخ 24/ 5/ 2013).

(92) الرجّال، ص 77.

(93) يوميات ثورة 25 يناير- مصر، في: «وثائق الثورة المصرية،» السياسة الدولية، العدد 187 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 51-52.

(94) المصدر نفسه، ص 54.

(95) المصدر نفسه، ص 57.

رصدت غرفة الأزمات في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الاحتجاجات في العام الأول بعد الثورة، فوجدتها منوعة بين سياسية وفئوية. بلغ متوسط عدد الاحتجاجات الشهرية خلال الفترة من آذار/ مارس إلى كانون الأول/ ديسمبر 146 احتجاجًا شهريًا، بلغت أقصاها في أيار/ مايو 2011، لتصل إلى 235 احتجاجًا، في حين بلغت أدناها في تشرين الثاني/ نوفمبر لتصل إلى 52 احتجاجًا. استحوذت محافظة القاهرة على النصيب الأكبر من عدد الاحتجاجات، فبلغ متوسط عددها الشهري بين آذار/ مارس وكانون الأول/ ديسمبر 2011 نحو 55 احتجاجًا، تليها محافظة بني سويف بمتوسط شهري بلغ 15 احتجاجًا، ثم محافظتي السويس والغربية بمتوسط شهري بلغ 13 احتجاجًا لكل منهما. وإشارة إلى الاحتجاجات العمالية (الامتناع عن العمل الذي لا يرقى إلى الإضراب المنظم) التي شهدها المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، بلغت 335 حالة احتجاج بين كانون الثاني/ يناير وكانون الأول/ ديسمبر 2011. وبلغ إجمالي عدد حالات الإضراب عن العمل 200 حالة، منها 186 حالة في منشآت القطاع الخاص، و14 في منشآت قطاع الأعمال العام. كما بلغ إجمالي عدد حالات الاعتصام في مقر العمل بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية 135 حالة، منها 123 حالة في القطاع الخاص، و12 حالة في منشآت قطاع الأعمال العام[96].

حتى الثلث الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2012، ارتفع عدد الاحتجاجات بشكل غير مسبوق وزاد على 3817 احتجاجًا، شاركت فيها فئات الشعب المصري جميعها. وأشارت الإحصاءات إلى أن القطاع الحكومي جاء في المرتبة الأولى من حيث عدد الاحتجاجات (1381 احتجاجًا)، ثم احتجاجات الأهالي (1205 احتجاجات)، ثم القطاع الخاص (410 احتجاجات)، بينما شهد قطاع الأعمال 222 حالة احتجاج، وقام أصحاب الأعمال الحرة بـ 204 احتجاجات، إلى جانب فئات أخرى مختلفة احتجت هذا العام[97].

---

(96) «ثورة 25 يناير في عام: تقارير معلوماتية،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة)، العدد 61 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 13.

(97) «الاحتجاجات الاجتماعية في 2012: صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع،» المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (31 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، <http://ecesr.org =

ارتفع معدل الاحتجاجات أكثر من الضعف في النصف الثاني من عام 2012، متزامنًا مع عهد الرئيس محمد مرسي. فتطورت أعداد الاحتجاجات من 185 احتجاجًا في كانون الثاني/ يناير، و119 احتجاجًا في شباط/ فبراير، و170 في آذار/ مارس، و270 في نيسان/ أبريل، و206 في أيار/ مايو، و157 في حزيران/ يونيو، إلى 566 احتجاجًا في تموز/ يوليو، و410 احتجاجات في آب/ أغسطس، و615 في أيلول/ سبتمبر، و507 في تشرين الأول/ أكتوبر، و508 في تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي الثلث الأول من كانون الأول/ ديسمبر رصد المركز 104 احتجاجات[98]. صاحب ذلك عدم انتظام عجلة الإنتاج بفعل الثورة، تجلى في حالات الاضطراب الأمني والاحتجاجات والتظاهرات الفئوية والمطالب والاعتصامات العمالية[99].

تنوعت أساليب الاحتجاج للضغط من أجل تحقيق المطالب المختلفة. إذ رصد المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية 851 وقفة احتجاجية، و561 حالة قطع طرق، و558 حالة تظاهر، و514 إضرابًا عن العمل، و500 حالة اعتصام، و163 حالة تجمهر، و135 حالة إضراب على الطعام، و64 حالة اقتحام مكتب مسؤول، و140 مسيرة، و30 حالة احتجاز مسؤول داخل مكتبه، و26 حالة إغلاق مقرات حكومية، و13 حالة إضراب عن الدراسة، و13 محاولة انتحار. وجاءت أشكال أخرى كثيرة للاحتجاج مثل خلع الملابس، الامتناع عن دفع فاتورة الكهرباء، قطع المياه عن المدينة، الاستقالة من العمل، الإضراب عن تناول الدواء... وغيرها من أشكال الاحتجاج للمطالبة بالحق في الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. عمّت الاحتجاجات جميع محافظات مصر، وحلت القاهرة في المرتبة الأولى (684 احتجاجًا)، والغربية (282 احتجاجًا)، والإسكندرية (233 احتجاجًا)، يليها باقي المحافظات[100].

= /2012/12/31/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%ac%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-2012-%d8%b5%d8%b1%d8%ae%d8%a9-%d8%b4%d8%b9%d8%a8-%d8%b6%d8%af/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 10/ 4/ 2013).

(98) المصدر نفسه.

(99) «ثورة 25 يناير في عام: تقارير معلوماتية،» ص 8.

(100) «الاحتجاجات الاجتماعية في 2012: صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع».

ظهر الاتجاه نحو تعزيز المواطنة الناشطة على المستوى الرسمي للدولة أيضًا عند كتابة دستور 2012، إذ نصت المادة (50) على: «للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية غير حاملين سلاحًا، ويكون ذلك بناءً على إخطار ينظمه القانون، وحق الاجتماعات الخاصة مكفول دون إخطار، ولا يجوز لرجال الأمن حضورها أو التنصت عليها»[101]، وهذا ما لم يكن متاحًا للمواطنين قبل الثورة.

ج- الانخراط في منظمات حقوق الإنسان

بعد ثورة 25 يناير وفي أثناء الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم، عرف المجتمع المصري تضييقًا على منظمات المجتمع المدني، ومنها منظمات حقوق الإنسان. وشهدت تلك الفترة - وفقًا لتقرير مركز كارتر[102]- تحقيقات ومحاكمات لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية[103]. وهذا يعكس حالة حقوق الإنسان التي انتُهكت في تلك الفترة.

إن قراءة مستفيضة لتداعيات ثورة 25 يناير على متغيرات الاحتجاج والتغير الاجتماعي تفضي إلى الخلاصات الآتية:

- كان من تداعيات ثورة 25 يناير التأكيد في دستور 2012 على الحق في إنشاء منظمات المجتمع المدني المختلفة والنقابات وحرية عملها داخل المجتمع.

---

(101) انظر: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012، المادة 50.

(102) يُعَدّ مركز كارتر من بين 40 من المنظمات غير الحكومية الدولية التي صادقت إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات. وتتعهّد هذه المنظمات بضمان الالتزام بالنزاهة والشفافية في بعثاتها لمراقبة الانتخابات، وقام مركز كارتر بمتابعة انتخابات مجلسي الشعب والشورى طبقًا لإعلان المبادئ، كما قام بتقويم العملية الانتخابية طبقًا للقوانين المصرية والتزامات مصر الدولية. انظر: **التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر، 2011-2012** (أطلانطا: مركز كارتر، 2012)، ص 13، <https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/egypt-2011-2012-final-rpt-arabic.pdf>.

(103) المصدر نفسه، ص 18.

- تمثل صور الاحتجاج المختلفة وعدد التظاهرات والاعتصامات التي شهدها المجتمع المصري بعد قيام الثورة أشد متغيرات المواطنة الناشطة وضوحًا. وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات لم تكن جديدة على المجتمع، فإن اتساع نطاقها وإزالتها حاجز الخوف وشمولها فئات كثيرة في المجتمع وتعدد أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشمولها المجال العام الواقعي لا الافتراضي وحده، عوامل تركت أثرها الكبير داخل المجتمع، تصُب في مصلحة المواطنين من خلال استجابة السلطة لبعض تلك المطالب، وإقرار دستور 2012 الحق في التظاهر والاحتجاج، ما أدى إلى تعدد مظاهر الاحتجاج في المجتمع المصري في تلك الفترة، من دون تجريمها.

- تشير البيانات إلى التأثير السلبي للاحتجاجات والمظاهرات المتعددة التي شهدها المجتمع المصري في الأوضاع الاقتصادية، إذ طالبت بتحسين الأجور في وقت مُنيت فيه قطاعات خدمية وسياحية عدة بخسائر اقتصادية بسبب الانفلات الأمني الذي حدث في أثناء الثورة وبعدها، والذي أدى بدوره إلى تراجع الاستثمارات وانخفاض الدخل الناتج من السياحة، ما أثّر سلبًا في المستوى الاقتصادي بشكل عام.

- شهد المجتمع المصري في أثناء الفترة الانتقالية الأولى تضييقًا على عمل منظمات حقوق الإنسان ومحاكمةً لبعض العاملين فيها، ما يعكس مدى التضييق والانتهاكات التي تعرض لها المواطنون في تلك الفترة.

2- الحياة المجتمعية

أ- المساعدة غير المنظمة في المجتمع (العمل الخيري)

كان لثورة 25 يناير تداعيات على مستوى المساعدة غير المنظمة داخل المجتمع المصري. أشارت الدراسة التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في شأن القيم الاجتماعية للشباب إلى أن نسبة الشباب المستمرين في المشاركة في العمل التطوعي بلغت 34.7 في المئة في الفئتين العمريتين (15-19

عامًا) و(20–24 عامًا)، و30.6 في المئة في الفئة العمرية (25–29 عامًا)[104].

ب- الانخراط في المنظمات الدينية والرياضية والثقافية والترفيهية ومنظمات الأعمال والمنظمات الاجتماعية

شهد المجتمع المصري من بعض مظاهر الحرية في إنشاء المنظمات الدينية والثقافية والترفيهية والاجتماعية المختلفة، وممارسة عملها، والانضمام إليها من دون ملاحقات أمنية، خلافًا لما كان يحدث قبل ثورة 25 يناير، وذلك وفقًا للمادة (51) من دستور 2012 التي نصت على: «للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأحزاب بمجرد الإخطار، وتمارس نشاطها بحرية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية...»[105]. لكن نتائج المؤشر العربي تشير إلى أن 96 في المئة من المواطنين لا ينتسبون إلى هيئات أو جمعيات مدنية وأهلية تطوعية[106].

تفضي قراءة متغيرات الحياة المجتمعية إلى أن عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة المجتمعية وعن الانضواء في منظمات المساعدات الاجتماعية والمنظمات الثقافية والدينية المختلفة يعكس عجز تلك المنظمات في توعية المواطنين – خصوصًا الشباب – بأهمية الاشتراك في نشاطها.

3- القيم الديمقراطية

أ- حقوق المهاجرين

كان من أبرز تداعيات ثورة 25 يناير إقرار حق المهاجرين المصريين في الخارج بالتصويت في الاستفتاءات والانتخابات المختلفة. إذ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أثناء الفترة الانتقالية الأولى مرسومًا بقانون رقم

(104) أحمد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 47.

(105) انظر: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012، المادة 51.

(106) «المؤشر العربي، 2012–2013،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (حزيران/يونيو 2013)، ص139، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

(130) لسنة 2011 في شأن تصويت المصريين المقيمين في الخارج، في الانتخابات العامة والاستفتاء[107]، حيث سُمح لهم بمقتضى هذا القانون المشاركة في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات في الدول المقيمين فيها.

كما نصت المادة (56) من دستور 2012 على الآتي: «ترعى الدولة مصالح المصريين المقيمين بالخارج وتحميهم وتكفل حقوقهم وحرياتهم وتعينهم على أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع المصري، وتشجع إسهامهم في تنمية الوطن. وينظم القانون مشاركاتهم في الانتخابات والاستفتاءات»[108].

ب- منع التمييز في مجال العمل

كان من تداعيات ثورة 25 يناير تأكيد منع التمييز في مجال العمل. إذ نصّ المبدأ الخامس في ديباجة دستور 2012 بعد الثورة على مبدأ «المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع، مواطنين ومواطنات، فلا تمييز، ولا وساطة، ولا محاباة في الحقوق والواجبات»[109].

ج- أهمية تصويت أو اقتراع المواطن

حرصت السلطة السياسة الحاكمة في مصر في أثناء الفترة الانتقالية الأولى وبعد انتخابات عام 2012 الرئاسية على تأكيد أهمية تصويت المواطنين، سواءً في الانتخابات البرلمانية (مجلسي الشعب والشورى) أم في الاستفتاءات المختلفة التي شهدها المجتمع المصري بعد الثورة. وظهر ذلك في تنفيذ عدد من الإصلاحات قبل الانتخابات البرلمانية في عامي 2011 و2012؛ فأُقرّ الإشراف القضائي على الانتخابات، وتوسيع مهمات مسؤوليته لتشمل عمليات الفرز والعد. أما تسجيل الناخبين الذي زعم أنه كان مصدرًا لتزوير الانتخابات

---

(107) انظر: «مرسوم بقانون رقم 130 لسنة 2011 بشأن تصويت المصريين المقيمين بالخارج في الانتخابات العامة والاستفتاء،» الأهرام الرقمي (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=707002&eid=5358>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 18/ 7/ 2013).

(108) انظر: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012، المادة 56.

(109) انظر: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012، الديباجة.

قبل ثورة، فاستبدل بقاعدة بيانات الناخبين المستخرجة من قاعدة بيانات الرقم القومي التي خضعت هي الأخرى للإشراف القضائي. وعدّل قانون مجلس الشعب رقم (38) لسنة 1972 وتعديلاته، وقانون مجلس الشورى رقم (120) لسنة 1980 وتعديلاته، وعدد من التغييرات في النظام الانتخابي. ومع تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة الموقتة في مصر خلال المرحلة الانتقالية الأولى، صار الجيش الضامن الرئيس لأمن الانتخابات، ليؤدي بذلك الدور التقليدي الذي كانت تؤديه الشرطة[110]. كما نص القانون على معاقبة الممتنع عن التصويت في انتخابات مجلسي الشعب والشورى بغرامة مالية تصل إلى 500 جنيه مصري، مع الأخذ في الاعتبار جولات الإعادة في انتخابات المجلسين. فالناخب الذي له حق التصويت ولم يشارك في الانتخابات البرلمانية من دون عذر يدفع ما يصل إلى 2000 جنيه مصري، أي نحو 13.8 في المئة من متوسط الدخل[111].

ظهر تأكيد أهمية تصويت المواطن أيضًا في نص تضمنه دستور 2012؛ حيث نصت المادة (55) على أن: «مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح، وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق. وتلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب، متى توافرت فيه شروط الناخب. وتكفل الدولة سلامة الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها، وتدخل أجهزتها بالتأثير في شيء من ذلك جريمة يعاقب عليها القانون»[112].

د- أهمية تنمية رأي مستقل للمواطن

كان لتجديد العمل بقانون الطوارئ في أيلول/ سبتمبر 2011، في أثناء الفترة الانتقالية الأولى بعد ثورة 25 يناير، تداعياته على حرية الرأي والتعبير.

(110) التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر، 2011-2012، ص 16.

(111) المصدر نفسه، ص 21.

(112) انظر: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012.

إذ جرت محاكمة نحو 12 ألف مدني أمام المحاكم العسكرية، ما أدى إلى الحد من حرية التعبير عن الرأي لدى المواطنين[113]. وأظهرت نتائج المؤشر العربي في عامي 2012 و2013 مدى اهتمام المواطنين بتنمية رأي مستقل، إذ أشار نحو 93 في المئة من المستبينين إلى أهمية توافر حرية التعبير عن الرأي في المجتمع[114].

هـ- أهمية أن يكون المواطن ناشطًا في منظمة تطوعية

وفقًا لنتائج المؤشر العربي، أشار 80 في المئة من المستبينين إلى أهمية أن تتوافر حرية التجمع والتنظيم (الانتساب إلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمشاركة في التظاهرات[115])، الأمر الذي يعكس اهتمام المواطنين بالمشاركة في المنظمات التطوعية المختلفة.

و- أهمية أن يكون المواطن ناشطًا سياسيًا

كان من تداعيات ثورة 25 يناير ظهور عدد كبير من المواطنين الناشطين سياسيًا، سواء بالمشاركة أم بمتابعة الأوضاع السياسية داخل المجتمع. فمن خلال استطلاع رأي قام به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في آب/ أغسطس 2011 في شأن اهتمام المواطنين بالسياسة مقارنة بفترة ماقبل الثورة، أشار 53 في المئة من المواطنين إلى ارتفاع منسوب اهتمامهم بالسياسة في مقابل 14 في المئة لا يهتمون بالسياسة، في حين أشار 3 في المئة إلى أن اهتمامهم بالسياسة قل عن فترة ماقبل الثورة، أما الباقي فتوزع بين استقرار في منسوب الاهتمام بالسياسة وعدم تحديد موقف منها[116]. كما تبين نتائج المؤشر العربي في شأن الاهتمام بالشؤون السياسية مدى أهمية أن يكون المواطن ناشطًا سياسيًا؛ إذ أشارت النتائج

---

(113) التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر، 2011-2012، ص 18-19.

(114) «المؤشر العربي، 2012-2013،» ص 87.

(115) المصدر نفسه، ص 88.

(116) «ثورة 25 يناير في عام: تقارير معلوماتية،» ص 5.

إلى أن 65 في المئة أشاروا إلى أنهم مهتمون/ مهتمون جدًا بالشؤون السياسية، و25 في المئة مهتمون قليلًا[117].

من خلال قراءة متغيرات القيم الديمقراطية في المجتمع المصري، يمكن استنتاج الآتي:

- كان من أبرز المتغيرات وضوحًا وتأثيرًا في المواطنة الناشطة في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير إتاحة الفرصة أمام المصريين في الخارج للمشاركة في التصويت.

- تشير البيانات إلى تأكيد منع التمييز بكل صوره بحسب نص دستور 2012، على الرغم من أن مشكلة التمييز في المجتمع المصري لم تكن مشكلة قانونية بقدر ما كانت مشكلة متعلقة بالجوانب الثقافية السائدة داخل المجتمع، سواءً تجاه المرأة أم تجاه العمال المهاجرين إلى مصر.

- كان من أبرز تداعيات الثورة محاولة التغلب على أزمة الثقة في الحياة السياسية والانتخابية على وجه الخصوص، من خلال تأكيد دستور 2012 أهمية مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية، وفرض عقوبة مالية على من يمتنع عن الاقتراع، وتأكيد حرص الدولة على نزاهة العملية الانتخابية.

- شهد المجتمع المصري في أثناء الفترة الانتقالية الأولى تضييقًا على المستوى الرسمي على آراء المواطنين بعد عودة العمل بقانون الطوارئ، وتعرض عدد من المدنيين للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية. وأظهرت نتائج المؤشر العربي تأكيد معظم المواطنين أهمية تكوين رأي مستقل والتعبير عنه، ما يعكس شعور المواطنين بأهمية تكوين رأي مستقل.

- كان من تداعيات الثورة زيادة اهتمام المواطنين بتوفير فرص التطوع في منظمات المجتمع المدني والمشاركة في نشاطها.

(117) «المؤشر العربي، 2012-2013»، ص 112.

- ظهر اهتمام المواطنين، خصوصًا الشباب، بالعمل السياسي ومتابعة الأوضاع السياسية في المجتمع، وبإدراك أهمية أن يكون المواطن ناشطًا سياسيًا من خلال المشاركة الفاعلة.

4- التمثيل الديمقراطي

أ- الانخراط في الأحزاب السياسية

كان تقييد حرية إنشاء الأحزاب والعمل السياسي وكبت الحريات العامة من أهم أسباب قيام ثورة 25 يناير. وفي خلال العام التالي للثورة، اتخذ عدد من الخطوات نحو إطلاق الحريات وزيادة فضاء العمل السياسي أمام القوى الوطنية. كان من أهم تداعيات الثورة حلّ الحزب الوطني بعدما هيمن على الحياة السياسية طوال فترة ما قبل الثورة وأفسدها، إذ صدر حكم المحكمة الإدارية العليا في 16 نيسان/ أبريل 2011 بحله ومصادرة أصوله وتسليمها للدولة. وكان من تداعيات ثورة 25 يناير أيضًا تعديل قانون إنشاء الأحزاب السياسية؛ إذ وقف القانون السابق لتنظيم الأحزاب السياسية عائقًا رئيسًا أمام العمل السياسي واستغله النظام السابق في السيطرة على هذه الأحزاب. كان من أهم التعديلات على القانون ما يأتي[118]:

- تشكيل الأحزاب من طريق إخطار لجنة الأحزاب السياسية التي تتألف الآن من قضاة.

- تحديد الحد الأدنى لعدد أعضاء الحزب بـ 5 آلاف عضو، يتحدرون من 10 محافظات في الأقل.

بفضل هذا التعديل، أنشئ عدد كبير من الأحزاب التي تمثل تيارات مختلفة، بين اليمين واليسار وتلك ذات المرجعية الدينية أو الليبرالية. كان حزب الوسط الجديد أول الأحزاب التي أعلنت عقب الثورة بموجب حكم قضائي صادر في 19 شباط/ فبراير 2011. كما قضت أحكام قضائية بإنشاء حزبين آخرين، وقبلت

---

(118) «ثورة 25 يناير في عام: تقارير معلوماتية،» ص 3-4.

اللجنة إنشاء 33 حزبًا جديدًا[119]، فوصل عدد الأحزاب المتنافسة في الانتخابات البرلمانية (مجلسا الشعب والشورى) في عامي 2011 و2012 إلى 67 حزبًا[120]، بينها 24 حزبًا كانوا موجودين قبل ثورة 25 يناير[121].

بعد ثورة 25 يناير، ورد في ديباجة دستور مصر 2012 عدد من المبادئ التي تؤكد أهمية التمثيل الديمقراطي، منها المبدأ الثاني الذي نص على: «نظام حكم ديمقراطي يرسّخ التداول السلمي للسلطة، ويعمق التعددية السياسية والحزبية، ويضمن نزاهة الانتخابات، وإسهام الشعب في صنع القرارات الوطنية»[122]. وعلى الرغم من ذلك، أشارت نتائج المؤشر العربي إلى أن 22 في المئة لا يثقون مطلقًا في الأحزاب السياسية، و29 في المئة لا يثقون في الأحزاب السياسية إلى حد ما. وتراوحت باقي النسب بين الثقة إلى حد ما والثقة الكبيرة في الأحزاب السياسية[123].

ب- الإقبال على التصويت

من أشد تداعيات ثورة 25 يناير وضوحًا إقبال المواطنين على التصويت. إذ اتسعت قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين، بعدما كان العزوف عن الانخراط في الحياة السياسية ومقاطعة الانتخابات، بمستوياتها المختلفة، من أهم سمات المصريين قبل ثورة 25 يناير. تبدّل هذا الموقف بصورة جذرية بعد الثورة، وظهر ذلك في الاستفتاء على الإعلان الدستوري في 19 آذار/ مارس 2011، حين بلغ

---

(119) المصدر نفسه، ص 4.

(120) تتفق الدراسة مع ما ذهبت إليه ولاء البحيري في أنّ تعديل قانون الأحزاب السياسية في مصر وتخفيف القيود في شأن إنشاء الأحزاب السياسية يؤديان إلى تعددية حزبية غير فاعلة في المجتمع، وأن تعديل القانون ليس معناه أن للحزب وجودًا قويًا ويستطيع التأثير في الحياة السياسية، وتؤكد ذلك الشواهد الواقعية في المجتمع المصري، إضافة إلى ما أشارت إليه نتائج المؤشر العربي في شأن نسب ثقة المواطنين في الأحزاب السياسية. انظر: البحيري، ص 4.

(121) أحمد عبد ربه، «الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري، 2011-2012،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، ص 3، <http://www.dohainstitute.org/release/e7a331ed-4f67-485b-8d72-5fde1828a653>.

(122) انظر: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012، المبدأ الثاني، ص 3.

(123) «المؤشر العربي، 2012-2013،» ص 41.

عدد المشاركين في الاستفتاء نحو 18.5 مليون مواطن، بنسبة مشاركة وصلت إلى عتبة 41 في المئة. وكانت هذه أول مرة تشهد فيها الحياة السياسية المصرية وقوف المواطنين في الطوابير مدة طويلة للإدلاء بأصواتهم. ثم كانت انتخابات مجلس الشعب - قبل حلّه[124]- في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، التي شارك فيها 31.6 مليون مواطن، وصلت نسبة المشاركة الإجمالية فيها إلى 62.8 في المئة. وكانت المرحلة الثانية للانتخابات هي الأعلى من حيث نسبة المشاركة، وتجاوزت النسبة في بعض المحافظات 66.5 في المئة. كما كان من تداعيات ثورة 25 يناير السماح بالتصويت للمصريين في الخارج. وبلغ عدد المصريين المقيمين في الخارج الذين سجلوا أسماءهم للمشاركة في الانتخابات البرلمانية 355.5 ألف شخص[125].

في عام 2012، بلغت نسبة المصوتين في الاستفتاء على الدستور 32.9 في المئة، وهي نسبة تُظهر انخفاض مشاركة المواطنين في الاستفتاء على الدستور مقارنة بالمشاركة في الإعلان الدستوري 2011، بنسبة تصل إلى 3 في المئة[126]. إلا أنها في المجمل تشير إلى إقبال المواطنين على التصويت، خلافًا لما كان يحدث قبل ثورة 25 يناير.

ج- مشاركة المرأة في البرلمان

وفقًا للتقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، انتخب المصريون حينها 498 عضوًا لمجلس الشعب،

---

(124) في 14 حزيران/ يونيو 2012، قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب وقرّرت حلّه، فأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، في أثناء الفترة الانتقالية، قرارًا سمح لأعضاء الأحزاب بالترشح على ثُلثي مقاعد مجلس الشعب الخاصة بالقائمة، والثُلث المخصص للمقاعد الفردية. وزعم أن القرار اتُخذ تحت ضغط الأحزاب. انظر: التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر، 2011-2012، ص 2.

(125) «ثورة 25 يناير في عام: تقارير معلوماتية،» ص 5.

(126) فراس أبو هلال، «مؤشرات التصويت في الاستفتاء على الدستور والانتخابات المصرية،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (29 نيسان/ أبريل 2013)، ص 2-3، <http://www.dohainstitute.org/release/a14663fb-f956-4380-bbba-03202621363a>.

و180 عضوًا لمجلس الشورى. من بين عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان الذي يبلغ 678 عضوًا، جرى انتخاب 14 امرأة فقط[127]. ويرجع ذلك إلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار/ مارس2011 ، وتعديلاته الصادرة في 25 أيلول/ سبتمبر 2011 الذي لم يتطلب أن تكون المرأة موجودة في مجلسي الشعب أو الشورى، بينما يتطلب القانون من الأحزاب أن تكون هناك امرأة واحدة في الأقل على قائمة الحزب ليسجل لانتخابات مجلسي الشعب أو الشورى. وهذا النظام لا يتطلب ترتيبًا معينًا لوضع المرأة في القائمة، لذلك وضعت أكثر من70 في المئة من المرشحات لمجلس الشعب، وأكثر من 80 في المئة من المرشحات لمجلس الشورى، في النصف الأسفل من القائمة. لذلك فشلت آليات هذه الكوتة في الترويج لانتخاب المرأة في البرلمان، ما أدى إلى انتخاب 14 امرأة فقط في المجلسين[128]. أما في عام 2012، فجرى تأكيد مشاركة المرأة في البرلمان عند كتابة الدستور في عام 2012، فأقر المبدأ الثالث في ديباجة الدستور: «كرامة الفرد من كرامة الوطن، ولا كرامة لوطن لا تُكرم فيه المرأة، فالنساء شقائق الرجال، وشريكات في المكتسبات والمسؤوليات الوطنية»[129].

تُفضي دراسة متغيرات التمثيل الديمقراطي إلى استخلاص الآتي:

- ازدهرت الحياة الحزبية بعد ثورة 25 يناير بفعل التعديلات الطارئة على قانون تنظيم الأحزاب السياسية الذي أدى إلى إنشاء عدد من الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار، وكذلك تأكيد أهمية التعددية السياسية والحزبية داخل الدولة. لكن ذلك لم يُعِد إلى المواطنين ثقتهم المفقودة في الأحزاب السياسية.

- كان من أبرز متغيرات المواطنة الناشطة في هذا المجال زيادة إقبال المواطنين على التصويت وحرص عدد كبير منهم على المشاركة في الاستفتاءات

---

(127) التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر، 2011-2012، ص 2.

(128) المصدر نفسه، ص 25-26.

(129) انظر: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012، الديباجه.

والانتخابات ومشاركة المصريين في الخارج في العملية الانتخابية، ما يدل على استعادة المواطنين ثقتهم في قدرتهم على المشاركة في صنع القرار السياسي، وضمان نزاهة العملية الانتخابية.

- لم يشهد المجتمع المصري تغيرًا في مشاركة المرأة في البرلمان (مجلسي الشعب والشورى) بسبب تحايل الأحزاب على نظام كوتة المرأة ووضعها في أسفل قائمة الحزب للمشاركة في الانتخابات. وفي دستور 2012، جرى تأكيد أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتحمل مسؤولياتها داخل المجتمع، ما يؤكد أهمية التركيز على تمكين المرأة والاهتمام بالتوعية ونشر ثقافة العمل السياسي داخل المجتمع بشكل عام وعمل المرأة السياسي بشكل خاص.

إن دراسة مستفيضة لكل ما سبق ذكره، تُمكّن من استخلاص حزمة من الخلاصات ومناقشتها، في ضوء نتائج دراسات سابقة، على النحو الآتي:

- **الاحتجاج والتغير الاجتماعي**

• استطاعت الدولة قبل ثورة 25 يناير الحد من نشاط منظمات المجتمع المدني المختلفة، من خلال قوانين تحد من نشاطها، ما قلل من فاعلية تلك المنظمات ومن قدرتها على العمل بحرية داخل المجتمع المصري. لذلك، وبعد قيام الثورة، أكد دستور 2012 حرية عمل تلك المنظمات داخل المجتمع، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة عماد صيام[130] الذي أشار إلى تنوع الأوضاع القانونية لمنظمات المجتمع المدني وانعكاس ذلك على محاولات الالتفاف على الأوضاع القانونية المقيدة لإنشاء وعمل تلك المنظمات.

• شهد المجتمع المصري بزوغ المواطنة الناشطة قبل ثورة 25 يناير، التي كانت أكثر وضوحًا في متغير الاحتجاجات والمشاركة في التظاهرات. لكن

(130) عماد صيام، «منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة: استراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام،» ورقة قُدِّمَت إلى: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21-23 ديسمبر 2003، تحرير علا أبو زيد وهبة رءوف عزت (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ومكتبة الشروق الدولية، 2005).

بعد قيام الثورة، شهد المجتمع المصري تعزيز المواطنة الناشطة، وهذا ظهر في ارتفاع منسوب مشاركة المواطنين في التظاهرات المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تختلف هذه النتيجة عما وصل إليه علي جلبي[131] الذي أشار إلى بزوغ المواطنة الناشطة بعد الثورة، مستدلًا على ذلك بتغيير القوانين والتشريعات والإعلان عن مبادرات رسمية وفردية. إلا أن هذه الدراسة أغفلت ما شهده المجتمع المصري من تظاهرات واحتجاجات قبل قيام الثورة التي تعد أحد متغيرات المواطنة الناشطة في المجتمع، والتي تجعل بزوغها سابقًا على قيام الثورة التي تعززت في المجتمع المصري مع قيام الثورة، في نطاق المجالات المختلفة للمواطنة الناشطة، وعدم الاقتصار على متغير الاحتجاجات والتظاهرات فحسب كما كان سائدًا قبل الثورة. هذه النتيجة تختلف أيضًا مع ما توصلت إليه دراسة حامد قويسي[132] الذي نفى إمكان قيام ثورة في مصر، على الرغم مما شهده المجتمع من احتجاجات في الفترة التي سبقت الثورة.

• كان للأساليب المتبعة في التظاهرات والاحتجاجات قبل الثورة الدور الرئيس في بزوغ المواطنة الناشطة والعمل على تعزيزها داخل المجتمع المصري. إنها نتيجة تتفق مع ما ذهب إليه علي جلبي[133] في شأن أهمية استعانة الشباب بالإنترنت والواقع الافتراضي في تبادل الآراء والحوارات في أوضاع المجتمع، وفي الدعوة إلى الثورة. هذا يؤكد ما توصلت إليه دراسة عماد صيام[134] التي تناولت استخدام منظمات المجتمع المدني أدواتٍ وأساليب يستخدمها المواطنون المتعلمون للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ما يحرم قطاعًا كبيرًا من المهمشين، ومن يعانون الأمية من التعبير عن حقوقهم والدفاع

(131) علي عبد الرازق جلبي، «الشخصية المصرية بين تداعيات الثورة وتأسيس النهضة،» ورقة قُدِّمَت إلى: ندوة «الشخصية المصرية وبناء مشروع النهضة: تأملات على مرجعية ثورة 25 يناير 2011،» القاهرة، معهد التخطيط القومي، مركز دراسات التنمية البشرية، ، تموز/يوليو 2011.

(132) حامد عبد الماجد قويسي، «تشكيل الرأي العام ومناخ المواطنة بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسي: الأمن العام وحقوق الإنسان،» ورقة قُدِّمَت إلى: **المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير**.

(133) جلبي، «الشخصية المصرية».

(134) صيام، «منظمات المجتمع المدني».

عنها. وعلى الرغم من ذلك، كان لتلك التظاهرات والاحتجاجات تداعيات سلبية على الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير، بسبب كثرة تلك التظاهرات والاحتجاجات وتأثيرها في قطاعات مختلفة من العمل في وقت واحد، ما أدى إلى صعوبة تلبية المطالب المختلفة التي يرفعها المواطنون في الوقت نفسه، وعدم فاعلية استخدام الاحتجاج والتظاهرات - في بعض الأحيان - في تحقيق أهداف المواطنين ومطالباتهم.

- **الحياة المجتمعية**

• قبل ثورة 25 يناير، شهد المجتمع المصري تقديم المواطنين مساعدات اجتماعية غير رسمية لغير القادرين. بعد الثورة، تزايد عدد المبادرات غير الرسمية ومشاركة الشباب فيها، ما يعكس تنامي دور الأفراد داخل المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. تؤكد هذه النتيجة ما توصل إليه حامد قويسي في دراسته[135]، إذ سلط الضوء على أهمية المؤشرات المتعلقة بالاهتمام العام والنشاط التطوعي والقطاع الأهلي والنشاط ذي الطابع الاجتماعي، عند قياس فاعلية المواطن المصري داخل المجتمع. كما تتفق أيضًا مع دراسة نيفين الحسيني[136] في شأن أهمية العمل الجماعي في المجتمعات العشوائية في التصدي للأزمات.

• انعكست إتاحة الفرصة أمام المنظمات الثقافية والاجتماعية والرياضية والدينية للعمل داخل المجتمع المصري من خلال ما نصت عليه مواد دستور 2012 على مشاركات المواطنين فيها، بعكس ما كان سائدًا قبل ثورة 25 يناير، حيث جرى التضييق عليها، ما أدى إلى عدم ثقة المواطنين بالمشاركة فيها. هذه نتيجة تتفق مع ما وصل إليه حامد قويسي[137] في شأن مؤشرات عدم فاعلية

---

(135) قويسي، «تشكيل الرأي العام».

(136) نيفين أسامة الحسيني، «آليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمرأة في المناطق العشوائية: دراسة حالة حي منشأة ناصر،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001).

(137) قويسي، «تشكيل الرأي العام».

المواطن المصري وعدم ثقته في المنظمات، وهو أن من أسباب ذلك الطابع العائلي لبعضها، وعلاقة بعضها الآخر بالخارج - خصوصًا قضايا التمويل الأجنبي - ما أضعف المنظمات وأدى إلى إحجام المواطنين عن المشاركة فيها قبل الثورة. وتؤكد تلك النتيجة ما أكدته دراسة بيتر ب. هوتزاجير وأرناب ك. أشاريا[138] في شأن أهمية المشاركة المدنية في ظهور مواطنين يسعون بفاعلية ونشاط إلى التفاوض للوصول إلى السلع والخدمات المختلفة. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة هيستر م. فان دي بوفينكامب[139] التي أكدت أهمية أن تتمتع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المرضى بالعمل بحرية، من دون أن تتدخل الحكومة، لتتمكن من أداء دورها.

- القيم الديمقراطية

• قبل ثورة 25 يناير، كان العائق القانوني السبب الرئيس في عدم تمتع المهاجرين المصريين بحقوقهم المدنية والسياسية، لكنه لم يكن السبب الفعلي للتمييز ضد المرأة في مجال العمل أو للكراهية العنصرية تجاه ذوي الجنسيات الأخرى (الأفريقيين)، بل كان للعوامل الثقافية الدور الرئيس في ذلك. لذلك، كان من تداعيات الثورة التغلب على هذا العائق القانوني حرصًا على مشاركة المصريين في الخارج في العملية الانتخابية، في حين لم يتم التغلب على المعوقات الثقافية التي تمنع التمييز ضد المرأة أو الكراهية العنصرية تجاه ذوي الجنسيات الأخرى.

• ومن تداعيات الثورة التغلب على أزمة الثقة التي كانت سائدة في المجتمع المصري تجاه العملية الانتخابية والممارسات السياسية، خصوصًا بين الشباب، ما يؤكد تعزيز المواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري بعد الثورة.

---

(138) Peter P. Houtzager and Arnab K. Acharya, «Associations, Active Citizenship, and the Quality of Democracy in Brazil and Mexico,» Springer (5 October 2010), <http://www2.ids.ac.uk/gdr/cfs/pdfs/HoutzagerAcharya%20Assoc%20and%20Active%20Citizenship%20TS2010.pdf>, (Visited in: 24/7/2011).

(139) Hester M. van de Bovenkamp, *The Limits of Patient Power: Examining Active Citizenship in Dutch Health Care* (The Netherlands: University Rotterdam, 2010).

- التمثيل الديمقراطي

• كان للقيود القانونية انعكاس على إنشاء الأحزاب ونشاطها داخل المجتمع قبل ثورة 25 يناير، إلا إنه كان من تداعيات الثورة تعديل قانون إنشاء الأحزاب السياسية، ما أدى إلى وجود تعددية حزبية داخل المجتمع المصري انعكست على الحياة السياسية داخل المجتمع.

• كان من تداعيات الثورة عودة ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ونزاهتها، وهو ما ظهر في مشاركتهم في الاستفتاءات والانتخابات المختلفة، خلافًا لما كان سائدًا قبل الثورة. هذه النتيجة تؤكد حال استكانة المواطنين التي عاناها المجتمع المصري قبل الثورة، والتي أكدتها دراسة حامد قويسي[140].

• لم يختلف وضع المرأة وتمثيلها السياسي في البرلمان بعد الثورة عما كان قبلها، ويرجع ذلك إلى عوامل ثقافية متمثلة في النزعة الذكورية السائدة داخل المجتمع التي تنعكس في فقدان الثقة بقدرة المرأة على التمثيل السياسي تحت قبة البرلمان. هذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة عبد السلام نوير[141] الذي ردّ انخفاض مستويات المشاركة السياسية للمرأة إلى ثقافة المصريين السياسية، خصوصًا المرأة المصرية، إضافة إلى انخفاض مستوى الإيمان بقيمة المشاركة السياسية، وما توصل إليه - أيضًا - في شأن أهمية التمكين الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمرأة لضمان تمكينها السياسي، الأمر الذي أكدته دراسة سوكتي داسجوبتا[142] التي تناولت أهمية تحقيق التمكين الاقتصادي والسياسي معًا لضمان أمن المرأة الأساسي.

يؤكد ما سبق بزوغ المواطنة الناشطة في المجتمع المصري قبل اندلاع ثورة

(140) قويسي، «تشكيل الرأي العام».

(141) عبد السلام نوير، «المشاركة السياسية للمرأة في مصر: الأبعاد السياسية،» المجلة الاجتماعية القومية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة)، السنة 39، العدد 2 (أيار/ مايو 2002).

(142) Sukti Dasgupta, «Organizing for Socio-Economic Security in India,» International Labour Office (Geneva) (October 2002), <http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/india_sukti.pdf>.

25 يناير، خصوصًا عند عمال غزل المحلة؛ فلولا التضييق الأمني الذي صاحب تلك الاحتجاجات لتحولت إلى ثورة على مستوى المجتمع المصري كله. وهذا ما تؤكده دراسة مايكل مارينيتو[143] التي ردّت ظهور المواطنة الناشطة إلى دور الدولة المركزي ودور المؤسسات السياسية فيه.

كما ظهرت التظاهرات والمطالبات الفئوية على المستويات كلها قبل الثورة، ما يدل على عدم ارتباط ظهورها بقيام ثورة 25 يناير. إلا أن تسليط الضوء عليها من خلال الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني العالمية والمحلية دفع عددًا من المواطنين نحو تدعيم المطالبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشروعة، ما دعم نجاح قيام الثورة وانضمام عدد كبير من المواطنين إليها، حتى وإن لم يكونوا ناشطين سياسيًا قبل الثورة.

هذا كله يؤكد دور الثورة في تعزيز المواطنة الناشطة على مستوى المجتمع المصري. وهذا الدور ظهر بشكل أوضح في مجال الاحتجاج والتغير الاجتماعي، ومجال التمثيل الديمقراطي، ما يؤكد صدق الفرضية الثانية من الدراسة، التي تقول: «ساهمت ثورة 25 يناير في تعزيز المواطنة الناشطة على مستوى المجتمع المصري ككل».

(143) Michael Marinetto, «Who Wants to be an Active Citizen?: The Politics and Practice of Community Involvement,» *Sociology*, vol. 37 (2003), <http://soc.sagepub.com/content/37/1/103>, (Visited in: 14/4/2011).

الفصل الرابع

العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير

شهد المجتمع المصري تحولات عدة في المجال العام انعكست على ممارسات المواطنين، حيث عانى المجتمع قبل ثورة 25 يناير انحسار المجال العام وهيمنة القوى الاقتصادية والسياسية على عالم الحياة اليومية، التي ظهرت، بشكل واضح، في تزاوج السلطة والثروة والهيمنة على عمل منظمات المجتمع المدني والتضييق على نشاطها، وكذلك الهيمنة على المجال العام الافتراضي وملاحقة الناشطين السياسيين والمدونين، نتيجة اتجاهاتهم السياسية وآرائهم المعارضة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. ومع قيام الثورة، استطاع المواطنون تحرير المجال العام، وظهر ذلك واضحًا في انخراط المواطنين في المجال العام الواقعي وتكرار الدعوات إلى تظاهرات مليونية لمتابعة تحقيق أهداف الثورة ومراجعة الدولة في سياساتها التي تتخذها بعد الثورة. وبعد الثورة، عادت الدولة إلى التضييق على المجال العام، متمثلة برجال الأمن (الشرطة العسكرية في المرحلة الانتقالية الأولى أو رجال الشرطة المدنية)، وذلك بسبب التشرذم الذي ساد المجتمع المصري بعد الثورة، والذي كان مبررًا رئيسًا للاتجاه نحو التضييق على المجال العام، من أجل الحفاظ على مؤسسات الدولة.

لأن المجال العام هو ما يقع بين المجال الخاص بالدولة والمجال الخاص بالفرد، فإن تحرير المجال العام شرط ضروري لتحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وتعزيز المواطنة الناشطة. فمجالات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المختلفة (الموارد المالية، السكن والبيئة، الرعاية الصحية، العمل، التعليم) مسؤولية الدولة بشكل رئيس لضمان الحد الأدنى الملائم لمعيشة المواطنين، إلا أنه مع ذلك يكون لمبادرات المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني وممارسات المواطنين المتمثلة في الاحتجاجات والإضرابات دور مؤثر في ضمان تحقيق الأمن الاجتماعي الاقتصادي، ما يؤكد أهمية إتاحة المجال العام لهم. لذلك، يركز هذا الفصل على الإشارة إلى أهمية المساحة المشتركة داخل المجال العام، بين تحمل مسؤولية الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، وممارسات ينفذها مواطنون في مطالبتهم ضمان تحقيق هذا الأمن من خلال عملهم داخل المجال

العام، ليحقق هذا الفصل الهدف الثالث من الدراسة: كشف العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في أثر ثورة 25 يناير.

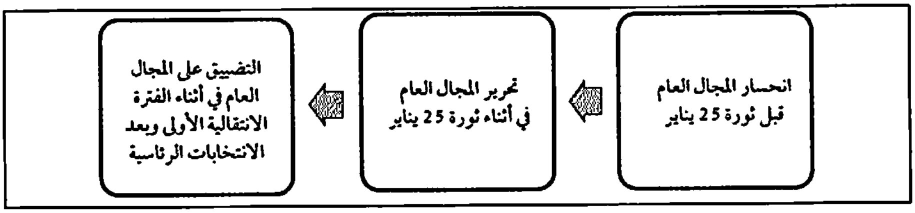
في ضوء ذلك، يتناول هذا الفصل: **أولًا**، تحولات المجال العام في المجتمع المصري في أثر ثورة 25 يناير؛ **وثانيًا**، انعكاس تحولات المجال العام على المواطنة الناشطة في المجتمع المصري؛ **وثالثًا**، الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المبني على المواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير. وينتهي الفصل بمجموعة خلاصات تفيد في التحقق من صحة الفرضية الثالثة التي تفترضها هذه الدراسة: «يتحقق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي كلما زاد منسوب المواطنة الناشطة في المجتمع»، وفي الإجابة عن تساؤلاتها: ما هي متغيرات تعزيز المواطنة الناشطة في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير؟ وما هي تداعيات تحرير المجال العام بعد الثورة؟ وما مدى فاعلية وجود مواطنين ناشطين في تحقيق أبعاد الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري؟

أولًا: تحولات المجال العام في المجتمع المصري

شهد المجتمع المصري عددًا من التحولات في المجال العام، حيث كان انحسار هذا المجال العام والتضييق على آراء المواطنين سائدًا قبل الثورة، ولم يُحرّر المجال العام إلا مع قيام الثورة. لكن، بعد قيامها وفي أثناء المرحلة الانتقالية الأولى التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبعد الانتخابات الرئاسية، عاد التضييق على المجال العام ثانيةً، كما يتضح في الشكل (4-1).

الشكل (4-1)

تحولات المجال العام في المجتمع المصري



المصدر: مستخلص من القراءات عن المجال العام في المجتمع المصري والتراث النظري المتصل بثورة 25 يناير.

يمكن الإشارة إلى مظاهر تحولات المجال العام في المجتمع المصري وأسباب تحولاته، خصوصًا بعد قيام ثورة 25 يناير، على النحو الآتي:

1- انحسار المجال العام وهيمنة القوى الاقتصادية والسياسية في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير

تميزت فترة ماقبل ثورة 25 يناير بانحسار المجال العام الواقعي، نتيجة هيمنة القوى الاقتصادية والسياسية التي ظهرت في تزاوج السلطة والثروة والهيمنة على وسائل الاتصال الحديثة.

أ- تزاوج السلطة والثروة

قبل الثورة، انتشر الفساد وتحالفت السلطة مع الثروة، وتميزت الحقبة بالسلوك الانتهازي الذي انتهجه بعض نخبة الطبقة الوسطى المتحالفين مع السلطة الحاكمة التي سيطرت على المجتمع المصري، كما سيطرت نخبة الحزب الوطني الديمقراطي السابق على ثروات مصر. بلغ عدد قضايا الفساد المالي والإداري في الدولة 63.269 قضية في عام 2005، وعدد قضايا الاختلاس 7000 قضية في عام 2009، وارتكب تحالف النخب السياسية والاقتصادية 58 في المئة من هذه القضايا[1]. حمى تحالف السلطة والثروة الفساد، مقتسمًا مع الفاسدين ثروات المجتمع، إلى جانب فئة السماسرة ومرتزقي العمولات. وبذلك، جمعت تلك الفترة من له سلطة اتخاذ القرار مع من عنده مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يُتخذ. فعلى سبيل المثال، عُيّن ستة وزراء من رجال الأعمال في حكومة واحدة، يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه الخاص، التجاري أو الصناعي[2].

يُعد احتكار قلة الحياة السياسية والاقتصادية داخل المجتمع أحد المتغيرات الأساس المسببة لما يسمى «أزمة المواطنة»؛ إذ يؤثر ذلك في المواطنة من ناحيتين: أولى، مؤداها ما يسمى المواطنة غير المتوازنة التي تتسم بحصول

---

(1) علي ليلة، «لماذا قامت الثورة؟: بحث في أحوال الدولة والمجتمع،» في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، تقديم محمود عبد الفضيل (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 35-36.

(2) المصدر نفسه، ص 48.

بعض أفراد المجتمع على امتيازات كثيرة من دون أدائهم الواجبات المقابلة لتلك الامتيازات، ما قد يسمح بتوسيع مساحة الحقوق وتخطي حدود ما هو متاح إلى منطقة الفساد، الأمر الذي يُضعف الإيمان بالمواطنة؛ وثانية، مؤداها استئثار قلة قليلة بمقدرات الوطن، ما يسبب حالًا من السخط عند من يحرمون من هذه الفرص والمقدرات، تتراكم فتنتج ضعف ارتباط الأغلبية بالوطن، والانزواء بعيدًا على هامش المجتمع، الأمر الذي يقلل من مساحة المواطنة عندهم، فيعيشون حالة من المواطنة المنقوصة. كما ساعد تزاوج السلطة والثروة في إحكام القبضة على منظمات المجتمع المدني، وعمل مجلسي الشعب والشورى لسنّ تشريعات تقيّد حركة هذه المنظمات[3].

على الرغم مما أشار إليه ألفن توفلر[4]، أن عناصر السلطة تكمن في المال والقوة والمعلومة، أدرك القائمون على الحكم في مصر أهمية المال والنفوذ فحسب، وأهملوا أهمية المعلومة بوصفها أحد مصادر السلطة القوية التي ربما تستخدم لإنهاء استبداد المال والنفوذ. استخدمت السلطة أساليب الضبط السياسي كلها، المادية مثل الجيش والشرطة أم المعنوية مثل أجهزة الإعلام، لضمان استمرار تحقيق أهداف الطبقة الحاكمة، من خلال سيطرتها شبة الكلية على عنصري المال والنفوذ. وبالفعل، نجحت في نشر ثقافة الخضوع والاستكانة عند فئات كثيرة. إلا أن ناشطي الإنترنت أدركوا أهمية عناصر السلطة الثلاثة، وأدركوا كيفية مواجهة سلطة المال والقوة التي امتلكها النظام السياسي قبل الثورة من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة[5]، وهذا ما ظهر في أثناء

---

(3) علي عبد الرازق جلبي، «الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة: مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجًا،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة - قطر، يومَي 30-31 آذار/ مارس 2013، ص 27-28.

(4) ألفن توفلر (Alvin Toffler) (1928 -): كاتب أميركي، يهتم في كتاباته بمستقبلية الاتصالات والتكنولوجيا، صنّفته مجلة فاينانشال تايمز من أشهر علماء المستقبل شهرة في العالم، وهو واحد من خمسين عالمًا قاموا بتشكيل الصين الحديثة ومكانتها البارزة على الساحة العالمية. من أهم أعماله: **صدمة المستقبل**، **الموجة الثالثة**، **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين**. للمزيد انظر: <http://www.egs.edu/library/alvin-toffler/biography/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 13/ 6/ 2013).

(5) إسلام حجازي، «الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي: ظاهرة الفيس بوك في مصر نموذجًا،» المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (القاهرة) (أيار/ مايو 2009)، ص 29.

الدعوات إلى التظاهرات قبل ثورة 25 يناير وبعدها. لكن النظام السياسي قبل الثورة كان مستمرًا في سياساته القائمة على السماح بهامش حرية صوري يتركز في الواقع الافتراضي، والتضييق على القوى السياسية كلها التي يمكن أن تمثل تحديًا حقيقيًا لسلطة الحزب الوطني الحاكم في ذلك الوقت[6]، فظهرت حملات ملاحقة المدونين واعتقال الناشطين، ما أدى إلى زيادة استحواذ السلطة على الحياة اليومية وانحسار المجال العام[7].

في الخلاصة، كانت هيمنة القوى الاقتصادية والسياسية على المجال العام سببًا لانحسار المجال العام الواقعي في المجتمع المصري، إلا أن ضمان بقاء تلك الهيمنة على ما هي عليه كان سببًا في ترك مساحة من المجال العام الافتراضي، يُسمح فيه للمواطنين ببعض الحرية، بدلًا من الانتقال إلى تحرير المجال العام الواقعي.

ب- الهيمنة على وسائل الاتصال الحديثة

مثّلت ثورة تونس في كانون الأول/ ديسمبر 2010 حدثًا مهمًا دفع نحو مواجهة الركود في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خصوصًا في ضوء عجز القوى السياسية التقليدية في مصر عن العمل وسط المواطنين ضد النظام الحاكم[8]. لذلك، لجأت القوى السياسية إلى الفضاء الإلكتروني للدعوة إلى تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير، فسجلت الثورة المصرية أنها أول ثورة

---

(6) أمل حمادة، «25 كانون الثاني/ يناير 2011: القائد والفاعل والنظام،» في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، ص 100-101.

(7) جلبي، «الاندماج الاجتماعي،» ص 28.

(8) مثّلت ثورة تونس الاتجاه المُلهم لمحاولة مواجهة الركود في الحياة السياسية في مصر، إلا أنه من خلال متابعة الحوادث التي شهدها المجتمع المصري قبل ثورة تونس بأعوام، حيث الحراك الاجتماعي الذي شهدته بعض قطاعات العمل مثل الغزل والنسيج، والاعتراض على تزوير انتخابات 2010، إضافة إلى حال الاحتقان التي كانت سائدة بسبب الاتجاه نحو التوريث والقيام بتعديلات دستورية لضمان ذلك، كانت كلّها من الأسباب الرئيسة لاتجاه المواطنين لمواجهة الركود في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما يمكن الزعم بأن بداية التحرك الحقيقي نحو هذه المواجهة أعقب حادثة مقتل الشاب خالد سعيد في 6 حزيران/ يونيو 2010 في الإسكندرية، التي سبقت قيام ثورة تونس بشهور.

تدار من خلال المعلوماتية بأسلوب يكاد يكون مطلقًا[9]. نجح الشباب في حشد المواطنين في القاهرة والمدن الكبرى من خلال الإنترنت، حيث استُخدم الواقع الافتراضي في التشبيك الاجتماعي والحشد والمشاركة السياسية، ما يؤكد أهمية مواقع التشبيك الاجتماعي والإنترنت بوصفها أدوات للعمل السياسي، خصوصًا في الدول الشمولية البوليسية التي تلغي المجال العام أو تُضيق عليه، ولا تسمح بالعمل السياسي، وتقمع الحريات العامة[10].

تجلى انحسار المجال العام في المجتمع المصري في أثناء ثورة 25 يناير في قيام الدولة - متمثلة في سلطتها السياسية وأجهزتها الأمنية - بقطع خدمات الاتصالات الهاتفية (الأرضية والخلوية) وخدمات الإنترنت من 28 كانون الثاني/ يناير وحتى 1 شباط/ فبراير. وأشارت لجنة تقصي الحقائق في شأن الحوادث التي واكبت الثورة إلى أن وقف شركات المحمول الثلاث خدماتها في وقت واحد دليل على تنسيق بينها وبين الجهات الأمنية في ذلك الوقت[11]. لذلك، يمكن الاستدلال على هيمنة الدولة على المجال العام في المجتمع المصري، من خلال الهيمنة على وسائل الاتصال الحديثة، بل وإعطاء الصفة القانونية لتلك الهيمنة من خلال الخطابات التي وردت إلى لجنة التحقيق وتقصي الحقائق في شأن الحوادث التي واكبت ثورة 25 يناير التي أثبتت صدور تعليمات وأوامر لشركات المحمول والإنترنت بقطع خدمات الاتصالات والإنترنت، اعتمادًا على قانون الطوارئ وعلى نص المادة (67) من القانون رقم (10) لسنة 2003 الخاص بتنظيم الاتصالات الذي ينص على: «للسلطة المختصة في الدولة أن تخضع لإدارتها جميع خدمات وشبكات اتصالات أي مُشغل أو مُقدم خدمة، وأن تستدعي العاملين عنده القائمين على تشغيل وصيانة تلك الخدمات والشبكات،

(9) حمادة، ص 101-102.

(10) محمد شومان، «الإعلام المصري وثورة 25 يناير،» في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، ص 379-380.

(11) انظر: «ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق في شأن الحوادث التي واكبت ثورة 25 يناير،» في: «وثائق الثورات العربية لعام 2011،» السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 187 (كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 24-26.

وذلك في حالة حدوث كارثة طبيعية أو بيئية، أو في الحالات التي تُعلن فيها التعبئة العامة طبقًا لأحكام القانون رقم (87) لسنة 1960 المُشار إليه وأي حالات أخرى تتعلق بالأمن القومي»[12].

إنه الأمر الذي يؤكد اعتماد السلطة السياسية في المجتمع المصري على تقنين ممارساتهم في انحسار المجال العام، من خلال الهيمنة على وسائل الاتصال الحديثة. وبذلك، يمكن استنتاج اعتماد القوى السياسية في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير على وجود قوانين مُسبقة تعطي الشرعية لممارساتهم المتمثلة في التضييق على المجال العام الافتراضي في حال حدوث حراك اجتماعي فيه، ربما يؤدي إلى الانتقال إلى تحرير المجال العام الواقعي، وهذا ما ظهر بشكل واضح في قطع خدمات الاتصال الهاتفية وخدمات الإنترنت في أثناء ثورة 25 يناير التي مثلت أعلى درجات انحسار المجال العام.

2- قيام ثورة 25 يناير وتحرير المجال العام

كان من تداعيات ثورة 25 يناير تحرير المجال العام من هيمنة القوى السياسية والاقتصادية المتحكمة بحياة المواطنين اليومية وبوسائل الاتصال الحديثة. ظهر ذلك على مستويين: المستوى الرسمي للدولة، متمثلًا في تعديل القوانين المُشَكِلة للحياة السياسية في مصر، وعلى المستوى الشعبي للمواطنين، متمثلًا في انخراطهم في المجال العام الواقعي، وخروجهم في تظاهرات مليونية في أثناء ثورة 25 يناير وبعدها، للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة ومراجعة مواقف وسياسات السلطة السياسية. يمكن الإشارة إلى ذلك على النحو الآتي:

أ- المستوى الرسمي للدولة

تُعد مظاهر تحرير المجال العام على المستوى الرسمي للدولة أحد تداعيات

(12) انظر خطاب رئيس مجلس إدارة شركة اتصالات للتلفون المحمول، وخطاب العضو المنتدب والمدير التنفيذي لشركة فودافون مصر، ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات التلفون المحمول «موبينيل» في: «ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير،» ص 27-30.

ثورة 25 يناير، حيث أدت مجموعة القوانين التي صدرت في أثناء الفترة الانتقالية الأولى لمباشرة الحقوق السياسية للمواطنين إلى تحرير المجال العام، وانعكس ذلك على ممارسات المواطنين في ما بعد. فعلى سبيل المثال، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أيار/ مايو 2011 القانون رقم (46) لسنة 2011 لمباشرة الحقوق السياسية، في خطوة أولى لإعادة تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير. تضمن هذا القانون إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والاستفتاءات تحت الإشراف القضائي، ومشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في متابعة العملية الانتخابية، مع وضع قواعد منظمة لهذه المشاركة. كما تضمن إنشاء قاعدة بيانات للناخبين، يُقيد فيها المواطنون تلقائيًا، واعتماد بطاقة الرقم القومي في الانتخابات والاستفتاءات، ما ساعد في ارتفاع نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، بعد التغلب على معوّقات المشاركة المرتبطة بمحل الإقامة المختلف عن مكان اللجنة الانتخابية[13].

كما صدر القانون رقم (12) لسنة 2011 لتعديل بعض أحكام القانون رقم (40) لسنة 1977، الخاص بنظام الأحزاب السياسية، فأقر تأسيس الأحزاب بإخطار لجنة الأحزاب السياسية واستطاعتها ممارسة نشاطها بعد 30 يومًا من تقديم إخطار التأسيس، في حال عدم اعتراض اللجنة، وفقًا لمجموعة شروط وضعت عند تأسيس الأحزاب السياسية، منها عدم قيام الحزب على أساس ديني أو طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو بسبب الجنس أو اللغة[14]، حرصًا على تماسك المجتمع وعدم تشرذمه، ما ساعد في إثراء الحياة السياسية بعدد كبير من الأحزاب، أُسّست بسبب سهولة إجراءات تأسيسها[15].

---

(13) انظر: «قانون رقم 46 لسنة 2011 لمباشرة الحقوق السياسية،» الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة)، <http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=47408>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 13/ 6/ 2013).

(14) انظر: «قانون رقم 12 لسنة 2011 لنظام الأحزاب السياسية،» الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة)، <http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=47123>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 13/ 6/ 2013).

(15) ترى الباحثة أنه على الرغم من صدور هذا القانون الذي يؤكّد الحرص على تماسك المجتمع المصري والاندماج الاجتماعي لكل أفراده إلا أن هناك بعض الأحزاب السياسية التي ظهرت بالفعل بعد =

ب- مستوى ممارسات المواطنين

(1) الانخراط في المجال العام الواقعي

أدى قطع الاتصالات الهاتفية والإنترنت في أثناء ثورة 25 يناير إلى التحول من المجال العام الافتراضي الذي كان يعتمد عليه المواطنون في التواصل إلى المجال العام الواقعي. وبذلك، نزل كثير من المواطنين إلى الشوارع، ما رفع عدد المشاركين في الثورة عما كان عليه في أيامها الأولى[16].

(2) التظاهرات المليونية بعد ثورة 25 يناير

الدعوة إلى تظاهرات مليونية والاشتراك فيها من مظاهر تحرير المجال العام بعد ثورة 25 يناير. إذ استطاع المتظاهرون إيجاد ما يمكن تسميته «منظومة الجمعة»، ونظّموا سلسلة من التظاهرات في يوم الجمعة لرفع شعار يُعبّر عن موقف معين، نوعًا من ردّة فعل المواطنين إزاء مواقف السلطة، أو الإعلان عن مطالب محددة، أو تحديد مرحلة تالية في حوادث الثورة. ساهم ذلك في تنسيق المجال العام وإيجاد نوع من التنظيم شبه التلقائي لسلسلة التظاهرات الأساسية في الثورة، وإفساح المجال أمام تفعيل آليات التشبيك القائمة على التواصل الشخصي[17]. كما دفع ذلك أجهزة الدولة المعنية إلى السعي الدائم إلى الاستجابة لمطالب «الجمعة» السابقة قبل حلول «الجمعة» اللاحقة[18].

= ثورة 25 يناير على أساس ديني، منها على سبيل المثال: حزب الحرية والعدالة (التابع لجماعة الإخوان المسلمين)، وحزب النور (التابع للدعوة السلفية)، ما أدّى بعد ذلك إلى اتّساع حالة التشرذم والانقسام داخل المجتمع المصري التي ظهرت تداعياتها واضحة بعد انتهاء الفترة الانتقالية الأولى وإجراء الانتخابات الرئاسية.

(16) انظر: «ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق في شأن الحوادث التي واكبت ثورة 25 يناير،» ص 26.

(17) نرمين سيد، «الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية: دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيًا بالتطبيق على مصر نموذجًا،» في: **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، ص 308.

(18) ليلة، ص 56-57.

بدأت فكرة المليونيات وتسمية الجُمعات المختلفة باسم يدل على المطالب التي ينادي بها المواطنون[19] منذ يوم الجمعة 4 شباط/ فبراير 2011 الذي أطلق عليه المواطنون اسم «جمعة الرحيل»، مطالبين بإسقاط الرئيس محمد حسني مبارك، وهو اليوم نفسه الذي دعا فيه مؤيدو الرئيس السابق إلى تظاهرات «جمعة الاستقرار» أو «جمعة الوفاء». استمرت منظومة المليونيات في يوم الجمعة بعد ذلك، فأطلق المواطنون على تظاهرات 11 شباط/ فبراير 2011 اسم «جمعة الزحف»، وانتهى بتحقيق مطالب المواطنين بتنحي الرئيس السابق وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم في الفترة الانتقالية الأولى التي أعقبت الثورة. الأمر الذي يؤكد أهمية تحرير المجال العام في تعزيز المواطنة الناشطة في المجتمع المصري، حيث ظهرت ثقة المواطنين في قدرتهم على إحداث التغيير الاجتماعي، واستجابة السلطة السياسية لمطالبهم، وتحرير المجال العام بعد هيمنة قوى المال والسلطة عليه قبل الثورة.

استمرت مظاهر تحرير المجال العام من خلال الدعوات المتتالية لمليونيات «الجمعة» من دون تدخل أجهزة الأمن المختلفة في منع القيام بتلك التظاهرات، حتى بعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة في المرحلة الانتقالية الأولى. إذ دعا المواطنون إلى تظاهرات يوم 18 شباط/ فبراير 2011 باسم «جمعة الاحتفال بالثورة واستكمال مطالبها» للاحتفال بالثورة، وللضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاستكمال تحقيق الأهداف التي نادت بها. واستمر ضغط المواطنين على السلطة السياسية في مصر في الفترة الانتقالية الأولى من خلال الاعلان عن تظاهرات 25 شباط/ فبراير 2011، تحت اسم «جمعة التطهير»، احتفالًا بتنحي الرئيس السابق، ومطالبةً بتحقيق الإصلاحات المرجوة.

مع استمرار تحولات المجال العام وبداية تشرذم المجتمع المصري

---

(19) اعتمدت الباحثة في حصر المليونيات المختلفة والشعارات التي نادى بها المواطنون، بوصفها شكلًا من أشكال تحرير المجال العام، وبالتالي تعزيز المواطنة الناشطة في المجتمع المصري في أثناء ثورة 25 يناير وبعدها، على: «يوميات ثورة 25 يناير - مصر،» في: «وثائق الثورات العربية لعام 2011،» السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 187 (كانون الثاني/ يناير 2012).

وانقسامه بعد الثورة، ظهرت دعوات إلى تظاهرات مليونية في 11 آذار/ مارس 2011، أطلق عليها المواطنون اسم «جمعة الوحدة الوطنية»، في ردة فعل على حوادث كنيسة إطفيح في قرية صول، محافظة حلوان.

في 30 آذار/ مارس 2011، دعا شباب الثورة في بيان لهم إلى تظاهرات مليونية في الميدان في الأول من نيسان/ أبريل تحت شعار «جمعة إنقاذ الثورة... عايزين حقنا فلوسنا ودمنا»، وهي دعوة لاقت استحسانًا عند المواطنين، فشاركوا في التظاهرة، ومثّلت تحديًا للمرسوم العسكري الذي يحرم الاعتصامات، إذ أعلن عن اللجوء إلى الاعتصام إن لم تلبَ المطالب. وفي 8 نيسان/ أبريل 2011، عادت المليونيات مرة أخرى بمشاركة فئات مختلفة من الشعب، وذلك في «جمعة التطهير والمحاكمة» التي طالبت بمحاكمة الرئيس السابق وإقالة مسؤولي الجامعات والمحافظات وإنشاء مجلس مدني عسكري وتطهير المؤسسات من رموز الفساد. في اليوم نفسه، انطلقت تظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية في القاهرة احتجاجًا على الغارات الإسرائيلية على غزة، وطالب المتظاهرون بطرد السفير الإسرائيلي، وهي دعوات تؤكد اتساع نطاق مطالبات المواطنين، وعدم اقتصارها على المطالب المحلية، وتعدي ذلك إلى السياسة الخارجية.

ظهرت منظومة «الجمعة» التي ابتكرها المواطنون للاحتجاج والمطالبة بالتغيير، ليس على مستوى المجتمع المصري ككل فحسب، بل ظهرت الدعوات للاحتجاج على قرارات داخل نطاق أضيق، كما حدث في الإسكندرية في 22 نيسان/ أبريل 2011، التي سميت «جمعة الرفض» احتجاجًا على تعيين عاصم سالم محافظًا للمدينة.

في 8 تموز/ يوليو، انطلقت جمعة «الثورة أولًا» للمطالبة بالمحاكمات وتحقيق مطالب الثورة. أما في 9 أيلول/ سبتمبر فانطلقت «جمعة تصحيح المسار» في القاهرة والسويس والإسكندرية. في 30 أيلول/ سبتمبر، انطلقت «جمعة استرداد الثورة» مطالبةً بوضع جدول زمني لتسليم السلطة لقيادة مدنية منتخبة وإنهاء حال الطوارئ وتحقيق المطالب المشروعة للعاملين بالدولة وتطهير جهازي الإعلام والقضاء.

استمرت منظومة الجمعة التي تؤكد تحرير المجال العام بعد الثورة. لكن بعد الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو 2012، ونتيجة لانقسام المجتمع المصري بعد الثورة - كما ستوضح الدراسة - ظهرت دعوات لمليونيات تطالب بأهداف محددة، مثل جمعة الشرعية والشريعة[20]، جمعة نصرة القدس[21]، وغيرها من المليونيات التي شاركت فيه فئات من المواطنين، في حين عارضتها فئات أخرى من المجتمع مختلفة عنهم أيديولوجيًا.

3- تحولات المجال العام وتشرذم المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير

كان التشرذم الذي ساد المجتمع المصري، وظهر بوضوح بعد انتخابات 2012 الرئاسية، سببًا رئيسًا لتحول المجال العام مرة أخرى والتضييق عليه. بدأت بوادر هذا التحول في أثناء الفترة الانتقالية الأولى، بحجة الحفاظ على هيبة الدولة واستقرارها.

أ- التشرذم داخل المجتمع المصري في أثناء ثورة 25 يناير (مؤيدون للنظام السابق ومعارضون له)

بدأت بوادر الانقسام في يوم 4 شباط/ فبراير 2011، أي اليوم الحادي عشر للثورة، حين طالب المواطنون بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، بينما دعا في اليوم نفسه مؤيدو الرئيس السابق - أول مرة من بداية الثورة - إلى تظاهرات مؤيدة له[22]. هذا الأمر يوضح الانقسام الذي تسببت به السلطة السياسية الحاكمة في المجتمع بين مؤيد ومعارض، لتفرض تحكمها بالمجال العام، من أجل احتواء الأزمة.

---

(20) انظر: اليوم السابع، 1/ 12/ 2012، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=863562>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 17/ 6/ 2013).

(21) انظر: «إخوان مصر يحشدون لمليونية "نصرة القدس" بالأزهر،» سي إن إن بالعربية (10 أيار/ مايو 2013)، <http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/5/10/Egypt.protest.Israel/index.html>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 17/ 6/ 2013).

(22) «يوميات ثورة 25 يناير - مصر،» ص 14-15.

ب- التشرذم داخل المجتمع المصري في أثناء الفترة الانتقالية الأولى (مؤيدون للمجلس العسكري ومعارضون له: الانقسام وفقًا للأيديولوجيا الدينية)

ساد الانقسام في المجتمع المصري خلال الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011، ما انعكس على المجال العام؛ إذ على الرغم من تأكيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في رسائله المتتالية عبر موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي[23]، أهمية التواصل والحوار لحل القضايا المختلفة في المجتمع وحرصه على حماية المواطنين وإتاحة الحرية لهم في التعبير عن آرائهم[24]، تؤكد الحوادث التي وقعت في أثناء الفترة الانتقالية الأولى وما بعدها، بعد تولي الرئيس محمد مرسي الحكم، عودة التضييق على المجال العام، الواقعي والافتراضي. ظهرت دعوات إلى تظاهرات عدة طوال الفترة الانتقالية الأولى وبعد الانتخابات الرئاسية للضغط على الحكومات المختلفة لتحقيق أهداف الثورة، وللاعتراض على قرارات السلطة السياسية. لكن تلك التظاهرات قوبلت بالرفض والاستنكار من السلطة، بدعوى عدم الاستقرار والتشكيك في نوايا المواطنين ممن يدعون لمثل تلك التظاهرات التي بدأت في أول أسبوع بعد تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك. ففي 18 شباط/ فبراير 2011، دعا المواطنون إلى تظاهرات هدفها الضغط على السلطة السياسية لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، على الرغم من الدعوات إلى وقف الاحتجاجات بدعوى الاستقرار والتهديد بالتعرض للاعتقال عند مخالفة ذلك، حيث كانت حرية التظاهر المُعلن عنها

---

(23) انظر: «رسائل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أثناء الفترة الانتقالية الأولى على الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك، <https://www.facebook.com/Egyptian.Armed.Forces/photos_stream> (تمّت زيارة الموقع في: 24/ 5/ 2013).

(24) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (2)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (17/ 2/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=191484594205131&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater> (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

في الرسالة الأولى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في ذلك اليوم مشروطة بالسلمية، واعتبار ارتداء زي أسود في أثناء التظاهرات، كما جاء في الإعلان عن التظاهرات، لجوءًا إلى ثقافات غير مصرية في التظاهر[25]، الأمر الذي يدل على بداية محاولات التضييق على المجال العام الواقعي باستخدام المجال العام الافتراضي، ووضع مبررات للمواطنين لعدم الاستجابة لدعوات التظاهر، ما شوّه التظاهرات وانتقص من أهميتها في تحقيق أهداف المواطنين، وكان سببًا لتعميق الانقسام في المجتمع.

ظهر هذا الانقسام واضحًا في أثناء الفترة الانتقالية الأولى، وهذا ما أكدته السلطة السياسية الحاكمة في ذلك الوقت، حيث بدأت تتردد أفكار ومسميات مختلفة للتفرقة بين فئات المجتمع، وحدثت محاولات لدس الفتنة بين فئات المجتمع المختلفة، وهذا ما أشارت إليه إحدى رسائل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 24 شباط/ فبراير 2011[26]. كان لاستمرار التشرذم في المجتمع المصري الدور الرئيس في تحول المجال العام، إذ أدى ذلك إلى تكرار الاشتباكات بين مؤيدين للتظاهرات ومعارضين لها، اختلافًا في شأن مواقف وقرارات السلطة، ما استدعى تدخل الأمن أكثر من مرة، ما سبب تناقص فاعلية ممارسات المواطنين الاحتجاجية وانحسار المجال العام مرة أخرى. فظهر التضييق الفعلي على المجال العام مع ظهور الاحتكاكات بين المتظاهرين والشرطة العسكرية، بدءًا بالحوادث التي رافقت تظاهرات 25 شباط/ فبراير 2011، والتي اعتذر عنها

---

(25) انظر: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (1)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (17/ 2/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=191414647545459&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

انظر أيضًا: «يوميات ثورة 25 يناير - مصر،» ص 26.

(26) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (18)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (24/ 2/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=193719850648272&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

المجلس واعتبرها غير مقصودة[27]، وأفرج عن المتظاهرين الذين احتجزوا في تلك الحوادث[28].

زاد الانقسام في 10 آذار/ مارس 2011، واندلعت الاشتباكات في ميدان التحرير بين مواطنين مؤيدين للاعتصام فيه ومواطنين آخرين معارضين له، ما وفّر فرصة للتضييق على المجال العام وإخلاء الميدان. كما كان للحوادث الطائفية في كنيسة إطفيح في 11 آذار/ مارس 2011 تأثير في اتساع نطاق تشرذم المجتمع على أساس ديني، وفي عودة النعرات الطائفية وتأججها في أثناء الفترة الانتقالية الأولى، ما كان له تداعيات عدة على الحياة السياسية في المجتمع المصري، ظهرت في انقسام الشعب في شأن التعديلات الدستورية في 15 آذار/ مارس 2011، بين الموافقة عليها ترغيبًا في الدين أو رفضها معاداة للدين، التي قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إجراء الاستفتاء عليها في 19 آذار/ مارس، مع حرمان المقيمين في الخارج من الاشتراك فيها[29]؛ وكان من تداعياتها أيضًا استمرار تظاهرات الاقباط الدينية للتنديد بهدم الكنائس، والمطالبة بقانون موحد لبناء دور العبادة، أعقبها تظاهرات ترفع شعارات إسلامية، نتج منها ما عرف بـ «حوادث ماسبيرو» في تشرين الأول/ أكتوبر 2011[30]، التي كان لها تداعياتها في انقسام المجتمع على أساس ديني. وتؤكد تظاهرات 9 أيلول/ سبتمبر 2011 في القاهرة والسويس والإسكندرية الانقسام الأيديولوجي الديني، إذ شاركت

---

(27) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (22)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (26/ 2/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=194521577234766&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

(28) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (23)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (26/ 2/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=194523997234524&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

(29) انظر: «يوميات ثورة 25 يناير - مصر،» ص 35-37.

(30) انظر: «تقرير نتائج لجنة تقصي الحقائق عن حوادث ماسبيرو،» المجلس القومي لحقوق الإنسان (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، في: «وثائق الثورات العربية لعام 2011».

فيها فئات مختلفة من المجتمع، وغابت عنها الحركات السياسية الإسلامية، وتظاهرات 30 أيلول/ سبتمبر 2011 التي رفع المتظاهرون فيها لافتة طبعت عليها خريطة مصر السياسية على شكل كعكة مقسمة ثلاثة أقسام: قسم للمجلس العسكري «رئاسة»، وآخر للأحزاب «الوفد»، وثالث للإخوان «برلمان»[31].

انقسم المواطنون بين مؤيد لبقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومعارض له، ما ترك عددًا من التداعيات على المجال العام في المجتمع المصري[32]؛ ففي 30 آذار/ مارس 2011، بدأ الانقسام بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والثوار بسبب مشروع قانون تقدمت به الحكومة للمجلس العسكري بتجريم الاعتصامات الفئوية، فرفضه شباب الثورة على أساس أنه ينتزع من العمال حقهم بالتظاهر، وأنه لم يُعرض للنقاش العام. كذلك انتقدوا التكتم على مضمون الإعلان الدستوري الذي أصدره الجيش لتنظيم الفترة الانتقالية الباقية، فدعا المواطنون إلى تظاهرات للاحتجاج على ذلك، وهي دعوات انتقدها المجلس[33]. وظهرت محاولات إحكام السيطرة على المجال العام الافتراضي في الفترة الانتقالية، حيث تعرّض بعض المواطنين للاعتقالات والمحاكمات العسكرية؛ فعلى سبيل المثال، طالب حقوقيون في 7 نيسان/ أبريل 2011 بإيقاف محاكمة المدوّن المصري مايكل نبيل أمام المحكمة العسكرية، وهو اعتقل من منزله يوم 28 آذار/ مارس بسبب مقالة كتبها في مدوّنته، ناقش فيها علاقة الشعب بالجيش بعد ثورة 25 يناير[34]، وإشارته إلى الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون على يد الشرطة

---

(31) انظر: «يوميات ثورة 25 يناير - مصر،» ص 56-58.

(32) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (87)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (24/ 11/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=306923379327918&set =pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 25/ 5/ 2013).

(33) انظر: «يوميات ثورة 25 يناير - مصر،» ص 38.

(34) للاطلاع على المقال كاملًا انظر: «الجيش والشعب عمرهم ما كانو إيد واحدة،» مايكل نبيل سند (موقع إلكتروني) (7 آذار/ مارس 2011)، <http://www.maikelnabil.com/2011/03/blog-post_07. html>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 25/ 5/ 2013).

العسكرية، استنادًا إلى تقارير إخبارية نشرتها الصحف والمواقع الإلكترونية[35].

عاد التحول في المجال العام في المجتمع المصري مع حوادث 10 تموز/ يوليو 2011، إذ أعلن الثوار بدء اعتصامهم بوصفه إجراءً تصعيديًا للضغط على الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، مطالبين بحل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورفع الأجور وتعيين وزير داخلية مدني وإخضاع الداخلية لإشراف القضاء وتطهير الإعلام، مهددين بالعصيان المدني والإضراب العام في حال عدم الاستجابة لمطالبهم، لكن المجلس العسكري أعلن تجاهله المطالب والاعتصامات، فبدأ الانقسام بين المتظاهرين في شأن آليات الضغط على المجلس العسكري[36].

مع تعدد الأزمات التي تعرض لها المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، ونتيجة التشرذم والانقسام بين المواطنين، لم تلجأ السلطة الحاكمة أو النخبة السياسية إلى النقاش أو الحوار مع أطراف الأزمة إلا بعد تفاقمها، ما أضعف قيمة الحوار وأهميته في ما بعد. على سبيل المثال، ظهرت دعوة إلى حوار عام هدفه تجنب أزمة ثقة بين المواطنين والجيش، نتيجة للاشتباكات بين معتصمين والجيش في 9 نيسان/ أبريل 2011[37].

تؤكد الحوادث التي وقعت في 19 و20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 مع المتظاهرين، وسقط فيها عدد من القتلى والجرحى، عودة التضييق على المجال العام، وعودة انتهاك حرية التعبير عن الرأي. شهدت تلك الفترة صدامات بين المواطنين المعتصمين والجيش والأمن المركزي اللذين تدخلا لفض الاعتصام. وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، تصاعدت الاحتجاجات في محافظات الإسكندرية والسويس والمحلة لمساندة متظاهري التحرير، وفي تلك الأثناء أصدر المجلس العسكري قانون إفساد الحياة السياسية في مصر بديلًا من قانون الغدر الصادر في آذار/ مارس 2011 لتجريم أي عمل من شأنه إفساد الحكم أو

(35) انظر: «يوميات ثورة 25 يناير - مصر،» ص 40-41.

(36) المصدر نفسه، ص 55.

(37) المصدر نفسه، ص 43.

الحياة السياسية بطريق الإضرار بمصلحة البلاد أو التهاون فيها[38]، وأدى ذلك إلى توجيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة دعوة أخرى لحوار تشارك فيه القوى والتيارات السياسية كلها لتخطي الأزمة[39]. وعلى الرغم من تعدد دعوات الحوار التي طالب بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع القوى السياسية كلها، فإنها كانت دعوات صورية لم تخرج بنتيجة فاعلة، ولم تغير الواقع الاجتماعي الذي كان سائدًا في تلك الفترة، وهذا ما تؤكده الحوادث المتتالية في تلك الفترة، التي كانت تليها دائمًا دعوة لحوار سرعان ما يختفي أثره وتعود الحوادث مرة أخرى[40].

على الرغم من تكرار تأكيد حق المواطنين بالتظاهر السلمي والاعتصامات السلمية في أثناء الفترة الانتقالية، شكك المجلس الأعلى للقوات المسلحة في رسائله في الدعوات إلى التظاهرات، ما ساعد في تشرذم المجتمع من خلال تشجيع المواطنين على القيام بدور الأمن في مناطق التظاهرات المختلفة، مع اعتبار تلك التظاهرات سببًا لتداعيات سلبية على مسار الثورة المصرية، وتؤثر في استقرار المجتمع[41]، ما أعطى انطباعًا سلبيًا عن هذه التظاهرات، وزاد الاحتقان بين الداعين إلى المشاركة فيها والمشككين في أهميتها وتأثيرها وأهدافها.

---

(38) المصدر نفسه، ص 59.

(39) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (81)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (20/ 11/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=304343052919284&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 25/5/2013).

(40) انظر: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (91)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (20/12/2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=322769484409974&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 25/5/2013).

(41) انظر: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (92)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (21/12/2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=323398164347106&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 25/5/2013)، و«المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (3)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (3/2/2012)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=352209331465989&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 25/5/2013).

كما استمرت الرسائل الموجهة إلى المواطنين التي تؤكد الحرص على حرية التظاهر والاعتصام السلمي في الوقت الذي بدأ فيه تشويه عدد من الحركات الاجتماعية التي شاركت في الثورة، كحركة 6 أبريل، واعتبارها السبب في الفتنة والعنف بين الشعب والجيش[42]. وأدّى هذا الأمر إلى اعتقال عدد من شباب الثورة المطالبين بتحقيق أهدافها، ومحاكمتهم عسكريًا، ثم التوقف عن محاكمتهم بفعل الضغط الشعبي[43].

مما سبق، نخلص إلى أن التضييق على المجال العام استمر طوال الفترة الانتقالية الأولى من حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي امتد 16 شهرًا، وتمثل في العنف الموجه ضد المواطنين الذين مارسوا أشكالًا منوعة من الاحتجاج، للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتضمن ذلك اعتقال الآلاف وتعذيبهم ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، والاعتداءات المسلحة على المعتصمين والمتظاهرين التي سقط فيها عدد من الضحايا[44]، إلى أن حصلت انتخابات عام 2012 الرئاسية.

ج- التشرذم والانقسام في المجتمع المصري بعد انتخابات عام 2012 الرئاسية

ازداد الانقسام والتشرذم في المجتمع المصري بعد الانتخابات الرئاسية، وتصاعد التضييق على المجال العام بحجة الحفاظ على تماسك المجتمع

---

(42) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (69)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (23/ 7/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=244871462199777&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

(43) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (72)،» موقع التواصل الاجتماعي - فيسبوك (18/ 8/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=258059604214296&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

(44) «يوميات القمع بين حكم العسكر والإخوان المسلمين،» مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب (القاهرة) (15 كانون الثاني/ يناير 2013)، ص 7، <http://alnadeem.org/ar/node/434>.

واستقراره. وقام هذا الانقسام على المرجعية الدينية. فبعد تولي الرئيس محمد مرسي الحكم، أصدر إعلانًا دستوريًا في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 تسبب في تعميق الانقسام بين مؤيد للإعلان ومعارض له، فنشبت اشتباكات بين الطرفين. ونص الإعلان على «أن تكون قرارات رئيس الجمهورية الصادرة، منذ توليه السلطة رسميًا، في 30 حزيران/ يونيو 2012، نهائية ونافذة ومُحصنة، لا يجوز الطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة»، ما دفع المواطنين إلى الدعوة لتظاهرات رفضًا لهذا الإعلان الدستوري. ظهرت تداعيات ذلك الانقسام في الحوادث التي وقعت في 4 و5 كانون الأول/ ديسمبر 2012، حين انطلقت مسيرات شعبية من أحياء القاهرة المختلفة تجاه مقر إقامة الرئيس (قصر الاتحادية)، وقرر بعض المشاركين في المسيرات الاعتصام للضغط على السلطة الحاكمة، ما أدى إلى لجوء مؤيدي السلطة الحاكمة لاستخدام العنف مع المعارضين في مكان اعتصامهم، فسقط ضحايا. وبذلك تُعدّ حوادث الاتحادية محطة فارقة بين الثوار وتيارات الإسلام السياسي، وتسببت في اتساع الهوّة بين فئات المجتمع المصري[45].

تجلى الانقسام في المجتمع المصري بشكل أوضح في أيار/ مايو 2013، حيث دعت مجموعة من المواطنين اتخذت لنفسها اسم «حملة تمرد» إلى المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، وإلى تظاهرات مليونية في 30 حزيران/ يونيو 2013، بسبب عدم تحقيق أهداف ثورة 25 يناير، وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بعد الثورة[46]. في الوقت نفسه، دعت مجموعة أخرى تحمل اسم «حملة تجرد»[47] إلى رفض ما تطالب به «حملة تمرد»، ما أنذر باتساع الانقسام بين المواطنين داخل المجتمع، فتوافق مؤيدو «حملة تمرد» على عدم رفع أي شعارات حزبية أو أيديولوجية في التظاهرات، محاولين التغلب على حالة الانقسام السائدة في المجتمع، وتجنب تداعيات هذا الانقسام في المجتمع. انظر الشكل (4-2).

(45) المصدر نفسه، ص 113.

(46) انظر: «حالة تمرد،» الصفحة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/Tmrood/info>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 7/ 6/ 2013).

(47) انظر: «حملة تجرّد،» الصفحة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/hamlettajarod/info>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 7/ 6/ 2013).

الشكل (4-2)
مراحل التشرذم والانقسام داخل المجتمع المصري
في أثناء ثورة 25 يناير وبعدها

الانقسام بين المواطنين ورجال الأمن	
المواطنون	الشرطة المدنية (منذ 25 كانون الثاني/ يناير 2011) الشرطة العسكرية (في أثناء الفترة الانتقالية الأولى)

الانقسام بين المواطنين في شأن السلطة الحاكمة وقراراتها	
- مواطنون مؤيدون للتظاهر بعد الثورة. - مؤيدون للمجلس العسكري (استفتاء 30 آذار/ مارس 2011). - مؤيدون لانتخاب محمد مرسي رئيسًا (الجولة الثانية لانتخابات 2012 الرئاسية). - مؤيدون لقرارات مرسي (الإعلان الدستوري، تكريم المجلس العسكري 2012).	- مواطنون معارضون للتظاهر بعد الثورة. - معارضون للمجلس العسكري. - مؤيدون لانتخاب أحمد شفيق رئيسًا. - معارضون لقرارات مرسي.

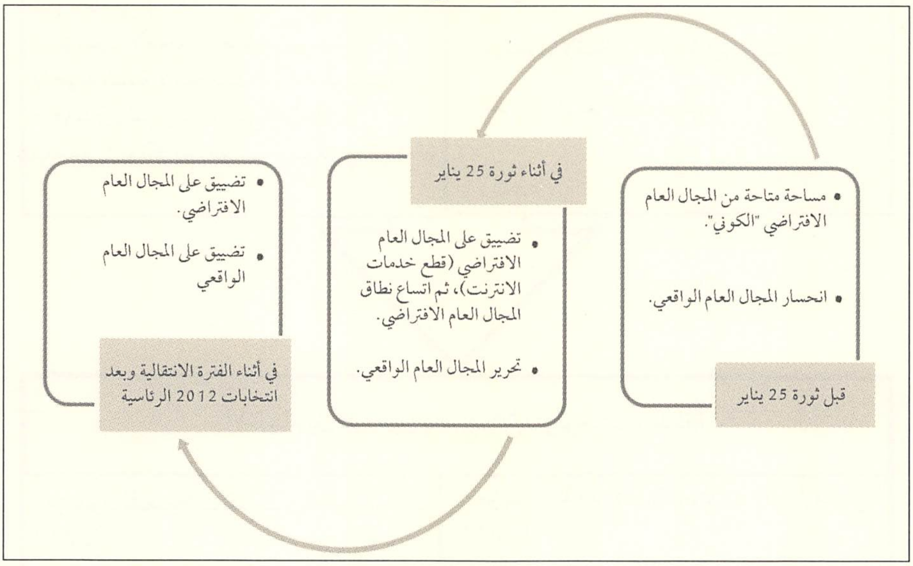
الانقسام بين المواطنين بحسب الأيديولوجيات المختلفة	
- مؤيدون للتعديلات الدستورية (آذار/ مارس 2011). - مؤيدون لدستور 2012. - جبهة الضمير 2013. - حملة تجرد 2013.	- مؤيدون للتعديلات الدستورية (آذار/ مارس 2011). - معارضون لدستور 2012. - جبهة الانقاذ الوطني 2012. - حملة تمرد 2013.

المصدر: شكل مستخلص من التراث النظري المتصل بثورة 25 يناير.

ثانيًا: انعكاس تحولات المجال العام على المواطنة الناشطة في المجتمع المصري

انعكست تحولات المجال العام في المجتمع المصري على ممارسات المواطنين في التعبير عن آرائهم، والتأثير في متخذي القرار في شأن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وظهر ذلك بشكل واضح في مجال الاحتجاج والتغير الاجتماعي؛ إذ اعتمد المواطنون أساليب غير تقليدية في التظاهر والاحتجاج، وفقًا للأحوال التي مرّ بها المجتمع المصري من حيث وضع المجال العام الواقعي والافتراضي. انظر الشكل رقم (4-3).

الشكل (4-3)
وضع المجال العام الواقعي والافتراضي داخل المجتمع المصري



المصدر: شكل مستخلص من القراءات في شأن التراث النظري المتصل بثورة 25 يناير.

1- التظاهرات الصامتة

انعكس انحسار المجال العام في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير الذي

سبّبه اعتماد القوى الاقتصادية والسياسية على الأجهزة الأمنية في التضييق على المواطنين، على الأساليب غير التقليدية التي اتّخذها المواطنون في الاحتجاج في تلك الفترة، والحرص على أن يكون يوم الاحتجاج يوم جمعة، أي في يوم إجازة رسمية لضمان مشاركة أكبر عدد من المواطنين، ما انعكس على الدعوة إلى التظاهرات المليونية بعد الثورة فكانت تحصل في أيام الجمعة. على سبيل المثال، وفي عقب نشر خبر مقتل خالد سعيد في 6 حزيران/ يونيو 2010 بيد أجهزة الأمن، ظهرت دعوات على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي إلى احتجاج على التعذيب الذي تمارسه أجهزة الأمن، الذي تسمح به حال الطوارئ التي يرزح المجتمع المصري تحتها، وذلك من خلال تنفيذ الشباب وقفات احتجاجية صامتة في القاهرة والإسكندرية، وارتدائهم ملابس سودًا تعبيرًا عن رفضهم ممارسات رجال الأمن بحق المواطنين[48]. وظهر جليًا التضييق على المجال العام وأثره في قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم من خلال لافتات أو منشورات أو أعلام أو نقاش في ما بينهم أو مع الآخرين، وتجنبهم المضايقات الأمنية في آن، وذلك عبر تنبيهات أمنية نشرت على الإنترنت قبل الوقفة الصامتة[49].

استمرت الدعوة إلى اعتماد الأساليب غير التقليدية في الاحتجاج من خلال الوقفات الصامتة بعد إقبال المواطنين على الوقفة الصامتة الأولى، واتسع نطاق الدعوة لتشمل المواطنين كلهم - لا الشباب وحدهم - في المحافظات كلها للاحتجاج في 25 حزيران/ يونيو[50]، مع تأكيد التنبيهات الأمنية نفسها التي

---

(48) انظر: «الدعوة للوقفة الصامتة يوم 18 حزيران/ يونيو 2010 من خلال صفحة كلنا خالد سعيد،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/events/129161503773541/>، (تمّت زيارة الموقع في 4/ 6/ 2013).

(49) انظر: «تفاصيل الوقفة الصامتة في 17 حزيران/ يونيو 2010 من خلال صفحة كلنا خالد سعيد،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/notes/klna-khald-syd/tfasyl-alwqfl-alslmyt-alsamtt-llqahrt-walaskndryt/136763013004194>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 4/ 6/ 2013).

(50) انظر: «الدعوة للوقفة الصامتة يوم 25 حزيران/ يونيو 2010 من خلال صفحة كلنا خالد سعيد،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/events/109806575734347/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 4/ 6/ 2013).

تشي بمقدار التضييق الأمني الذي تعرّض له على المجال العام(51). ثم ظهرت الدعوات إلى وقفة صامتة أخرى في 9 تموز/ يوليو 2010(52) التي اتّسع فيها نطاق المشاركة على مستوى الجمهورية، ونجحت فكرة الاحتجاج غير التقليدي مع إقبال المواطنين عليه، ثم انطلقت الدعوة إلى اعتماد صور موحدة على فيسبوك تترافق مع الدعوة إلى تلك الوقفة، إلى جانب مقاطع الفيديو وصور الوقفات السابقة وشعارات مثل «قوتنا في صمتنا» عمّت المجال العام الافتراضي، ساهمت في توعية المواطنين بالمطالبة بحقوقهم، وبأهمية الوقفات الصامتة وأهدافها. بدأ ظهور مطالب محددة للوقفات، وتحديد جهة التنفيذ لتحقيقها، مع استمرار التنبيهات الأمنية وعدم اعتماد منشورات أو لافتات مطبوعة(53).

بعد الثورة، اتخذت التظاهرات الصامتة شكلًا مختلفًا عما كانت عليه قبل الثورة، وظهر ذلك في وقفة 6 حزيران/ يونيو 2013 الصامتة(54). فعلى الرغم من الدعوة إلى الالتزام بزي الحداد وعدم الهتاف، كما كان يحدث قبل الثورة، أُتيح للمتظاهرين حمل الصور ورفع الشعارات في أثناء الوقفة الصامتة، من دون خوف من تضييق أمني. كما أُتيحت فرصة مناقشة المواطنين في المطالب المرفوعة في الوقفة الاحتجاجية، وخلت الدعوة إلى الوقفة الصامتة من التنبيهات الأمنية، ما عكس انفتاح المجال العام - نوعًا ما - بعد ثورة 25 يناير.

---

(51) انظر: «تفاصيل الوقفة الصامتة في 20 حزيران/ يونيو 2010 من خلال صفحة كلنا خالد سعيد،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/note.php?note_id=137731076240721>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 4/ 6/ 2013).

(52) انظر: «الدعوة للوقفة الصامتة يوم 9 تموز/ يوليو 2010 من خلال صفحة كلنا خالد سعيد،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/events/127903740581280/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 4/ 6/ 2013).

(53) انظر: «17 فكرة لترويج وقفة الجمعة 9 تموز/ يوليو: نسخة مبدئية في 27 حزيران/ يونيو 2010، من خلال صفحة كلنا خالد سعيد،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/note.php?note_id=139771336036695>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 4/ 6/ 2013).

(54) انظر: «الدعوة للوقفة الصامتة يوم 6 حزيران/ يونيو 2013 من خلال صفحة كلنا خالد سعيد،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/events/455249261234029/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 6/ 6/ 2013).

2- الاعتماد على الأساليب الفنية الإبداعية في تحرير المجال العام

استطاع المواطنون تحرير المجال العام في أثناء ثورة 25 يناير باستخدامهم أساليب غير تقليدية في الاحتجاج، تضمن مشاركة أكبر عدد من المواطنين الذين لم تسبق لهم المشاركة في الأعمال الاحتجاجية، وتمكّنهم من الاستمرار في ممارساتهم الثورية خلال 18 يومًا من أيام الثورة. كما استطاعوا أن يُعبروا عن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بلافتات هزلية تناولت أسباب اندلاع الثورة وأهدافها، ما أكد إيمانهم بقدرتهم على تحقيق أهدافهم وإصرارهم على تحقيقها. كما قدموا فقرات غنائية ثورية وأعمال مسرحية ساهمت في استمرار الحال الثورية داخل الميادين حتى تحقيق الأهداف التي ينادون بها، ما عكس السمات الشخصية للمصريين، وأكد تعزيز المواطنة الناشطة فيهم خلال تلك الفترة، ظهرت في اعتمادهم أساليب احتجاجية مبتكرة لتحرير المجال العام والتخلص من هيمنة السلطة السياسية[55].

كما اعتمد المواطنون فن الغرافيتي[56] أسلوبًا احتجاجيًا جديدًا لتسجيل الاعتراض على موقف أو قرار سياسي، أو التنديد بممارسات أجهزة الأمن، أو لتوثيق الثورة وتأكيد الاستمرار فيها حتى تحقيق أهدافها، ما عكس أيضًا عمق التضييق على المجال العام في أثناء الفترة الانتقالية الأولى بعد الثورة. كان الرسم على الجدران وعلى أرضية ميدان التحرير هي المساحة المتاحة أمام الفنانين في أثناء ثورة 25 يناير للتعبير عن انخراطهم فيها، مع تجنب الملاحقات الأمنية[57]،

---

(55) يمكن الرجوع إلى: «التوثيق الكامل من لافتات وأعمال توثيقية للثورة،» ثورة 25 يناير (موقع إلكتروني)، <http://egyptrev.net/Search.aspx?d=none&ecs=15,16&gc=1&sc=0&f=0&ec=0&txt=>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 17/ 6/ 2013).

(56) يأتي أصل كلمة غرافيتي من كلمة (Graphein) اليونانية التي تعني «يكتب». نشأ فن الغرافيتي الحديث في ستينيات القرن الماضي في نيويورك، وينشط مع المطالب الاجتماعية، حيث أصبح جزءًا من الحياة اليومية. انظر: «الجرافيتي أثناء الأزمات،» Global Voice (موقع إلكتروني) (23 آب/ أغسطس 2012)، <http://ar.globalvoicesonline.org/2012/08/23/24906/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 14/ 6/ 2013).

(57) جيهان محمود، «الجرافيتي: فن التحريض الثوري في مصر،» الأهرام العربي (11 شباط/ فبراير 2012)، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=801457&eid=197>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 14/ 6/ 2013).

ما عكس مصادرة السلطة للحياة اليومية ومحاولتها الإبقاء على انحسار المجال العام. وتذكيرًا، انتشر فن الغرافيتي بوصفه وسيلة احتجاج بشكل أوسع في أثناء الفترة الانتقالية الأولى التي شهدت عددًا من محاولات التضييق على المجال العام، وملاحقة المتظاهرين واعتقالهم[58]. وبعد ثورة 25 يناير، شكّلت مجموعة من الفنانين حركة «ائتلاف شباب التشكيليين»، هدفها التواصل مع المواطنين البسطاء بشكل مباشر من خلال فن الغرافيتي[59]. كما ظهرت مبادرة «جدران الحرية» (Walls of Freedom) لتأريخ الثورة وتوثيق تفصيلاتها من خلال أعمال الغرافيتي، وتشجيع المواطنين على المساعدة في التوثيق ونشره في شكل كتاب[60]. وعكس ذلك تداعيات تحول المجال العام في المجتمع المصري بعد الثورة، وأثره في تنامي الأساليب غير التقليدية في تحرير هذا المجال العام.

ثالثًا: الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المبني على المواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير

تراجعت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع قبل ثورة 25 يناير، فظهرت مشكلات عدة، أبرزها تفشّي الفقر وارتفاع معدل البطالة وانخفاض الدخول في مقابل ارتفاع الأسعار، إضافة إلى انتشار الفساد وتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع وتردي أوضاع الخدمات، ما أدى إلى بروز الاحتجاج الاجتماعي[61]. لذلك يمكن القول إن تدنّي مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي التي عاناها المواطنون، كانت سببًا في اعتماد ممارسات مرتبطة بمجال الاحتجاج والتغير الاجتماعي، وهو أحد مجالات المواطنة الناشطة.

---

(58) انظر: «جرافيتي شارع محمد محمود،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://arz.wikipedia.org/wiki/%d8%ac%d8%b1%d8%a7%d9%81%d9%8a%d8%aa%d9%89_%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%b9_%d9%85%d8%ad%d9%85%d8%af_%d9%85%d8%ad%d9%85%d9%88%d8%af>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 17/ 6/ 2013)، وموقع فليكرز، <http://www.flickr.com/photos/26319736@N03/sets/72157629445081625/with/6926195133/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 17/ 6/ 2013).

(59) محمود، «الجرافيتي».

(60) انظر: جدران الحرية (موقع إلكتروني)، <http://wallsoffreedom.com/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 14/ 6/ 2013).

(61) ليلة، ص 34.

ظهرت العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير أيضًا. بيّنت دراسة متغيرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بعد الثورة انعكاسها الجلي على عدد من المتغيرات المرتبطة بالمواطنة الناشطة، خصوصًا في مجال الاحتجاج والتغير الاجتماعي، وصلت حدّ الدعوة إلى احتجاجات في 30 حزيران/ يونيو 2013 ضد السلطة السياسية، بسبب انعدام الأمن وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين[62].

في الدراسة الحالية، يمكن الكشف عن العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري من خلال الإشارة إلى المساحة المشتركة بينهما داخل المجال العام. فتحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي مسؤولية الدولة في المرتبة الأولى، يشاركها فيها المواطنون «الناشطون» من خلال نشاطهم الاجتماعي ومبادرات يقومون بها، أو من خلال الاحتجاج والتظاهرات اعتراضًا على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بشكل كامل أو جزئي، وهي الممارسات التي تتم في المجال العام الذي يقع بين الفرد والدولة، كما أن ممارسات المواطنين يرجع جزء منها، كالاحتجاج والقيم الديمقراطية إلى مسؤولية الفرد نفسه. أما الجزء الآخر، كالتمثيل الديمقراطي والحياة المجتمعية، فللدولة دورها فيه، لأنه يعتمد على القوانين التي تنظم بها العمل السياسي، كالتمثيل الديمقراطي وتنظيم الحياة المجتمعية وأعمال منظمات المجتمع المدني. وبذلك، تقع المساحة المشتركة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة في عمق نطاق المجال العام الذي يضم الممارسات المختلفة المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يمكن توضيحه بالشكل رقم (4-4).

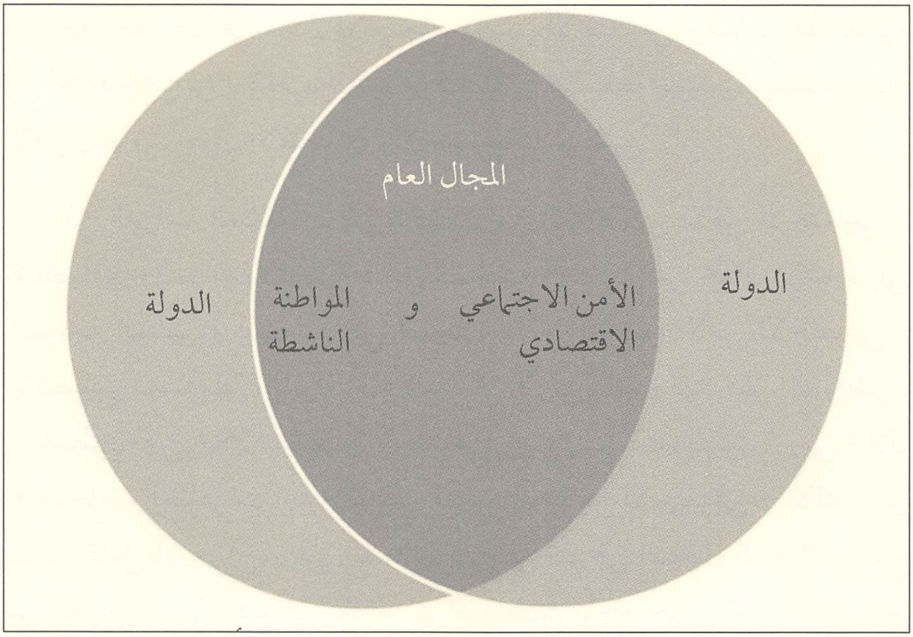
---

(62) انظر: «حملة تمرد» الانطلاقة: ميدان التحرير، الأول من مايو الخامسة مساءً (صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك)، <https://www.facebook.com/events/420860001343100/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 7/ 6/ 2013)، وانظر أيضًا: الموقع الرسمي لحملة تمرد، <http://tamarud.net/?page_id=2>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 7/ 6/ 2013)، وتمرد (صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك)، <https://www.facebook.com/Tmrood/info>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 7/ 6/ 2013).

الشكل (4-4)

العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي

والمواطنة الناشطة من خلال المجال العام



المصدر: شكل مستخلص من القراءات في مجالات ومتغيرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في ظل وضع المجال العام داخل المجتمع المصري.

بالتالي، لا يقتصر الأمن الاجتماعي - الاقتصادي على كونه مجموعة حقوق اجتماعية واقتصادية يجب أن تحققها الدولة فحسب، بل يتسع المفهوم ليشمل ممارسات المواطنين الاحتجاجية التي تضمن تحقيق تلك الحقوق، وضمان جودتها وتوافرها بمعزل عن التغيرات التي تحصل في المجتمع. وتمثّل تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، المبني على المواطنة الناشطة في المجتمع المصري بعد الثورة، في الآتي:

1 - اللجان الشعبية

اللجان الشعبية في المجتمع المصري أحد مظاهر تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المبني على المواطنة الناشطة، حيث أسست نتيجة الخوف الذي ساد

بين المواطنين في أثناء الثورة، خصوصًا في 28 كانون الثاني/ يناير 2011، والذي نتج من الفراغ الأمني الذي تركه انسحاب الشرطة من الشارع[63]. كان الهدف من إنشاء اللجان الشعبية - رابطةً اجتماعية ينتمي إليها الأفراد والجماعات بفئاتهم وأعمارهم المختلفة - تقديم المساعدة الطوعية غير الرسمية في ممارسة النشاط الاجتماعي وأداء أدوار محددة تحقّق الاستقرار والأمن الاجتماعيين[64]. إذ ألّف المواطنون مجموعات مدنية في كل مربع سكني، وفي المداخل الرئيسة لكل حي أو مدينة، وفي الشوارع، لتحقيق الأمن وتبديد الخوف من انتشار أعمال البلطجة في تلك الفترة. وكانت هذه المجموعات تتولى تفتيش السيارات للتأكد من هُوية ركابها، كما من هوية أصحاب الدراجات النارية، وعدم حملهم الأسلحة أو أي وسائل عنف أخرى. كان هذا النشاط الأمني يبدأ مساءً بابتداء فترة حظر التجول الذي كان مفروضًا في أثناء ثورة 25 يناير، وينتهي في صباح اليوم التالي بانتهاء فترة حظر التجول. وبذلك، استطاعت اللجان الشعبية التغلب على الفراغ الأمني في تلك الفترة[65]، واستمرت إلى ما بعد الثورة، وظهر دورها أيضًا في حماية لجان امتحانات الثانوية العامة، وشهادات معادلة الدبلومات الفنية[66].

حمل ظهور اللجان الشعبية في المجتمع المصري عددًا من الإيجابيات التي ساهمت في مواجهة أزمات مجتمعية تفشّت في ذلك الوقت، منها[67]:

- مكافحة الفساد التجاري، خصوصًا فساد التجار الجشعين الذين يستغلون الأزمات الاقتصادية المصاحبة للثورات، ويبالغون في رفع الأسعار واحتكار السلع الحيوية.

(63) جمال علي زهران، «الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر،» في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، ص 153-154.

(64) مها الكردي، «اللجان الشعبية وثورة 25 يناير: مالها وما عليها،» ورقة قُدِّمَت إلى: حلقة نقاشية في المؤتمر السنوي الثالث عشر «الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر،» الذي أقامه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 29-31 أيار/ مايو 2011، ص 2.

(65) زهران، ص 153-154.

(66) المصدر نفسه، ص 154.

(67) الكردي، ص 3-4.

- حماية المواطنين من البلطجية الذين يقومون بأعمال السلب والنهب، من خلال تسيير دوريات وتثبيت نقاط تفتيش، للاطمئنان إلى استتباب الوضع الأمني والاجتماعي والنفسي.

- محاولة فرض النظام والانضباط، واعتماد الرقابة الشعبية على الأفراد والجماعات والهيئات.

- محاولة تعظيم قيم الانتماء والولاء للوطن وللأسرة وللمجتمع، وأهمية الحفاظ على الوطن من محاولات تدمير القيم والمبادئ الأخلاقية والدينية، ومحاربة الفتن الطائفية.

- ملء الفراغ الذي تركه غياب الدولة، سواءً كان أمنيًا أم سياسيًا أم اقتصاديًا أم ثقافيًا أم إعلاميًا.

- بذل جهد إعلامي شعبي مستمر لنشر المعلومات الصحيحة، ومكافحة الشائعات، ومناهضة الفساد بأشكاله، وتوعية المواطنين ودفعهم نحو المشاركة في تنمية مجتمعهم.

- استقطاب طاقات فئات ورموز مستقلة في المجتمع، مثل القادة غير الرسميين في مجالات مختلفة والصحافيين والإعلاميين والشخصيات والرموز المجتمعية والدينية والأكاديمية، للمساهمة في حلّ الأزمات التي تمر بها الدولة.

- تعزيز التقارب الاجتماعي بين المواطنين؛ إذ ساهمت اللجان الشعبية في تعارف الأسر وتكاتفها، وهي لم تكن يعرف بعضها بعضًا على الرغم من سكنها في العمارة نفسها أو الشارع نفسه أو الحي نفسه. وبذلك، وثّقت اللجان الشعبية العلاقات الاجتماعية بين الجيران، من خلال توزيع الطعام والشراب على الساهرين لحماية منازلهم وأسرهم، وتبادل الآراء والأفكار لحماية ممتلكاتهم وذويهم.

في أثناء الثورة، اعتمد المجلس الأعلى للقوات المسلحة على فاعلية جهد المواطنين في محاولاتهم القضاء على الانفلات الأمني الذي شهده المجتمع

المصري، ودعوتهم له كي يدعمهم للتخلص من البلطجة والسرقة، خصوصًا في محافظات القاهرة الكبرى وبورسعيد والسويس[68]. كما اعتمد عليهم في تنظيم أماكن التظاهرات وتأمينها منعًا للاحتكاكات التي كانت تحدث بين المتظاهرين وقوات الأمن[69]، وفي تأمين احتفالات المسيحيين[70] برأس السنة الميلادية 2012 في الكنائس[71]، وفي تأكيد أهمية التصويت في انتخابات 2012 الرئاسية[72]. يؤكد ذلك كله العلاقة المتينة بين تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع، حيث ضمنت ممارسات المواطنين الأمنية تحقيق بعض مجالات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري.

---

(68) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (12)،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (22/ 2/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=193157610704496&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

(69) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (58)،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (26/ 5/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=218416611511929&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013)، و«المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (85)،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (24/ 11/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=306787796008143&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

(70) على الرغم من الدور الناشط الإيجابي الذي أداه المواطنون داخل المجتمع المصري في أثناء الثورة وبعدها من خلال اللجان الشعبية، فإن اعتماد الأجهزة الأمنية على ذلك وحده، من دون أدائها واجباتها المطلوبة منها، تسبّب بانقسام في شأن دور المؤسسات الأمنية في المجتمع، إضافة إلى انتشار العنف، وتعليق العمل بالقانون، وميل المواطنين إلى نزع حقوقهم من دون وجه قانوني، وانتشار استخدام الأسلحة المختلفة بوجه كل من هو معارض للرأي، ما كان له أبلغ الأثر في تماسك المجتمع المصري.

(71) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (94)،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (30/ 12/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=328687607151495&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 25/ 5/ 2013).

(72) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (10)،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (21/ 5/ 2012)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=426018617418393&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 25/ 5/ 2013).

2- مبادرات المواطنين الجمعية/ الفردية

ظهر عدد من مبادرات المواطنين الجمعية والفردية في أثناء الفترة الانتقالية الأولى، وبعد انتخابات 2012 الرئاسية، وكان هدفها تحسين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري، والتغلب على التداعيات السلبية للثورة في الكثير من القطاعات في المجتمع. من المبادرات التي دعا إليها المواطنون لتحسين الأوضاع الاقتصادية في أثناء الفترة الانتقالية «مبادرة إنقاذ البورصة المصرية»[73]، و«مبادرة عودة الشرطة» التي أطلقها المتظاهرون والمعتصمون في 8 آذار/ مارس 2011 لإعادة الثقة بين الشرطة والشعب، والتغلب معًا على الانفلات الأمني الذي ساد المجتمع المصري بعد الثورة[74]. كما ظهرت مبادرات فردية بعد الانتخابات الرئاسية أطلقها عدد من رموز العمل الاجتماعي من أجل تحسين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في بعض المناطق، مثل «مشروع نهر الخير» الذي دعا إليه الداعية مصطفى حسني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وهدفه إدخال المياه إلى أكثر من 1000 بيت في قرية النزلة، إحدى أفقر قرى الصعيد، والقرى المحيطة بها في مركز يوسف الصديق[75]. وبالتالي، يمكن استنتاج الدور الكبير الذي أدّته المواطنة الناشطة، متمثلًا بالمبادرات الجمعية والفردية، بحضّها على تقديم المساعدات الاجتماعية غير الرسمية الهادفة إلى تحقيق أمن المواطنين الاجتماعي - الاقتصادي داخل المجتمع المصري.

3- الاحتجاجات الفئوية وتحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بعد ثورة 25 يناير

لم يكن مطلب التغيير السياسي وحده محرك المواطنين نحو الثورة في 25

---

(73) انظر: عبد الرحمن شلبي، «"المصري اليوم" تنشر قائمة بصناديق الاستثمار للمساهمة في تنفيذ مبادرة إنقاذ البورصة من الانهيار،» المصري اليوم، 14/ 2/ 2011، <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=287778>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 11/ 6/ 2011).

(74) انظر: «يوميات ثورة 25 يناير - مصر،» ص 33.

(75) انظر: «للمنازل في القرى الفقيرة في مصر أحد مشاريع مؤسسة عُمار الأرض: اتصل على 19054،» مشروع نهر الخير (صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك)، <https://www.facebook.com/Nahr.Kher/info>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 11/ 6/ 2013).

كانون الثاني/ يناير 2011، إنما كان للأحوال المعيشية والاقتصادية المتردية دورها في ذلك[76]. إذ شهد المجتمع المصري طوال فترة عدم الاستقرار السياسي التي تلت الثورة عددًا من الاحتجاجات، أتت ردًا على غياب سياسات معنية بالفقر والظلم وعدم المساواة، وإقصاء المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وازدادت الاحتجاجات بشكل أكبر بعد انتخابات 2012 الرئاسية. وشارك أكثر من 70 فئة ومهنة في هذه الاحتجاجات، من موظفي الخدمة المدنية وموظفي الحكومة، للمطالبة بتوفير الخدمات الصحية وتحسين الرواتب، إلى جانب استحقاقات ملحّة أخرى[77].

تزامنًا مع التغيرات الجذرية في السلطة وفي المناخين السياسي والتشريعي في مصر، استمر احتجاج المواطنين على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، شارك فيه جميع أطياف الشعب من إعلاميين وصحافيين وأصحاب أعمال حرة وأطباء وممرضين وفنيين صحيين وأثريين وأهالي الأحياء الفقيرة وأئمة مساجد وباعة جائلين وتجار صغار وخفراء وصيادلة وصيادين وتلامذة مدارس وطلاب جامعات وطيارين وعاملين في المصانع والشركات وموظفين في الهيئات الحكومية وفلاحين ومُحالين على التقاعد ومحامين ومرشدين سياحيين ومضيفين جويين وذوي الحاجات الخاصة ومهندسين وأمناء شرطة وأصحاب سفن وخريجين جامعيين وسائقين وعمال شركات خُصْخِصَت وعمال محاجر وعمال مخابز وعمال نظافة وقضاة وعمال موقتين وكيميائيين ومسعفين وموزعي أنابيب الغاز المنزلي وموظفي مجلس الشعب، إضافة إلى أكثر من 70 فئة ومهنة من الفئات التي عانت، وما زالت تعاني، سوء السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتتالية بعد الثورة[78].

---

(76) انظر: «ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق في شأن الحوادث التي واكبت ثورة 25 يناير،» ص 32.

(77) «تقرير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة مراجعة الاستعراض الدوري لدولة مصر في مجموعة العمل ما قبل الجلسة 51 للجنة،» المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة) (21-24 أيار/ مايو 2013)، ص 6، <http://cesr.org/downloads/egypt.cescr.list.issues.arabic.pdf?preview=1>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 21/ 5/ 2013).

(78) «الاحتجاجات الاجتماعية في 2012: صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع،» المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (31 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، <http://ecesr.org =

اختلفت استجابة الدولة للمطالب الفئوية التي يرفعها المحتجون والمضربون، فعكست أحيانًا استمرارًا للسياسات القمعية التي سادت قبل الثورة، ولتجاهل المطالب الشعبية. فعلى سبيل المثال، طُرِدَ أكثر من ٣١١ عاملًا من المحتجّين من وظائفهم خلال الشهور الثلاثة الأولى بعد الانتخابات الرئاسية، واعتُقل أكثر من 100 عامل بينما كانوا يتظاهرون بشكل سلمي. وشارك رجال الأعمال في قمع المشاركين في الاحتجاجات الاجتماعية بإيقافهم عن العمل أو نقلهم أو احتجازهم وضربهم وسحلهم وخفض رواتبهم وإخضاعهم لتحقيق في إدارة منشأتهم أو في النيابة العامة وإرهابهم بالبلطجية وتهديد مستقبلهم بالتلويح بإغلاق الشركات، وحتى بإغلاقها في بعض الأحيان[79].

في أثناء الفترة الانتقالية الأولى، ردّت السلطة السياسية الحاكمة في مصر المشكلات الاقتصادية التي عاناها المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير إلى الإضرابات والاعتصامات الفئوية التي طالبت بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نادت بها الثورة[80]. لكن هذه الإضرابات والاعتصامات استمرت كعنصر ضغط في تلك الفترة، إلى أن بدأت السلطة السياسية فتح قنوات حوار مع المحتجين وتلبية مطالبهم الأساسية، ليعود منحنى الإضرابات إلى الهبوط بالتدريج[81]. وهذا دليل على أهمية دور الاحتجاجات الفئوية في تحسين أوضاع الأمن الاجتماعي - الاقتصادي لبعض فئات المجتمع المصري.

= /2012/12/31/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%ac%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-2012-%d8%b5%d8%b1%d8%ae%d8%a9-%d8%b4%d8%b9%d8%a8-%d8%b6%d8%af/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 10/ 4/ 2013).

(79) «تقرير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة مراجعة الاستعراض الدوري لدولة مصر في مجموعة العمل ما قبل الجلسة 51 للجنة،» ص 6.

(80) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة: الرسالة رقم (52)،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (17/ 5/ 2011)، <https://www.facebook.com/photo.php?fbid=215963445090579&set=pb.191115070908750.-2207520000.1369402216.&type=3&theater>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 24/ 5/ 2013).

(81) «الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي،» منتدى البدائل العربي للدراسات، بالتعاون مع المعهد البولندي للشؤون الدولية (الجيزة) (2012)، ص 8، <http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=251:%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ac%d8%b1%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%88%d9%84%d9%86%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%85%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b7%d9%8a&itemid=305#.vucfo_l97cc>.

من الاحتجاجات الفئوية التي ساهمت في تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، تلك التي اندلعت في قطاع التعليم العالي؛ إذ أدت احتجاجات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية إلى زيادة الأجور وتعديل قانون تنظيم الجامعات[82]، وإقرار نظام الانتخابات في اختيار القادة الجامعيين[83]، ما أدى بالتالي إلى تحسين مستويات أمنهم الاجتماعي - الاقتصادي. كما أسفرت احتجاجات حملة الماجستير والدكتوراه عن الإعلان عن تعيينهم في جهاز الدولة الإداري بدءًا من 15 حزيران/ يونيو 2013[84]. وكان للروابط الاجتماعية غير الرسمية التي نسجها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ما بينهم، والروابط المشابهة بين موظفي الجامعات، الدور الرئيس في تحقيق أمنهم الاجتماعي - الاقتصادي، من خلال دعواتهم إلى الاحتجاج التي أطلقوها مطالبين بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من خلال الجهد الذي بذلوه على المستوى الرسمي، من خلال النقاش والتفاوض في سبيل تحقيق أهدافهم[85].

---

(82) انظر: «قرار المجلس الأعلى للجامعات بجلسته المنعقدة بتاريخ 23/ 6/ 2011،» المجلس الأعلى للجامعات (2011)، <http://www.scu.eun.eg/wps/wcm/connect/f3c154804d68fd528aa1ae4b331ea877/Karar_June_2011.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=f3c154804d68fd528aa1ae4b331ea877>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 16/ 6/ 2013)، و«مذكرة بشأن استعراض المجلس الأعلى للجامعات مقترحات تعديلات مرتبات أعضاء هيئة التدريس،» المجلس الأعلى للجامعات (24/ 6/ 2012)، <http://www.scu.eun.eg/wps/wcm/connect/bbe6cf804d68fbe18a87ae4b331ea877/decree.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=bbe6cf804d68fbe18a87ae4b331ea877>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 16/ 6/ 2013).

انظر أيضًا: المادة الأولى في القانون رقم 84 لسنة 2012، التي تسمح بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972، 14/ 6/ 2012.

(83) انظر: «قرار المجلس الأعلى للجامعات بشروط وإجراءات انتخابات القيادات الجامعية،» المجلس الأعلى للجامعات (26/ 7/ 2012)، <http://www.scu.eun.eg/wps/wcm/connect/73ff65804d68fa868a7aae4b331ea877/Shoroot_Ente5abat_Keyadat.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=73ff65804d68fa868a7aae4b331ea877>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 16/ 6/ 2013).

(84) انظر: «إعلان بشأن تعيين حملة الماجستير والدكتوراه من دفعات 2002 حتى 2012،» الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، <http://www.caoa.gov.eg/Jobs%20and%20Employees/masters11-6>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 16/ 6/ 2013).

(85) انظر: جامعة الاسكندرية (الموقع الإلكتروني)، <http://www.alexu.edu.eg/index.php/ar/2011-09-22-06-55-30/>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ 17/ 6/ 2013).

4- الأهداف الاجتماعية الاقتصادية لثورة 25 يناير وكتابة دستور 2012

ساءت الأوضاع السياسية في المجتمع المصري بدءًا من عام 2005، وظهرت بوادر إجراءات تتخذها السلطة السياسية لتوريث الحكم، كتعديل دستور 1971 مرتين: أولى جرت في عام 2005 وقضت بتعديل المادة 76 ووضع شروط تعجيزية تحول دون منافسة أحد لابن رئيس الجمهورية في تولي الرئاسة؛ والثانية جرت في عام 2007، وقضت بإلغاء الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، ما يتيح التحكم بالانتخابات التشريعية، الأمر الذي أدى إلى تزوير انتخابات 2010 التشريعية، وأفقد المواطنين الثقة في جدوى إبداء رأيهم في الانتخابات، وجدوى وجود مجالس نيابية لا تمثل إرادة المواطنين[86]، حيث حصل الحزب الوطني الحاكم في ذلك الوقت في انتخابات مجلس الشعب في عام 2010 على 97 في المئة من مقاعد المجلس، فخلا المجلس من أي معارضة، ما ولّد إحباطًا لدى المواطنين. كما لم تُجرَ هذه الانتخابات تحت إشراف قضائي كامل، في الوقت الذي رفض فيه الحزب الحاكم والحكومة فكرة الإشراف الدولي على الانتخابات بحجة أنها إهانة لدولة ذات سيادة[87]، ففقد المواطنون الثقة في أن يبادر قادة الحزب الوطني الحاكم إلى تنفيذ إصلاح سياسي من أي نوع، أو الاعتماد على انتخابات نزيهة، فتلاشت فرص التطور السلمي في مصر في الوقت الذي تطلع فيه المواطنون نحو التحول الديمقراطي. لذلك، لم يعد أمام المواطنين إلا اللجوء إلى العمل السري، أو مناشدة الجيش للتدخل أو النزول إلى الشارع وهو ما حدث بالفعل[88].

تُرجِم سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية الاقتصادية في المجتمع المصري في رفع ثورة 25 يناير شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، في تأكيد للمطالب

(86) انظر: «ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق في شأن الحوادث التي واكبت ثورة 25 يناير،» ص 36-37.

(87) المصدر نفسه، ص 36.

(88) المصدر نفسه، ص 38-39.

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يطالب بها المواطنون. انعكس ذلك في دستور 2012 الذي اختلف في مواده عن دستور 1971؛ إذ أكد ضمان الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وجودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين. يمكن تصنيف عدد من مواد دستور 2012 وفقًا لمجالات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، على النحو الآتي:

أ- مجال الموارد المالية

انعكست مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في صوغ دستور 2012، الذي يُعد الوثيقة الأساس التي تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، بعد ثورة 25 يناير. على سبيل المثال، تنص المادة 14 منه على: «يهدف الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنمية المطردة الشاملة، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرفاه، والقضاء على الفقر والبطالة، وزيادة فرص العمل والانتاج والدخل القومي. وتعمل خطة التنمية على إقامة العدالة الاجتماعية والتكافل، وضمان عدالة التوزيع وحماية حقوق المستهلك والمحافظة على حقوق العاملين والمشاركة بين رأس المال والعمل في تحمل تكاليف التنمية والاقتسام العادل لعوائدها. ويجب ربط الأجر بالإنتاج، وتقريب الفوارق بين الدخول، وضمان حد أدنى للأجور والمعاشات يكفل حياة كريمة لكل مواطن، وحد أقصى في أجهزة الدولة لا يستثنى منه إلا بناءً على قانون»[89].

تبيّن هذه المادة أهمية ضمان الموارد المالية الكافية للمواطنين التي تكفل لهم حياةً كريمة، وعدم الاكتفاء بضمان الأجور وحدها التي قد لا تضمن لهم كفاية الدخل وأمن الدخل، وعدم الاكتفاء أيضًا بمعدلات النمو الاقتصادي وحدها، من دون تأكيد عمق أثرها في حياة المواطنين، ودورها في رفع مستوى معيشتهم.

ب- مجال السكن والبيئة

انعكست الأوضاع البيئية والاجتماعية والسكنية على عملية صوغ مواد

(89) انظر: المادة 14 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012.

دستور 2012، فحرصت هذه المواد على ضمان تحمّل الدولة مسؤولية توفير المسكن الملائم للمواطنين، تتوافر فيه المرافق الأساسية، مع تأكيد أهمية مبادرات المواطنين في ضمان السكن الآمن اجتماعيًا وبيئيًا، وهي بذلك تؤكد أهمية المواطنة الناشطة في تحقيق السكن الآمن والملائم للمواطنين. تنص المادة 68 من دستور 2012 على: «المسكن الملائم والماء النظيف والغذاء الصحي حقوق مكفولة، وتتبنى الدولة خطة وطنية للإسكان، تقوم على العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرات الذاتية والتعاونيات الإسكانية...»[90]. وانعكست أوضاع تلوث البيئة في دستور 2012، فنصت المادة 63: «لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة. وتلتزم الدولة بصون البيئة وحمايتها من التلوث، واستخدام الموارد الطبيعية؛ بما يكفل عدم الإضرار بالبيئة والحفاظ على حقوق الأجيال فيها»[91].

ج- مجال الرعاية الصحية

انعكس سوء أوضاع الخدمات الصحية وعدم توفير خدمات التأمين الصحي لنسبة كبيرة من المواطنين في مواد دستور 2012، فنصت المادة 16: «تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعًا لمستواها»، والمادة 17: «تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعًا وذلك وفقًا للقانون»[92]، والمادة 62: «الرعاية الصحية حق لكل مواطن، تخصص له الدولة نسبة كافية من الناتج القومي. وتلتزم الدولة بتوفير خدمات الرعاية الصحية، والتأمين الصحي وفق نظام عادل عالي الجودة، ويكون ذلك بالمجان لغير القادرين. وتلتزم جميع المنشآت الصحية بتقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل مواطن في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتشرف الدولة على كافة المنشآت الصحية، وتتحقق من جودة خدماتها، وتراقب جميع المواد والمنتجات ووسائل الدعاية المتصلة بالصحة؛ وتصدر

(90) انظر: المادة 68 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012.

(91) انظر: المادة 63 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012.

(92) انظر: المادة 16 والمادة 17 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 1971.

التشريعات وتتخذ كافة التدابير التي تحقق هذه الرقابة»[93]. ويتضح من ذلك أن الدولة ليست مسؤولة عن توفير خدمات الرعاية الصحية وتوافر المنشآت الصحية فحسب، بل عن ضمان جودتها وجودة الخدمات الصحية المقدمة إلى المواطنين، إضافةً إلى مسؤولية توفير العلاج من دون أي شرط في حالات الطوارئ.

د- مجال العمل

لم تكتف مواد دستور 2012 بتحميل الدولة مسؤولية تقليل معدلات البطالة المرتفعة في المجتمع المصري، وتوفير فرص العمل فحسب، كما كان الحال في دستور 1971، إنما حرص دستور 2012 على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين في الدولة، وضمان حقهم في الإجازات والإضراب السلمي، وعلى توفير بيئة العمل الآمنة، وضمان المعاشات للعمالة غير المنتظمة والبطالة التي عاناها المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير، والتغلب على الفساد الإداري والوظيفي من رشوة أو وساطة من أجل الحصول على فرصة عمل. فبينما نصت المادة 23 من دستور 1971 على: «ينظم الاقتصاد القومي وفقًا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول»، والمادة 24: «ترعى الدولة الإنتاج، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية»[94]، نص دستور 2012 في المادة 64: «العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن، تكفله الدولة على أساس مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. ولا يجوز فرض أي عمل جبرًا إلا بمقتضى قانون. ويعمل الموظف العام في خدمة الشعب، وتتيح الدولة الوظائف العامة للمواطنين على أساس الجدارة، دون محاباة أو وساطة، ومخالفة ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وتكفل الدولة حق كل عامل في الأجر العادل والإجازات والتقاعد والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والحماية ضد مخاطر العمل وتوافر شروط السلامة المهنية في أماكن العمل؛ وفقًا للقانون، ولا يجوز فصل

(93) انظر: المادة 62 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012.

(94) انظر: المادة 23 والمادة 24 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 1971.

العامل إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، والإضراب السلمي حق وينظمه القانون». أما المادة 66 فنصت: «تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي. ولكل مواطن الحق في الضمان الاجتماعي؛ إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه أو أسرته، في حالات العجز عن العمل أو البطالة أو الشيخوخة، وبما يضمن لهم حد الكفاية»، وتنص المادة 67: «تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والعمالة غير المنتظمة، ولكل من لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي...»[95].

هـ- مجال التعليم

لم يكتف دستور 2012 بتوفير التعليم المجاني الإلزامي للمواطنين، بل حمّل الدولة مسؤولية ضمان تعليم عالي الجودة، للتغلب على سوء الأوضاع التعليمية التي يعانيها المجتمع المصري. فبينما نصت المادة 18 من دستور 1971: «التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله...»، والمادة 20 من الدستور نفسه: «التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة»[96]، نصت المادة 58 من دستور 2012: «لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، وتتخذ الدولة كافة التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخرى...»[97].

بناءً عليه، يمكن استنتاج الآتي: كان لمستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير انعكاس في صوغ دستور 2012 الذي تم الاستفتاء عليه وإقراره من المواطنين الذين شاركوا في الاستفتاء، وهو ما يؤكد أهمية أن يكون المواطن ناشطًا سياسيًا، مشاركًا في التصويت، فذلك

---

(95) انظر: المادة 64 والمادة 66 والمادة 67 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012.

(96) انظر: المادة 18 والمادة 20 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 1971.

(97) انظر: المادة 58 في: دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012.

أحد متغيرات المواطنة الناشطة التي تضمن تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي للمواطنين.

إن التبحر في دراسة العلاقة بين الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة بعد الثورة يفضي إلى الخلاصات الآتية:

- أدى انحسار المجال العام قبل ثورة 25 يناير وهيمنة القوى الاقتصادية والسياسية إلى تفاقم الفساد الاقتصادي والسياسي، وهو ما يتفق مع ما توصل إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية[98] الذي أشار إلى أن الفساد السياسي والاقتصادي يعيق تحقيق التنمية داخل المجتمع المصري، كما يتفق هذا مع دراسة ماري زلزل[99] في شأن أهمية تحرير أفراد المجتمع من القيود المفروضة عليهم، ليتمكنوا من مساءلة الفاسدين ومحاسبتهم.

- أدت الهيمنة على وسائل الاتصال الحديثة إلى إحكام السيطرة على المجال العام الواقعي، على الرغم من إتاحة مساحة من الحرية داخل المجال العام الافتراضي. وكانت هذه الحرية البديل الأمثل للسلطة السياسية في ذلك الوقت لتبادل المواطنين آرائهم، بدلًا من الانتقال إلى عالم الحياة اليومية وتحريره.

- كان من تداعيات ثورة 25 يناير تحرير المجالين العامين الواقعي والافتراضي، وظهر ذلك على مستوى الدولة ومستوى الأفراد. فصدر قانونا مباشرة الحقوق السياسية، وإنشاء الأحزاب السياسية، وسمحا للمواطنين بالمشاركة في الحياة السياسية بشكل قانوني، ما يؤكد ما توصل إليه **تقرير التنمية الإنسانية العربية** في شأن أهمية قوة علاقة الدولة بمواطنيها في تحسين مستويات التنمية فيها[100].

---

(98) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009).

(99) ماري روز زلزل، «المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية: المواطنة الناشطة؛ مسؤولية الوفاء بالحقوق،» ورقة عمل قُدِّمَت إلى: ورشة عمل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي حول «المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية،» بيروت، 12-13 أيار/ مايو 2006.

(100) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.**

- انعكس قيام ثورة 25 يناير على ممارسات المواطنين الاحتجاجية التي تمثلت في انخراطهم في عالم الحياة اليومية من خلال الاحتجاجات والتظاهرات المختلفة، ومن خلال تنظيم التظاهرات المليونية بعد ثورة 25 يناير، للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة، أو للاعتراض على سياسات وقرارات تتخذها السلطة السياسية، وهو ما يتفق مع دراسة حامد قويسي[101] عن أهمية تحرير المجال العام وإصلاح السياسة الأمنية لإعادة فاعلية المواطنين وتمكينهم من النقاش والحوار العام في شأن قضايا المجتمع المصري. كما يتفق مع دراسة علي جلبي[102] عن دور المجتمع الافتراضي في تشكيل خطاب يدعو إلى التغيير، ما ساهم في زيادة وعي المواطنين ودفعهم إلى الإضرابات والاحتجاجات من أجل تحقيق حقوقهم المختلفة.

- كان انقسام المجتمع المصري واضحًا في أثناء الفترة الانتقالية عقب ثورة 25 يناير، واتضح أكثر وفقًا للأيديولوجيا الدينية بعد الثورة، وأدى إلى عودة التضييق على المجال العام بدعوى الحفاظ على الاستقرار السياسي داخل المجتمع، وهي نتيجة تتفق مع نتيجة نيفين الحسيني[103] في قدرة الجماعات الإسلامية في مصر على الحشد للتظاهرات والاحتجاجات داخل المجتمع، التي تتبعها قيام الدولة بقمع تلك الاحتجاجات.

- من تداعيات تحولات المجال العام داخل المجتمع المصري ظهور أساليب احتجاجية مختلفة للاعتراض على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي

---

(101) حامد عبد الماجد قويسي، «تشكيل الرأي العام ومناخ المواطنة بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسي: الأمن العام وحقوق الإنسان،» ورقة قُدِّمَت إلى: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21-23 ديسمبر 2003، تحرير علا أبو زيد وهبة رءوف عزت (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ومكتبة الشروق الدولية، 2005).

(102) علي عبد الرازق جلبي، «الشخصية المصرية بين تداعيات الثورة وتأسيس النهضة،» ورقة قُدِّمَت إلى: ندوة «الشخصية المصرية وبناء مشروع النهضة: تأملات على مرجعية ثورة 25 يناير 2011،» القاهرة، معهد التخطيط القومي، مركز دراسات التنمية البشرية، تموز/ يوليو 2011، ص 12-13.

(103) نيفين أسامة الحسيني، «آليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمرأة في المناطق العشوائية: دراسة حالة حي منشأة ناصر،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001).

للمواطنين. أدى انحسار المجال العام قبل الثورة والتضييق عليه بعد الثورة إلى اللجوء إلى التظاهرات الصامتة تجنبًا للاعتقال. كما أدى التضييق على المجال العام في أثناء الفترة الانتقالية الأولى إلى اعتماد المواطنين أساليب غير تقليدية في الاحتجاج كفنّ الغرافيتي للوصول إلى أكبر عدد من المواطنين، والتعبير عن المطالب المختلفة بشكل إبداعي يصل إلى فئات المجتمع كلها بشكل مُبسط.

- ارتبط تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي داخل المجتمع المصري بالاحتجاج والتغير الاجتماعي الذي تمثل في الاحتجاجات الفئوية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه ماري زلزل[104]، حيث إن تراجع الدولة في تحقيق حاجات مواطنيها يدفعهم إلى العمل الفاعل داخل المجتمع. كما ظهر ذلك أيضًا من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية غير الرسمية، التي تمثلت - بشكل واضح - في ظهور اللجان الشعبية والمبادرات الجمعية والفردية للمواطنين. هذا يتفق مع ما توصلت إليه نيفين الحسيني[105] في شأن ممارسات المواطنين لحل مشكلاتهم بأنفسهم، بما فيها مشكلاتهم الاقتصادية التي تؤدي إلى نوع من الاستقرار السياسي في المناطق الفقيرة والمحرومة من الموارد الأساسية. ويتفق أيضًا مع دراسة علي جلبي[106] عن أهمية المبادرات الطوعية للمواطنين داخل المجال العام. كما ارتبط تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بمتغيرات القيم الديمقراطية، والتمثيل الديمقراطي، فانعكس ذلك على صوغ دستور 2012، وإقبال المواطنين على المشاركة في الاستفتاء عليه.

من هنا، يمكن القول إن ممارسات المواطنين المتمثلة في الاحتجاجات، والمشاركة في الحياة السياسية، من خلال الإقبال على التصويت وتقديم المساعدات الاجتماعية غير الرسمية، أدت إلى تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي لعدد من فئات المجتمع ممن شاركوا بفاعلية داخل المجتمع المصري

---

(104) زلزل، «المواطنة الفاعلة».

(105) الحسيني، «آليات المشاركة».

(106) علي عبد الرازق جلبي، «المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية،» ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر «المسئولية الاجتماعية والمواطنة،» المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، نيسان/ أبريل 2009.

بعد ثورة 25 يناير. وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة حنان أبو سكين[107] في أن إقبال المواطن على المشاركة السياسية المتمثلة في التصويت مردودة إلى قناعته بأن صوته مؤثر في المجتمع، ومع ما توصلت إليه دراسة ك. سيتا برابو[108] في أن تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي يرتبط بالدولة والمجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين. ويتفق أيضًا مع دراسة سوكتي داسجوبتا[109] التي توصلت إلى أهمية التصويت في تحقيق حاجات المواطنين، ومع دراسة علي جلبي[110] عن تحول مفهوم المواطنة ليشمل مجموعة حقوق اقتصادية واجتماعية إلى جانب الحقوق السياسية، ولم يعد مجرد حقوق وواجبات للمواطنين، بل يشتمل أيضًا على ممارساتهم التي تساعد في تحقيق أهدافهم. كما يتفق مع دراسة توماس كوتكاس[111] التي تؤكد أهمية المواطن الناشط في حصوله على الرعاية الصحية. وهو ما يؤكد صدق الفرضية الثالثة من الدراسة، التي تقول إن الأمن الاجتماعي - الاقتصادي يتحقق أكثر مع تعزيز المواطنة الناشطة في المجتمع.

(107) حنان كمال عبد الغني أبو سكين، «المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصري، 2003-2008،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009).

(108) K. Seeta Prabhu, «Socio-Economic Security in the Context of Pervasive Poverty: A Case Study of India,» International Labour Office (Geneva) (May 2001), <http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/india.pdf>.

(109) Sukti Dasgupta, «Organizing for Socio-Economic Security in India,» International Labour Office (Geneva) (October 2002), <http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/india_sukti.pdf>.

(110) جلبي، «المواطنة والمشاركة.»

(111) Toomas Kotkas, «Governing Health and Social Security in the Twenty-First Century: Active Citizenship Through the Right to Participate,» *Law and Critique*, vol. 21, no. 2 (July 2010), <http://www.springerlink.com/content/9757312t13810814/fulltext.pdf>, (Visited in: 3/10/2011).

خاتمة

النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية

من خلال ما عرضته الدراسة من متغيرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري وكشف العلاقة بينهما، وبعد الخلاصات التي اختتم بها كل فصل من فصول الدراسة، ومناقشتها في ضوء نتائج التراث النظري، والفرضيات التي انطلقت منها وحاولت إثبات صدقها أو نفيها، تأتي هنا النتائج العامة للدراسة، في ضوء أهدافها ومفاهيمها، من أجل تفسيرها في ضوء التصور النظري الذي اعتمدت عليه الدراسة المتمثل في نظريتي الجودة الاجتماعية والفعل الاتصالي، من أجل توضيح الدلالات النظرية لتلك النتائج، والتوصل إلى دلالات تطبيقية متمثلة في مجموعة توصيات قد تفيد صانعي القرار ومتخذيه في مصر، إضافة إلى اقتراح مجموعة قضايا قد تكون جديرة بالبحث في المستقبل.

أولًا: النتائج العامة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها وفقًا لما هدفت إليه الدراسة نفسها، ووفقًا لمفاهيمها، وذلك على النحو الآتي:

1- مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع المصري

عانى المجتمع المصري منذ عام 2005 وحتى قيام الثورة في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 تدنيًا في مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي. وعلى الرغم من الأهداف التي طالبت بها الثورة، أظهرت النتائج عدم تحسن مستويات

الأمن الاجتماعي الاقتصادي بعد الثورة، بل كان من تداعيات الثورة سوء مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، وهذا ظهر بوضوح في المتغيرات المتعلقة بمجالات الموارد المالية والسكن والبيئة والعمل.

أ- قبل ثورة 25 يناير

توصلت الدراسة إلى عدم كفاية دخل الأسرة المصرية وعدم تمتعها بالدخل الآمن، خصوصًا في المناطق الريفية وفي صعيد مصر. وتشير النتائج إلى معاناة المواطنين داخل المجتمع المصري من سوء الأوضاع السكنية والبيئية؛ حيث افتقاد السكن الآمن وسوء الخدمات والمرافق المقدمة إلى المواطنين (كهرباء وماء...)، وعدم توافر بعض الخدمات والمرافق الأخرى على نطاق واسع داخل المجتمع المصري (صرف صحي وغاز طبيعي...). كما يعاني المواطنون ارتفاع معدلات الجنايات والجنح، خصوصًا في المحافظات الحدودية ومدن القناة، وأخيرًا ارتفاع معدلات التلوث البيئي داخل المجتمع، إلى جانب تدني مستوى الرعاية الصحية، خصوصًا في المناطق الريفية حيث لا يغطي التأمين الصحي جميع المواطنين، وينخفض عدد الأطباء وهيئة التمريض، وتسوء خدمات الرعاية الصحية في حال توافرها، وتغيب خدمة التطعيمات لجميع الأطفال، مع ارتفاع في عدد من يتلقون العلاج على نفقة الدولة سنويًا.

أما سوء أوضاع العاملين فواضح أكثر في القطاع الخاص، حيث ترتفع نسبة إصابات العمل، إضافة إلى عدم تناسب عدد ساعات العمل نظير الأجور المقدمة.

يتدنى مستوى التعليم في المجتمع المصري مع ارتفاع معدلات التسرّب والأمية، والافتقار إلى جودة التعليم، واتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ما يرفع معدلات البطالة وينعكس على اقتصاد الأسرة المصرية.

ب- بعد ثورة 25 يناير

لم تختلف عدم كفاية الدخل وعدم تمتع المواطنين بالدخل الآمن في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، إلا أن الدراسة أظهرت تماسكًا اجتماعيًا على المستوى غير الرسمي، حيث تعتمد الأسر المصرية على الاستدانة من الأقارب والمعارف للتغلب على هذه المشكلة، خصوصًا في المناطق الريفية وفي صعيد مصر.

ظهرت تداعيات ثورة 25 يناير بشكل أكبر في مجال السكن والبيئة؛ إذ أدى الانفلات الأمني بعد الثورة إلى ارتفاع عدد مخالفات البناء وتزايد العشوائيات وافتقاد المواطنين الأمان في أماكن سكنهم بسبب تفاقم ظاهرة البلطجة بعد الثورة، وسوء جودة المرافق والخدمات المقدمة إلى المواطنين والتلوث البيئي الذي يعانيه المجتمع.

على الرغم من ارتفاع نسبة من يغطيهم التأمين الصحي بعد الثورة، فإن مستوى الرعاية الصحية المتدني، وسوء الخدمات المقدمة إلى المواطنين وعدم رضاهم عنها استمر إلى ما بعد الثورة، خصوصًا في المناطق الريفية، ما يعكس استمرار إهمال الدولة تلك المناطق، إضافة إلى غياب الإجراءات الكفيلة تحسين القطاع الطبي وخدماته، خصوصًا بعدما خفضت الدولة ميزانية الصحة.

كان من أشد تداعيات ثورة 25 يناير وضوحًا على مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي ما ارتبط بمتغيرات العمل، خصوصًا الأمن الوظيفي. ارتفعت معدلات البطالة عما كانت عليه قبل الثورة تحديدًا في المناطق الحضرية، بسبب الاضطرابات السياسية التي اعقبت الثورة، إضافة إلى توقف الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية بفعل الانفلات الأمني، خصوصًا في القطاع السياحي، وتكرار الإضرابات والاعتصامات وعودة كثير من المصريين العاملين في الخارج إلى مصر بسبب الاضطرابات السياسية في عدد من الدول العربية. كما استمر عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، ما أبرز فشل الدولة في التغلب على تلك المشكلة ووضع خطط وآليات فاعلة للتغلب عليها.

2- أوضاع المواطنة الناشطة في المجتمع المصري

شهد المجتمع المصري بزوغ المواطنة الناشطة قبل قيام ثورة 25 يناير، التي ظهرت في أحد متغيراتها المتمثلة بالاحتجاجات والتظاهرات التي شهدها المجتمع في تلك الفترة. وبعد قيام الثورة، ظهرت شواهد عدة تؤكد تعزيز المواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري، واتضح ذلك في اتساع نطاق الاحتجاجات داخل المجتمع وفي قطاعات كثيرة من العمل، إضافة إلى تزايد الإقبال على التصويت عما كان عليه الوضع قبل قيام الثورة.

أ- قبل ثورة 25 يناير

ظهرت الحركات الاجتماعية التي طالبت بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل الثورة، وانتشرت الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات، التي ظهرت بشكل أكبر لدى عمال غزل المحلة. إلا أن ممارسات المواطنين الاحتجاجية المطالبة بالتغيير السياسي وبتحسين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي قبل الثورة اتسمت بالطابع الفردي على مستوى القطاع الواحد أو المحافظة الواحدة، ما أدى إلى مواطنة ناشطة في نطاق محدد، وسعي إلى تحقيق أهداف فردية. ولم تؤد منظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية في تلك الفترة دورًا فاعلًا داخل المجتمع، نتيجة السيطرة الأمنية على عملها بحسب قانون الطوارئ، وتواطؤ بعض قادتها وتقاعس أعضائها عن أداء دور فاعل داخل المجتمع.

لم يشهد المجتمع المصري حياة مجتمعية فاعلة قبل الثورة؛ إذ اتسمت تلك الفترة بغلبة الطابع الديني لا المجتمعي على تقديم المساعدات الاجتماعية، إضافة إلى عزوف معظم الشباب عن العضوية أو التطوع في المنظمات المختلفة، في الوقت الذي لم يكن فيه لمنظمات الأعمال دور في المجتمع.

كما افتقد المجتمع المصري قبل الثورة القيم الديمقراطية، فلم يتمتع المهاجرون في/ من مصر بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى تمييز مستمر ضد المرأة في العمل على المستوى الثقافي المجتمعي، لا القانوني، إلى جانب مظاهر تمييز عنصري ضد بعض الفئات في المجتمع، في الوقت الذي افتقد فيه المواطنون حق التصويت، وتكوين رأي مستقل في شأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما افتقدوا تعددية حزبية حقيقية يمارسون من خلالها العمل السياسي. واستمر دور المرأة ووضعها في مجلسي الشعب والشورى بالهامشية وعدم الفاعلية بسبب هيمنة الثقافة الذكورية على العمل السياسي، وعدم رغبة النظام السياسي في تمكين المرأة سياسيًا، إلا في حدود ادعاء وجود حياة ديمقراطية سليمة تمنع التمييز تجاهها.

ب- بعد ثورة 25 يناير

أدى استمرار الاحتجاجات والتظاهرات بعد ثورة 25 يناير، مطالبة بتحقيق أهداف الثورة، دورًا رئيسًا في تعزيز المواطنة الناشطة في المجتمع المصري على المستوى الشعبي. وظهر ذلك أيضًا على المستوى الرسمي، في إقرار حق التظاهر والاحتجاج، وحرية إنشاء منظمات المجتمع المدني المختلفة. في المقابل، شهد المجتمع في أثناء الفترة الانتقالية الأولى تضييقًا على المجال العام، ما انعكس على أوضاع المواطنة الناشطة، خصوصًا في ما يتعلق بعمل منظمات حقوق الإنسان والناشطين السياسيين الذين تعرض بعضهم للانتهاكات في تلك الفترة.

لم تختلف متغيرات الحياة المجتمعية المتعلقة بعضوية أو تطوع المواطنين في المنظمات الاجتماعية والدينية والرياضية والثقافية المختلفة بعد الثورة عما قبلها. لكن المجتمع المصري شهد في أثناء الفترة الانتقالية الأولى تحسن أوضاع بعض متغيرات القيم الديمقراطية، من ناحية إقرار قانون حقوق المصريين في الخارج للمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات، وشعور المواطنين بأهمية التصويت وتكوين رأي مستقل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع.

تركت ثورة 25 يناير تداعيات واضحة جدًا في مجال التمثيل الديمقراطي، فشهد المجتمع المصري تعددية حزبية حقيقية قادرة على التنافس في الحياة السياسية، وإقبالًا من المواطنين على الاستفتاءات والانتخابات. إلا أن النتائج أظهرت تدني نسب مشاركة المرأة في البرلمان (مجلسي الشعب والشورى)، وافتقاد آليات تضمن عدم تحايل الأحزاب السياسية في اقتصار الأغلبية البرلمانية على الذكور فحسب، أو محاولة التغلب على الموروث الثقافي الذي يدعم التمييز ضد المرأة في ما يتعلق بمدى فاعليتها داخل البرلمان.

3- العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة في ضوء مفهوم المجال العام

ظهرت علاقة الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بالمواطنة الناشطة في

المجتمع المصري من خلال تقويم وضع المجال العام الذي يحدد الهامش المتاح لنشاط المواطنين داخل مجتمعهم ليحسّنوا مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، بتحريره أو التضييق عليه، ما ينعكس على نشاطهم. فكل مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة تتأثر بدور الدولة وممارسات المواطنين الاحتجاجية أو المطلبية. فالدولة مسؤولة عن تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي لمواطنيها، وعلى المواطن واجب تحمل مسؤوليته في تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي من خلال أدائه دوره الناشط داخل المجتمع. وفي الوقت نفسه، تحدد الدولة هامش نشاط المواطنين داخل المجتمع من خلال القوانين والأجهزة التنفيذية المعنية.

أ- قبل ثورة 25 يناير

شهد المجتمع المصري تحولات عدة في المجال العام قبل الثورة، واستمرت إلى ما بعدها؛ إذ تميزت فترة ما قبل ثورة 25 يناير بانحسار المجال العام نتيجة تزاوج السلطة بالمال، إضافة إلى هيمنة النظام السابق على الثورة على وسائل الاتصال الحديثة من إنترنت ووسائل الإعلام، ما أدى إلى ظهور المواطنة غير المتوازنة لمصلحة أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي السابق ووزراء الحكومة والفاسدين ممن ساعدوهم في تحقيق منافع خاصة لهم، إضافة إلى ظهور مواطنة منقوصة لدى باقي المواطنين المصريين ممن تضرروا من الفساد الذي كان منتشرًا داخل المجتمع. لذلك لجأ الشباب حينها إلى الواقع الافتراضي للتعبير عن آرائهم. إلا أن الملاحقات الأمنية والتضييق على منظمات المجتمع المدني سبّبا انحسار المجالين العامين الواقعي والافتراضي في تلك الفترة.

كما انعكست تحولات المجال العام على ممارسات المواطنين المطلبية، خصوصًا في مجال الاحتجاج والتغير الاجتماعي، حيث لجأوا إلى التظاهرات الصامتة في أثناء انحسار المجال العام قبل ثورة 25 يناير وذلك للتعبير عن آرائهم من دون التعرض للمضايقات والاعتقالات من الأجهزة الأمنية.

ب- بعد ثورة 25 يناير

انتقل المجال العام في المجتمع المصري من انحسار إلى تحرير في إثر قيام ثورة 25 يناير. ظهر ذلك على المستوى الرسمي للدولة، متمثلًا في تعديل الإطار القانوني للحياة السياسية في المجتمع المصري، وعلى مستوى الأفراد حيث تم الانخراط في المجال العام الواقعي، إضافة إلى الدعوة والاشتراك لما سُمي «التظاهرات المليونية» لتأكيد أهداف الثورة، والاعتراض على بعض القرارات الحكومية التي تعيق تحقيق أهداف الثورة.

انقسم المجتمع المصري مع بداية الفترة الانتقالية الأولى إلى ما بعد انتخابات 2012 الرئاسية، وترافق ذلك مع تضييق على المجال العام بحجة إنهاء الانقسام... هذا الانقسام الذي سببه النظام السابق من أجل التحكم بالمجال العام، والحفاظ على النظام السياسي كما هو، وبالتالي القضاء على الثورة؛ هذا الانقسام الذي سببه المجلس الأعلى للقوات المسلحة والقوى السياسية الإسلامية، في أثناء الفترة الانتقالية الأولى؛ وهذا الانقسام بعد الانتخابات الرئاسية الذي سببته القوى السياسية الإسلامية التي تولت الحكم وسيطرت على الأغلبية البرلمانية في مصر.

لم تلجأ السلطة السياسية في مصر في أثناء الفترة الانتقالية الأولى وبعد انتخابات 2012 الرئاسية إلى الحوار آليه للتغلب على الانقسام، ولتجنب التداعيات السلبية للثورة، وتحديد خطوات تحقيق أهداف الثورة، فكان لذلك بالغ الأثر في تنامي ظاهرة أزمة الثقة في السلطة السياسية الحاكمة، وفي التماسك الاجتماعي. وانعكست تحولات المجال العام بعد الثورة في استخدام المواطنين أساليب تظاهر غير تقليدية للتعبير عن آرائهم على الرغم من التضييق على المجال العام حينها، ليمارسوا الضغط على السلطة السياسية وصانعي القرار ومتّخذيه لتحقيق مطالبهم/ علمًا أن تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي لا يقتصر على الدولة وحدها، بل يتحمل المواطن جزءًا من مسؤولية تحقيقه، من خلال نشاطه داخل المجتمع، المتمثل في الاحتجاج والتظاهر اعتراضًا على أداء الدولة، أو تقديم مبادرات لتحسين مستوياته، أو الاشتراك في منظمات المجتمع المدني

من أجل المشاركة في أنشطة تخدم المجتمع، وتبني قيم ديمقراطية تساعد في الاندماج والتماسك الاجتماعي الضروريين لضمان التغلب على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المصري. ويظهر دور الدولة في إتاحة المجال العام لعمل المواطنين داخل المجتمع، وعدم وضع العوائق القانونية التي تمنع قيامهم بنشاط يحسن مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي.

شهد المجتمع المصري تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المبني على المواطنة الناشطة بعد ثورة 25 يناير في تكوين اللجان الشعبية؛ إذ ارتبط ذلك بمجالات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي المتمثلة بمجال كفاية الدخل بتصديها لجشع التجار ورفعهم أسعار المنتوجات الغذائية في أثناء الثورة، وفي مجال السكن والبيئة، في مواجهة الانفلات الأمني. وظهر عدد من المبادرات الجمعية والفردية التي تهدف إلى تحسين مستويات الأمن الاجتماعي الاقتصادي، خصوصًا في مجال الموارد المالية ومجال السكن والبيئة، كما انطلقت احتجاجات وتظاهرات فئوية لتحسين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي لبعض فئات المجتمع المختلفة التي استجابت الدولة في تحقيق بعض منها، كاحتجاجات أعضاء هيئة تدريس الجامعات المصرية، وحملة الماجستير والدكتوراه؛ ما ارتبط بمجالي الموارد المالية والعمل.

إلى ذلك، تضمن دستور 2012 مواد تضمن تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي للمواطنين من خلال تأكيد مسؤولية الدولة والمواطنين في تحقيقه، وضمان توفير الخدمات والمرافق ذات الجودة لجميع المواطنين بلا استثناء.

اختلفت ممارسات الدولة في أثناء الفترة الانتقالية الأولى وبعد انتخابات 2012 الرئاسية تجاه أوضاع المواطنة الناشطة التي استهدفت تحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي. ففي حين شجعت الدولة الدور التي تقوم به اللجان الشعبية والمبادرات الفردية والجمعية للمواطنين، انتقدت التظاهرات الفئوية، وقامت بتجريمها على الرغم مما كان لها من إيجابيات ساهمت في تحقيق بعض أهداف الثورة لبعض الفئات، أو تعديل مسار الثورة من خلال الاحتجاج على مظاهر فساد أو عدم تطبيق القانون في بعض المواقف، ما ترتب عن تلك السياسة

ازدياد حالة الانقسام بين المواطنين بين مؤيد ومعارض لاتجاهات السلطة السياسية، الذي أدى بدوره إلى حالة العنف التي عاناها المجتمع المصري في تلك الفترة.

ثانيًا: الدلالات النظرية

أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من الدلالات التي يمكن تفسيرها في ضوء التصور النظري المكون من نظريتي الجودة الاجتماعية والفعل الاتصالي. ومن هذه النتائج تراجع منسوب الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير، وبالتالي انطلاق دعوات إلى التغيير الاجتماعي من خلال تظاهرات احتجاجًا على تلك الأوضاع، ثم الدعوة إلى قيام ثورة 25 يناير، حيث الاتجاه إلى العمل الجماعي وترك الفردية في المطالبة بالحقوق. هذه نتيجة تتفق مع إحدى القضايا النظرية للجودة الاجتماعية التي تؤكد أهمية وجود فاعلين لديهم القدرة على تحقيق الذات والمشاركة في الهُويات الجمعية، كما تتفق مع رأي هابرماس عن دور هيمنة أنساق القوة من المال والسلطة في تقويض الديمقراطية وتعدد المشكلات داخل المجتمع.

بزغ فجر المواطنة الناشطة قبل ثورة 25 يناير، مع دعوة المواطنين إلى التظاهر والاحتجاج في بعض قطاعات المجتمع، استفادةً مما أتيح من مساحة في المجال العام الافتراضي. يتفق هذا مع ما ذهب إليه كيلنر في نظرية الفعل الاتصالي، في شأن أهمية دور الوسائل التكنولوجية الحديثة في إيجاد مجالات عامة جديدة تتيح للمواطنين الانخراط في الحياة السياسية والمشاركة في الحياة الاجتماعية. وبعد الثورة، تعززت المواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري بإدراك المواطنين أهمية المشاركة الناشطة والفاعلة داخل المجتمع من أجل تحقيق أهداف الثورة، فتعددت الاحتجاجات بعد الثورة، وتعددت مبادرات المواطنين الجمعية والفردية تغلبًا على مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي التي ساءت بعد الثورة، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه هابرماس في شأن أهمية تحرير المجال العام في تعزيز المواطنة الناشطة داخل المجتمع.

انعكست أوضاع المجال العام على ممارسات المواطنين الاحتجاجية، وهذا ما يتفق مع ما ذهبت إليه نظرية الفعل الاتصالي في شأن أهمية تحرير المجال العام في إيجاد موقف حوار مثالي، ما يضمن تحقيق الديمقراطية داخل المجتمع وتحقيق المصلحة العامة للمواطنين. إلا أن المجتمع المصري افتقد النقاش العام بوصفه آلية ملائمة لتخطي أزمات الفترة الانتقالية وفترة ما بعد انتخابات 2012 الرئاسية، فلا الحوار جدي، ولا الثقة موجودة بين المواطنين والسلطة. يتفق موقف هابرماس هذا من نظرية الفعل الاتصالي وأهمية تراجع هيمنة الأنساق لإيجاد موقف الحوار المثالي الذي يضمن القضاء على أنساق القوة والمال التي تعوّق تحقيق أهداف المجتمع والوصول إلى الديمقراطية.

إن العلاقة بين مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وأوضاع المواطنة الناشطة داخل المجتمع المصري جدلية. فتراجع هذه المستويات قبل الثورة هو سبب الدعوة إلى الاحتجاجات والتظاهرات ثم الثورة. وفي الوقت نفسه، أدى تعزيز المواطنة الناشطة إلى تحسن مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي لبعض فئات المجتمع ممن شاركوا بأنشطتهم في الضغط على السلطة الحاكمة من أجل تلبية مطالبهم، وهذا يتفق مع إحدى القضايا النظرية للجودة الاجتماعية التي تؤكد أهمية وجود فاعلين لديهم القدرة على تحقيق الذات والمشاركة في الهُويات الجمعية، وتتفق مع ما ذهبت إليه الدراسة في تصورها النظري لما يؤدي إليه تعدد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الدعوة إلى التغيير الاجتماعي داخل المجتمع.

ثالثًا: الدلالات التطبيقية

1- التوصيات

أ- القطاع الرسمي (الدولة)

توصي هذه الدراسة، بعد البحث المستفيض في متغيرات الأمن الاقتصادي - الاجتماعي، بوضع إطار تشريعي وقانوني موحد، لا يُعوّق عمل منظمات المجتمع المدني، لتتمكن من أداء دورها التنموي داخل المجتمع. من هنا تظهر

أهمية دور مجلس الشعب في سنّ تشريعات وقوانين متسقة لا تسمح بإعاقة عمل هذه المنظمات؛ وبتأكيد الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية إلى جانب المؤشرات الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي في تحديد الوضع الاجتماعي الاقتصادي داخل المجتمع المصري، فيكون واجب وزارة المالية الاهتمام بالتكامل بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية وضمان عدم تبعية إحداهما للأخرى عند وضع الخطط الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع. كما توصي بالاهتمام بوضع المرأة في المجتمع، من خلال العمل الدؤوب على تغيير الموروث الثقافي ونظرة المجتمع المتدنية إلى قدراتها وإمكاناتها، وعدم الاكتفاء بمنحها وضعًا خاصًا في القانون أو في المواد الدستورية التي تتعارض مع واقعها الفعلي. وهنا يظهر دور وزارتي الثقافة والإعلام في القضاء على النزعة الذكورية في تولي المناصب القيادية والسياسية داخل المجتمع المصري، من خلال البرامج الثقافية والدورات التثقيفية وورش العمل التي تعمل على تدعيم المرأة وتمكينها.

من التوصيات في هذا الشأن تمكين الشباب سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا بالتغلب على المشكلات التي يواجهونها، وإعداد قادة شباب لتولي المناصب القيادية داخل الدولة. من هنا تظهر أهمية وزارة الدولة لشؤون الشباب ومعهد إعداد القادة في القيام بدورات تدريبية للشباب وندوات تثقيفية لهم ونماذج محاكاة لمناصب قيادية في المجتمع، إضافة إلى دور وزارة المالية في الاهتمام بمشكلاتهم وأن تحوز الأولوية في حلها.

ترى الدراسة ضرورة التشديد على إيجاد مؤسسة رسمية مسؤولة عن جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين، تتولى تقويم الخدمات العامة المقدمة إليهم من خلال اتباع معايير الجودة العالمية، وتوفير البُدُل لمن لا يتلقون خدمات ذات جودة تضمن لهم الحد الأدنى من الخدمات، خصوصًا في القطاع الطبي، وهنا يظهر دور وزارة الكهرباء والطاقة ووزارة الموارد المائية والري ووزارة البترول في الاهتمام بإنشاء تلك المؤسسة والحرص على توصيل المرافق العامة ذات الجودة العالية للمواطنين؛ وضرورة الاهتمام باتباع شروط السلامة المهنية للعاملين داخل المصانع، ومعاقبة المسؤولين في حالة مخالفة تلك الشروط وتعريض العمال

لخطر الإصابة في العمل، وهنا يظهر دور وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الصناعة في تدريب العمال وتوعيتهم بأهمية اتباع شروط السلامة المهنية داخل العمل، إضافة إلى دور مجلس الشعب في سنّ قوانين تعاقب أصحاب المصانع والشركات التي لا يتبع عمالها شروط السلامة المهنية في أثناء عملهم.

من الضروري أيضًا تقنين وضع المؤسسة العسكرية داخل المجتمع المصري، وتحديد مسؤوليتها الاجتماعية داخل المجتمع بعيدًا من العمل السياسي، وهنا يظهر دور مجلس الشعب في تشريع قوانين تحدد هذه المسؤولية داخل المجتمع. كما ينبغي إعادة النظر في تأهيل طلاب الشرطة وفي مقرراتهم الدراسية، وتزويدهم بمهارات التعامل مع المواطنين وفقًا لشرعة حقوق الإنسان المتبعة عالميًا، للتغلب على أزمة الثقة الناشئة بين المواطنين والأجهزة الأمنية، وللقضاء على ظاهرة العنف السائدة داخل المجتمع المصري. وهنا يظهر دور أكاديمية الشرطة ووزارة التعليم العالي في كيفية إعداد طلاب الشرطة واختيارهم للالتحاق بالأكاديمية، ودور وزارة الداخلية في محاسبة المقصرين والمتجاوزين في تعاملهم مع المواطنين، والقيام بدورات تدريبية لهم في حقوق الإنسان.

واجب الدولة إيجاد مؤسسة رسمية مسؤولة عن تنفيذ مسح اجتماعي اقتصادي شامل لمؤشرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي بشكل دوري، لمتابعة مستوياتها داخل المجتمع المصري من أجل تقويم خطط الدولة وتحسين مستوياتها، وهنا يظهر دور وزارة المالية ومعهد التخطيط القومي في إنشاء تلك المؤسسة ومتابعتها. كما عليها الإعلان عن متطلبات سوق العمل وتوظيف التعليم لتحقيق متطلبات سوق العمل وفق خطة سنوية معلنة، تغلبًا على الفجوة بين أعداد الخريجين الذين يعانون البطالة ومتطلبات سوق العمل، وهنا يظهر دور وزارة التعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة والهجرة في التوفيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. والأفضل الإعلان عن متطلبات سوق العمل في كل مرحلة يمر بها المجتمع المصري.

سكانيًا، المطلوب خطط مستقبلية لنقل المواطنين إلى المجتمعات العمرانية الجديدة، وتوفير امتيازات تدفعهم إلى الانتقال إليها، خصوصًا من المناطق

العشوائية، وعدم اقتصار تلك المجتمعات على فئة معينة من المواطنين دون غيرهم. وهنا يظهر دور وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية في تشجيع المواطنين، خصوصًا من سكان العشوائيات للانتقال إلى المجتمعات العمرانية الجديدة، وتوفير فرص العمل لهم في القرب من أماكن عملهم.

ب- القطاع الخاص (الأعمال)

توصي الدراسة أيضًا بتقنين وضع العاملين في القطاع الخاص لحمايتهم من الفصل التعسفي، وهنا يظهر دور وزارة القوى العاملة والهجرة ومجلس الشعب في وضع قوانين تضمن حق العاملين في القطاع الخاص. كما يظهر دور رجال الأعمال في التزام معايير العمل التي تضمن تحقيق الأمن في مجال العمل. كما توصي بالتزام رجال الأعمال مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم، بحرصهم على القيام بمشروعات تنموية ترتبط بالمشكلات التي يعانيها المجتمع المصري، من دون أن يكون الدافع لذلك مصلحتهم الذاتية وحدها، وهنا يظهر دور وزارة الاستثمار في توفير المناخ الملائم لعمل رجال الأعمال داخل المجتمع، ووضع امتيازات لأصحاب الأعمال ممن يقومون بمشروعات تنموية هدفها التغلب على مشكلات المجتمع المصري الاجتماعية.

ج- القطاع المجتمعي (منظمات المجتمع المدني)

خلصت الدراسة إلى ضرورة اعتماد منظمات المجتمع المدني مبدأ الشفافية، والإعلان عن مصادر تمويلها، لإعادة الثقة في أهمية عملها داخل المجتمع، وهنا يظهر دور وسائل الإعلام في تخصيص وقت من برامجها اليومية للإعلان عن أنشطة منظمات المجتمع المدني المختلفة، وتخصيص وقت للعاملين في تلك المنظمات للإعلان عن نشاطها ومصادر تمويلها.

كما أوصت الدراسة بالتشجيع على إنشاء منظمات مجتمع مدني، يكون دورها الرئيس العمل على الاندماج الاجتماعي لكل فئات المجتمع، والتماسك الاجتماعي بين عناصره، من دون التركيز على إنشاء المنظمات التي تقدم المساعدات المادية والعينية لأفراد المجتمع.

د- القطاع الشعبي (المواطنون)

في هذا الإطار، توصي الدراسة بإيجاد آلية للحوار بين المواطنين وتقبل رأي الآخر من أجل التوصل إلى أفضل الحلول للمشكلات التي يعانيها المجتمع المصري. وهنا، يظهر دور مؤسسات التعليم المختلفة في تنشئة الطلاب على الحوار والنقاش الفاعل، من خلال تنظيم دورات وورش عمل ومحاضرات تثقيفية وجلسات «عصف ذهني» تكون جزءًا من المحتوى العلمي الذي يدرسونه، لتدريبهم على شروط الحوار البناء الذي يؤدي إلى أفضل الحلول لمشكلات المجتمع المصري.

تشدد الدراسة على ضرورة مشاركة المواطنين في بناء مؤسسات الدولة بعد ثورة 25 يناير، وفي إصلاح ما أُفسد قبل الثورة، من خلال الامتناع عن الظواهر الاجتماعية السلبية داخل المجتمع، كالرشوة والوساطة، والإبلاغ عمّن يشجع على ذلك. وهنا يظهر دور وزارة الإعلام في توعية المواطنين بأهمية الالتزام بالقوانين، والامتناع عن التجاوزات غير الأخلاقية من خلال عدم القيام بها والإبلاغ عمّن يقوم بها.

2- قضايا جديرة بالبحث في المستقبل

- اقتصاد المعرفة وتحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي.
- المسؤولية الاجتماعية والأمن الاجتماعي - الاقتصادي للطفل.
- التعاونيات والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري.
- التماسك الاجتماعي والمواطنة الناشطة في المجتمع.
- المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال داخل المجتمع.

المراجع

1- العربية

كتب

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.

التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر، 2011-2012. أطلانطا: مركز كارتر، 2012.

الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. تقديم محمود عبد الفضيل. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

جلبي، علي عبد الرازق وهاني خميس أحمد عبده. **علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية.** الإسكندرية: مطبعة البحيرة، 2008.

______، طارق سيد الخليفي وهاني خميس أحمد عبده. **القاموس العصري في العلم الاجتماعي.** الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2009.

سكوت، جون. **خمسون عالمًا اجتماعيًا أساسيًا: المنظرون المعاصرون.** ترجمة محمود محمد حلمي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.

صيام، شحاتة. **ثقافة الاحتجاج: من الصمت إلى العصيان.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

عبود، أميمة مصطفى. **الليبرالية الجديدة.** القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007. (سلسلة مفاهيم؛ 25)

عيدروس، إلهام وأحمد راغب (محرّران). **تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 2009.** القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون، 2010.

فوزي، سامح. **المواطنة.** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007. (سلسلة تعليم حقوق الإنسان؛ 10)

القطقاط، هدى رجاء [وآخرون]. **العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل.** القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008.

الكتاب الإحصائي السنوي 2010. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2010.

الكتاب الإحصائي السنوي 2012. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2012.

كريب، إيان. **النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس.** ترجمة محمد حسين غلوم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999. (عالم المعرفة؛ 344)

مارشال، جوردون وجون سكوت. **موسوعة علم الاجتماع.** ترجمة محمد الجوهري [وآخرون]. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2001. 3 ج. (المشروع القومي للترجمة)

مصر في أرقام 2009. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2009.

المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21-23 ديسمبر 2003. تحرير علا أبو زيد وهبة رءوف عزت. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ومكتبة الشروق الدولية، 2005.

دوريات

أبو دوح، خالد كاظم. «المجال العام: نحو مقاربة المفهوم.» **الحوار المتمدن:** العدد2314 ، 16 حزيران/ يونيو 2008.

أحمد، وفاء ماجد [وآخرون]. «القضايا والقيم الاجتماعية للشباب.» **مجلة البحوث والدراسات السكانية** (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - القاهرة): العدد 84، تموز/ يوليو 2012.

عبده، هاني خميس أحمد. «الشباب وحرية التعبير في عصر العولمة: فضاء المدونات نموذجًا.» **المجلة الاجتماعية القومية:** السنة 47، العدد 2، أيار/ مايو 2010.

علي، حمدي. «الأسس النظرية والأبعاد الإمبريقية للجودة الاجتماعية: دراسة استطلاعية.» **مجلة جامعة القصيم** (السعودية): 2011.

كشك، حسنين. «حدود الحركات الاجتماعية في مصر، 2000-2009.» **منشورات المدرسة النقدية في علم الاجتماع المصري** (القاهرة): العدد 8، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

محمود، جيهان. «الجرافيتي: فن التحريض الثوري في مصر.» **الأهرام العربي:** 11 شباط/ فبراير 2012.

نوير، عبد السلام. «المشاركة السياسية للمرأة في مصر: الأبعاد السياسية.» **المجلة الاجتماعية القومية** (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة): السنة 39، العدد 2، أيار/ مايو 2002.

«وثائق الثورات العربية لعام 2011.» السياسة الدولية (القاهرة): العدد 187، كانون الثاني/ يناير 2012.

مؤتمرات وندوات

مؤتمر «الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر،» المؤتمر السنوي الثالث عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 29 - 31 أيار/ مايو 2011.

المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يومَي 30 - 31 آذار/ مارس 2013.

مؤتمر «المسئولية الاجتماعية والمواطنة،» المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، نيسان/ أبريل 2009.

ندوة «الشخصية المصرية وبناء مشروع النهضة: تأملات على مرجعية ثورة 25 يناير 2011،» القاهرة، معهد التخطيط القومي، مركز دراسات التنمية البشرية، تموز/ يوليو 2011.

الندوة السنوية لعلم الاجتماع «ثورة الخامس والعشرين من يناير وآفاق التحول نحو مجتمع ديمقراطي،» كلية الآداب بجامعة القاهرة، 7 نيسان/ أبريل 2012.

ورشة عمل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي «المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية،» بيروت، 3-12 أيار/ مايو 2006.

2- الأجنبية

Books

Bovenkamp Hester, M. van de. *The Limits of Patient Power: Examining Active Citizenship in Dutch Health Care*. The Netherlands: University Rotterdam, 2010.

Habermas, Jurgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Translated by Thomas Burger. Cambridge, MA: The MIT Press, 2001. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Held, David. *Introduction to Critical Theory: Horkheimer to Habermas*. California, CA: University of California Press, 1980.

Periodicals

Berman, Yitzhak and David Phillips. «Indicators of Social Quality and Social Exclusion at National and Community Level.» *Ontario Health Promotion E-Bulletin* (OHPE Bulletin): vol. 358, no. 358, 2004.

Habermas, Jurgen. «The Public Sphere: An Encyclopedia Article (1964).» Translated by Sara Lennox and Frank Lennox. *New German Critique*: no. 3, Autumn 1974.

Herrmann, Peter. «Social Quality: Looking for a Global Social Policy.» *Social Work Review*: no. 19, 2009.

Hoskins, Bryony L. and Massimiliano Mascherini. «Measuring Active Citizenship through the Development of a Composite Indicator.» *Social Indicators Research*: vol. 90, no. 3, February 2009.

Kotkas, Toomas. «Governing Health and Social Security in the Twenty-First Century: Active Citizenship Through the Right to Participate.» *Law and Critique*: vol. 21, no. 2, July 2010.

Lin, Ka. «The Prototype of Social Quality Theory and its Applicability to Asian Societies.» *International Journal of Social Quality* (New York and Oxford): vol. 1, no. 1, Summer 2011.

________, Paul Ward and Laurent J. G Van Der Maesen. «Social Theory in Perspective.» *Development and Society*: vol. 38, no. 2, December 2009.

Marinetto, Michael. «Who Wants to be an Active Citizen?: The Politics and Practice of Community Involvement.» *Sociology*: vol. 37, 2003.

Monnickendam, Menachem and Yitzhak Berman. «An Empirical Analysis of the Interrelationship between Components of the Social Quality Theoretical Construct.» *Social Indicators Research* (Netherlands): vol. 86, no. 3, May 2007.

Phillips, David. «The Individual and the Social: A Comparative Study of Quality of Life, Social Quality and Human Development Approaches.» *International Journal of Social Quality*: vol. 1, no. 1, Summer 2011.

Van der Maesen, Laurent J. G. and Alan C. Walker. «Indicators of Social Quality: Outcomes of the European Scientific Network.» *European Journal of Social Quality*: vol. 5, 2005.

________ and ________. «Social Quality: The Theoretical State of Affairs.» *European Foundation on Social Quality* (Amsterdam): 21 June 2002.

Walker, Alan. «The Social Quality Approach: Bridging Asia and Europe.» *Development and Society*: vol. 38, no. 2, December 2009.

________. «Social Quality and Welfare System Sustainability.» *International Journal of Social Quality* (New York and Oxford): vol. 1, no. 1, Summer 2011.

Wallace, Claire and Pamela Abbott. «From Quality of Life to Social Quality: Relevance for Work and Care in Europe.» *Calitatea Vieţii*: vol. 18, nos. 1-2, 2007.

فهرس عام